

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي على الأداء التشغيلي والمالي للبنوك التجارية

**The Impact of Foreign Direct Investment in the Banking Sector on The operational
and Financial Performance of the Commercial Banks**

إعداد

محمد كمال كامل عفانه

إشراف

الدكتور أرشد فؤاد مجيد إبراهيم التميمي

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات منح درجة دكتوراه فلسفة في التمويل

كلية الأعمال

جامعة عمان العربية

شباط ، 2012

التفويض

أنا محمد كمال كامل عفانه أفوض جامعة عمان العربية بتزويد نسخ من
أطروحتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها

الإسم: محمد كمال كامل عفانه

التوقيع: محمد كمال كامل عفانه

التاريخ: 24.3.2012

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الأطروحة وعنوانها
أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي على الأداء التشغيلي
والمالي للبنوك التجارية

وأجيزت بتاريخ ١٩ - ٥ - ٢٠١٢

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة:

..... الاستاذ الدكتور قحطان السامرائي رئيساً
..... الاستاذ الدكتور مهدي الروسان عضواً
..... الاستاذ الدكتور هشام غرابيه عضواً خارجياً
..... الدكتور أرشد التميمي عضواً ومشرفاً

الشكر والتقدير

أشكر الله سبحانه وتعالى الذي ألهمني الطموح وسدد خطاي ، لإنجاز هذه الأطروحة ، والتي لم أتوان فيها لحظة لأن أكون مثالاً لطالب العلم المحب لعمله ، والمخلص في تقديمها لكل طلاب العلم بتفان وتواضع وإخلاص .

وأقدم بجزيل الشكر والعرفان للدكتور أرشد التميمي الذي أشرف على هذا العمل ولم يبخل بجهده أو نصيحه ، وكان مثالاً للعالم المتواضع . كما أشكر الدكتور أمجد الذي أبدى الكثير من النصح حول المعالجة الإحصائية.

كما أشكر الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المشاركة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة . ولا يفوتني أن أشكر الصديق العزيز صلاح عكاشه على مساعدته لي في قراءة النتائج الإحصائية ، والصديق العزيز الاستاذ فادي المشهراوي من جمعية البنوك والذي لم يبخل علي بأي مرجع تم طلبه من الجمعية .

وأشكر كذلك كل الأخوة العاملين في جامعة عمان العربية لجهودهم الطيبة في إنجاز هذه الأطروحة ، كما أتقدم بالشكر الموصول بالحب لكل من ساعدني على إتمام هذا العمل، وخاصة زملائي ومدرائي في بنك القاهرة عمان ، تلك المؤسسة المصرفية العريقة والتي اعتز وأتشفرف بالانتماء إليها.

سائلاً المولى عز وجل التوفيق والسداد

الإهداء

الى كل من نطق بكلمة التوحيد لسانه، وصدقها قلبه، إلى كل من نادى وكان محباً للسلام والأمان على وجه هذه المعمورة

الى أعظم امرأة بين نساء الكون أُمي الغالية التي حملتني وهنأ على وهن، جنيناً، وعلمتني صغيراً، ورافقتني بدعائها كبيراً

الى أبي الفاضل الشامخ المكارم ، والراسخ الفضائل ، الحريص علي، رؤوف بي رحيم ، سندي المتين ، وأنيسي المعين

الى رفيقة وجودي وملهمتي ، زوجتي الغالية ، إلى من آثرت ليري هذا العمل النور

الى امتداد وجودي ، وحامل اسمي ، ابني العزيز كمال

الى كل من دعمني، وأمدني بجهده وعلمه، ووقته على إنجاز هذه الدراسة

إليهم جميعاً أهدي عملي المتواضع

فهرس المحتويات

د	الشكر والتقدير.....
هـ	الإهداء.....
و	فهرس المحتويات.....
ز	قائمة الجداول.....
ط	قائمة الأشكال.....
ي	قائمة الملاحق.....
ك	الملخص.....
ن	Abstract.....
1	الفصل الأول المقدمة وخلفية الدراسة.....
12	الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة والدراسات ذات الصلة.....
72	الفصل الثالث الطريقة والإجراءات.....
76	الفصل الرابع نتائج الدراسة.....
105	الفصل الخامس مناقشة النتائج والتوصيات.....
115	المراجع.....
123	قائمة الملاحق.....

قائمة الجداول

الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
51	مقاييس القيمة المضافة لأداء المؤسسات المالية والمصرفية	.1
99	مجتمع الدراسة	.2
100	عينة الدراسة	.3
109	توزيع الموجودات بين البنوك الأردنية والأجنبية في القطاع المصرفي	.4
111	توزيع الودائع بين البنوك الأردنية والأجنبية في القطاع المصرفي	.5
113	توزيع التسهيلات بين البنوك الأردنية والأجنبية في القطاع المصرفي	.6
118	المتوسطات الحسابية لمتغيرات الدراسة للسنوات 1996 - 2010 لعينة الدراسة	.7
119	التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة	.8
120	القيم الإحصائية لكاي تربيع	.9
121	نتائج اختبار هوسمان	.10
124	نتائج تحليل الانحدار وفقاً لمنحنى التأثير الثابت لتأثير FDI على مؤشر هامش صافي الفائدة في البنوك التجارية المحلية	.11

126	نتائج تحليل الانحدار وفقاً لمنحنى التأثير الثابت لتأثير FDI على مؤشر الدخل من غير الفوائد في البنوك التجارية المحلية	.12
128	نتائج تحليل الانحدار وفقاً لمنحنى التأثير الثابت لتأثير FDI على مؤشر مصاريف التشغيل لدى البنوك التجارية المحلية الاردنية	.13
130	نتائج تحليل الانحدار وفقاً لمنحنى التأثير الثابت لتأثير FDI على مؤشر مخصص خسائر القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية المحلية	.14
132	نتائج تحليل الانحدار وفقاً لمنحنى التأثير الثابت لتأثير FDI على مؤشر العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية المحلية	.15
134	نتائج تحليل الانحدار وفقاً لمنحنى التأثير الثابت لتأثير FDI على مؤشر العائد على الأصول للبنوك التجارية المحلية	.16
136	نتائج تحليل الانحدار وفقاً لمنحنى التأثير الثابت لتأثير FDI على مؤشر حصة السهم من الأرباح المتحققة للبنوك التجارية المحلية	.17
137	ملخص نتائج الدراسة	.18

قائمة الأشكال

الصفحة	الموضوع	رقم الشكل
8	اموذج الدراسة	.1
108	توزيع الموجودات بين البنوك الأردنية وغير الأردنية	.2
110	توزيع الودائع بين البنوك الأردنية وغير الأردنية	.3
112	توزيع التسهيلات بين البنوك الأردنية وغير الأردنية	.4

قائمة الملاحق

الصفحة	الموضوع	رقم الملحق
164	نبذة عن البنوك الأجنبية العاملة في الأردن	.1
166	الوثائق المطلوبة لترخيص بنك أجنبي للعمل داخل القطاع المصرفي الأردني	.2
169	نموذج الدراسة (نموذج أنجيلو وسوليفان)	.3

الملخص

باللغة العربية

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي على الأداء التشغيلي والمالي للبنوك التجارية

إعداد

محمد كمال كامل عفانه

إشراف

الدكتور أرشد فؤاد مجيد إبراهيم التميمي

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي على الأداء التشغيلي والمالي للبنوك التجارية المحلية الأردنية ، وهل كان لهذا الاستثمار أثر على الأداء التشغيلي للبنوك التجارية المحلية الأردنية، والمتمثل : في هامش صافي الفائدة، والدخل من غير الفوائد، ومصاريف التشغيل، ومخصص خسائر القروض . وهل هناك أيضاً أثر على الأداء المالي للبنوك المحلية الأردنية متمثلاً : في العائد على حقوق الملكية، العائد على الأصول، نصيب السهم من الأرباح المتحققة .

لقد تكونت عينة الدراسة من كافة البنوك التجارية العاملة في الأردن، والبالغ عددها 22 بنكاً (13 بنكاً محلياً و9 بنوك أجنبية) حتى نهاية العام 2010، حيث تم اختيار هذه البنوك على أساس توافر بياناتها المالية من قوائم الدخل والميزانية العمومية للفترة الواقعة (1996 - 2010).

ولغرض اختبار فرضيات البحث تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية المختلفة ومنها الإحصاء الوصفي لوصف متغيرات الدراسة وبيان الإثر المترتب عليها ، ومماذج إحصائية لاختبار فرضيات البحث ،

وكان من أهم نتائج الدراسة ما يلي :

1. بالنسبة للأثر المترتب على الأداء التشغيلي للبنوك التجارية المحلية الأردنية ، نتيجة للاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثل في فتح بنوك أجنبية داخل السوق المصرفية الأردنية ، كان هناك أثر ذو دلالة إحصائية على الأداء التشغيلي بشكل عام سواء أكان ذلك تأثيراً سلبياً أم إيجابياً وعلى النحو الآتي :-

أ- كان هناك أثر سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثل في متغيراته : ودائع البنوك الأجنبية ، وعدد البنوك الأجنبية على هامش صافي الفائدة للبنوك التجارية المحلية ، أما فيما يخص متغير تسهيلات البنوك الأجنبية فلقد أثر بشكل إيجابي على هامش صافي الفائدة للبنوك التجارية المحلية.

ب- لم يوجد أثر للاستثمار الأجنبي المباشر بمتغيراته على مؤشر الدخل من غير الفوائد للبنوك التجارية المحلية.

ج- كان هناك أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثل في متغيراته : عدد البنوك الأجنبية ، وتسهيلات البنوك الأجنبية على مصاريف التشغيل للبنوك التجارية المحلية .

د- كان هناك أثر سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثل في متغيراته : أصول البنوك الأجنبية ، وعدد البنوك الأجنبية على مخصص خسائر القروض للبنوك التجارية المحلية ، أما فيما يخص متغيرات ودائع البنوك الأجنبية ، وتسهيلات البنوك الأجنبية فلقد أثرت بشكل إيجابي على مخصص خسائر القروض للبنوك التجارية المحلية.

2. بالنسبة للأثر المترتب على الأداء المالي للبنوك التجارية المحلية الأردنية، نتيجة للاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثل في فتح بنوك أجنبية داخل السوق المصرفية الأردنية ، كان هناك أثر ذو دلالة إحصائية على الأداء المالي بشكل عام

سواء أكان ذلك تأثيراً سلبياً أم إيجابياً ، وعلى النحو الآتي :-

أ- كان هناك أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثل في متغيراته : عدد البنوك الأجنبية على معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية المحلية ، أما فيما يخص متغير تسهيلات البنوك الأجنبية فلقد أثر بشكل سلبي على معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية المحلية.

ب- كان هناك أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثل في متغيراته : عدد البنوك الأجنبية على معدل العائد على الأصول للبنوك التجارية المحلية ، أما فيما يخص متغيرات أصول البنوك الأجنبية ، وتسهيلات البنوك الأجنبية ، فلقد أثرت بشكل سلبي على معدل العائد على الأصول للبنوك التجارية المحلية .

ج- كان هناك أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثل في متغيراته : عدد البنوك الأجنبية على حصة السهم من الأرباح المتحققة ، أما فيما يخص متغير تسهيلات البنوك الأجنبية فلقد أثر بشكل سلبي على حصة السهم من الأرباح المتحققة للبنوك التجارية المحلية .

Abstract

The Impact of Foreign Direct Investment in the Banking Sector on The operational and Financial Performance of the Commercial Banks

Prepared by

Mohammad Kamal Kamel Afaneh

Supervisor

Dr.Arshad Altemimi

This study aims to measure the impact of foreign direct investment in the banking sector on operational and financial performance of local commercial banks of Jordan, and if this investment has an impact on the operational performance of the local commercial banks of Jordan , represented by the following : net interest margin, and non-interest income, operating expenses, and provision for loan losses ?

Is there an effect on financial performance of local commercial banks of Jordan represented by: Return on equity, Return on assets, and Earnings per share of the profits achieved?

The study sample consisted of all local commercial banks operating in Jordan, the 22 Bank (13 local bank and 9 foreign banks) until the end of the year 2010, were selected for these banks on the basis of availability of financial statements of income and budget sheet for the period (1996 - 2010).

In order to test the hypotheses, the study used different statistical methods, including descriptive statistics to describe the variables of the study and the statement of its impact, and statistical models to test hypotheses, the most important results of the study included the following:

1. There was an impact on the operational performance of local commercial banks of Jordan, as a result of foreign direct investment and the opening of foreign banks within the banking market of Jordan:

a- There was a negative impact of foreign direct investment embodied in its variables : the deposits of foreign banks, and the number of foreign banks on the net interest margin of local commercial banks, but with respect to variable facilities of foreign banks there was positive impact on the net interest margin of local commercial banks.

b- There is no impact of foreign direct investment and of variables on non-interest income of local commercial banks.

c- There was a positive impact of foreign direct investment embodied in its variables: the number of foreign banks, and the facilities of foreign banks on the operating expenses of local commercial banks.

d- There was a negative impact of foreign direct investment and of variables: the assets of foreign banks, and the number of foreign banks on the provision of loan losses of local commercial banks, but with respect to the variable of deposits of foreign banks, and the facilities of foreign banks, there was a positive impact on the provision of loan losses of local commercial banks.

2. There is an impact on the financial performance of local commercial banks of Jordan, as a result of foreign direct investment and the opening of foreign banks within the banking market of Jordan:

a- There was a positive impact of foreign direct investment and of variables: the number of foreign banks on the return on equity of local commercial banks, but with respect to the variable of facilities of foreign banks there is an a negative impact on the return on equity of local commercial banks.

b- There was a positive impact of foreign direct investment and of variables: the number of foreign banks on the return on assets of local commercial banks, but with respect to the variable of facilities of foreign banks, and the assets of foreign banks has there was a negative impact on the return on assets of local commercial banks.

c- There was a positive impact of foreign direct investment and of variables: the number of foreign banks on earnings per share achieved of local commercial banks, but with respect to variable The facilities of foreign banks, has impacted negatively on earnings per share achieved of local commercial banks.

الفصل الأول

المقدمة وخلفية الدراسة

1-1 المقدمة:

حظي موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر بالاهتمام منذ فترة طويلة، وتجدد هذا الاهتمام في السنوات الأخيرة لأسباب متعددة، منها الروابط القوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية بطرق متعددة لغرض خدمة الأسواق العالمية.

وقد زاد اهتمام الدول منذ مطلع التسعينيات من القرن المنصرم بتشجيع الاستثمار الأجنبي في إطار فلسفة التحرير الاقتصادي، وآليات السوق، والاتجاه نحو تحرير أسعار الفائدة، وأسعار الصرف والسلع، والسماح بمشاركة القطاع الخاص لأول مرة في مشروعات البنية الأساسية ومشروعات القطاع الخدمي بوجه عام.

برزت أهمية الاستثمارات الأجنبية في اقتصاديات الدول النامية نتيجة للآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحدثها مثل هذه الاستثمارات، لذلك أصبحت من الاهتمامات الرئيسة للسياسات الحكومية، بحيث تسعى تلك السياسات إلى زيادة فرص الاستثمار الأجنبي بحثاً عن رؤوس أموال جديدة تسهم في إقامة استثمارات جديدة أو توسعة استثمارات حالية تحقق نتائج ايجابية على مستوى الاقتصاد الكلي.

وفي مقدمة دوافع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر: البحث عن الأرباح وتجنب القيود المفروضة على التجارة الدولية ومواجهة المنافسين المحتملين، إلا أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة المتدفقة صوب الدول النامية تتأثر بمجموعة من العوامل والظروف الاقتصادية التي تتعلق بالدول النامية المضيفة ذاتها، كاستقرار الاقتصاد الكلي، والاستقرار السياسي، وتوافر الموارد

وانفتاح تجارتها الخارجية ووجود الحوافز، بالإضافة إلى أنظمة الدول المصدرة لهذه الاستثمارات التي تقودها في الغالب إلى دول صناعية متقدمة ، وتتأثر أيضاً بتباين الفوائد على هذه الاستثمارات .

وفي خضم هذه التداعيات الكبيرة والمهمة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر ، شهد الاقتصاد الأردني منذ بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين تحولاً نوعياً في هيكلية وطبيعة القطاعات الاقتصادية العاملة بشكل عام ، والقطاع المصرفي بشكل خاص ، إذ سعت النظم الإصلاحية والتشريعات إلى جذب رأس المال الأجنبي للاستثمار المباشر بالقطاع المصرفي، لإعطاء حافز للصناعة المصرفية المحلية لتعزيز مواقعها التنافسية، وتحسين أدائها في ظل الانفتاح ودخول العديد من البنوك الأجنبية للعمل في البيئة المصرفية الأردنية.

وقد تمكنت البنوك في الأردن من تحقيق نجاحات ، كمية ونوعية، نتيجة لطبيعة أجواء الانفتاح والتطور النوعي التي عاشتها المملكة طوال العقود الماضية خاصة في العقد الأخير الذي أظهر بوضوح تحيز الحكومة للشأن الاقتصادي والاجتماعي ، نظراً لما للتطور والنمو الاقتصادي من انعكاسات ايجابية على مستوى المعيشة .

أما على المستوى الكمي ، زاد عدد البنوك العاملة في المملكة وارتفع عدد البنوك العربية والأجنبية وتطورت أساليب العمل وأدخلت أدوات مالية تخدم مصالح البنوك والمستثمرين على السواء ، وتوسعت البنوك المحلية باتجاه الدول المجاورة من فلسطين إلى لبنان ومصر والعراق وسوريا إضافة الى امتدادات عالمية . وقد تضاعفت رؤوس أموال البنوك وسبق العديد منها توجهات "البنك المركزي" في رفع رأس المال إلى 100 مليون دينار، وتضاعفت أكثر من مرة قيمتها السوقية، وزادت قدرتها على تمويل المشروعات مجتمعة او منفردة وتنوعت الخدمات وتوجهت معظم البنوك الى طرح منتجات مصرفية تواكب احتياجات الزبائن.

وفي خضم التحديات المحلية والدولية التي تواجه الصناعة المصرفية الأردنية ، فإن دخول البنوك الأجنبية والعمل بجانب البنوك المحلية أصبح موضوعاً يستحق البحث

والاهتمام كون إن دخول مثل هذه الاستثمارات في الصناعة المصرفية الأردنية ينعكس بأثار على الأداء التشغيلي والأداء المالي للبنوك المحلية ، وهذا ما تحاول الدراسة الحالية التحقق منه.

1-2 مشكلة الدراسة وعناصرها:

يمكن حصر مشكلة الدراسة في أن الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي الأردني ، ممثلاً في دخول البنوك الأجنبية ، قد يشكل تحدياً أمام تحسين الأداء التشغيلي والأداء المالي للبنوك التجارية المحلية ، وهذا بحد ذاته يمثل مشكلة حقيقية أمام الصناعة المصرفية الأردنية نسبةً للتفاوت بين القدرات والامكانيات المادية والتكنولوجية التي تتميز بها البنوك الأجنبية الداخلة الى البيئة الأردنية ، عن مثيلاتها البنوك التجارية المحلية ، هذا بالإضافة إلى الامتداد الاقليمي والدولي الذي تتمتع به البنوك الأجنبية ، مما يساعدها على التنوع في أدائها المالي والتشغيلي.

لذا فإن الغرض من هذه الدراسة هو البحث في أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي على الأداء التشغيلي والأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية وذلك عبر العناصر الآتية :-

2-1-1 عناصر المشكلة:

تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. هل يوجد أثر للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي ممثلاً في عدد البنوك الأجنبية وأصولها وودائعها وحجم تسهيلاتهما على هامش صافي الفائدة؟
2. هل يوجد أثر للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي ممثلاً في عدد البنوك الأجنبية وأصولها وودائعها وحجم تسهيلاتهما على الدخل من غير الفوائد؟
3. هل يوجد أثر للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي ممثلاً في عدد البنوك الأجنبية وأصولها وودائعها وحجم تسهيلاتهما على مصاريف التشغيل ؟

هل يوجد أثر للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي ممثلاً في عدد البنوك الأجنبية وأصولها وودائعها وحجم تسهيلاتهما على مخصص خسائر القروض؟

4. هل يوجد أثر للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي ممثلاً في عدد البنوك الأجنبية وأصولها وودائعها وحجم تسهيلاتهما على معدل العائد على حقوق الملكية ؟

5. هل يوجد أثر للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي ممثلاً في عدد البنوك الأجنبية وأصولها وودائعها وحجم تسهيلاتهما على معدل العائد على الأصول ؟

2-1-2 هل يوجد أثر للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي ممثلاً في عدد البنوك الأجنبية وأصولها وودائعها وحجم تسهيلاتهما على حصة السهم من الأرباح المتحققة؟رضيات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى فحص الفرضيات الصفرية الآتية:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي على هامش صافي الفائدة.

2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي على الدخل من غير الفوائد.

3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي على مصاريف التشغيل.

4. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي على مخصص خسائر القروض.

5. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي على معدل العائد على حقوق الملكية.

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي على معدل العائد على الأصول.

6. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي على حصة السهم من الأرباح المتحققة.

2-1-3 نموذج الدراسة:

تم تكييف بعض المتغيرات الواردة في نموذج أنجيلو وسوليفان (أنظر الملحق رقم 3) ، بما يلائم البيئة المصرفية الأردنية ، وطبقاً لعناصر مشكلة الدراسة وفرضياتها والشكل رقم (1) يوضح اتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة وكالاتي:-

شكل رقم (1) نموذج الدراسة

المتغير المستقل

الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي :

- (1) عدد البنوك التجارية الأجنبية إلى إجمالي البنوك التجارية المحلية Fnt.
- (2) مجموع الأصول للبنوك التجارية الأجنبية إلى إجمالي الأصول للبنوك التجارية المحلية Fat
- (3) مجموع التسهيلات للبنوك التجارية الأجنبية إلى إجمالي التسهيلات للبنوك التجارية المحلية Fct
- (4) مجموع الودائع للبنوك التجارية الأجنبية إلى إجمالي الودائع للبنوك التجارية المحلية Fdt

المتغيرين التابعين

الأداء التشغيلي ومتغيراته:

- (1) هامش صافي الفائدة IRS .
- (2) الدخل من غير الفوائد NII .
- (3) مصاريف التشغيل OE .
- (4) مخصص خسائر القروض LLP .

الأداء المالي ومتغيراته:-

- (1) معدل العائد على حقوق الملكية ROE .
- (2) معدل العائد على الأصول ROA
- (3) نصيب السهم من الأرباح المتحققة EPS .

● الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) Foreign Direct Investment

وهو عبارة عن تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل مشروع معين في البلدان المضيفة، فضلاً عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع في حال الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار. بالإضافة إلى قيامه بتحويل موارد مالية وتقديم مستويات متقدمة من التكنولوجيا والخبرة الفنية في مجال نشاطه إلى الدولة المضيفة (عوض الله ، 2002 ، ص 326).

وستتم الإشارة إليه في هذا الدراسة من خلال دخول البنوك الأجنبية أو فروعها إلى الأردن بحيث تكون قائمة على إدارة هذه الفروع بشكل كامل، وممثلة لها بالكامل في نفس الوقت ، سواء أكانت بنوكاً عربية أم من جنسيات غير عربية أخرى ، ومعيار تصنيفها كبنوك أجنبية هو حصولها على رخصة من البنك المركزي الأردني للعمل في الأردن برخصة بنك أجنبي ، وسيمثل في هذا البحث المتغير المستقل وسيقاس وفق الآتي (حسب أمودج أنجيلو وسوليفان):-:

- نسبة عدد البنوك الأجنبية (Fnt) = عدد البنوك التجارية الأجنبية

إجمالي عدد البنوك التجارية العاملة في الأردن

- نسبة الأصول الأجنبية (Fat) = مجموع الأصول للبنوك التجارية الأجنبية

إجمالي الأصول للبنوك التجارية العاملة في الأردن

- نسبة التسهيلات الأجنبية (Fct) = مجموع التسهيلات للبنوك التجارية الأجنبية

إجمالي التسهيلات للبنوك التجارية العاملة في الأردن

- نسبة الودائع الأجنبية (Fdt) = مجموع الودائع للبنوك التجارية الأجنبية

إجمالي الودائع للبنوك التجارية العاملة في الأردن

- علماً أنه تمت إضافة نسبة التسهيلات إلى البنوك الأجنبية ، ونسبة الودائع والأصول إلى البنوك الأجنبية لنموذج الدراسة ، كما وتم تكييف النموذج بما يتلاءم مع البيئة المصرفية الأردنية .

● الأداء التشغيلي Operational Performance

وسيتم التعبير عنه في هذه الدراسة من خلال مقدرة البنك على تحقيق الإيراد التشغيلي من أصوله ، وذلك من خلال عدة متغيرات هي (عيسى ، 2006 ، ص ص 13 - 20) :

1. هامش صافي الفائدة: Interest Rate Spread (IRS)

وهو عبارة عن نسبة صافي الدخل من الفوائد إلى التسهيلات المباشرة المدرة للدخل، ويمكن الحصول على صافي دخل الفوائد من خلال المعادلة الآتية:-

$$\text{صافي دخل الفائدة} = \text{إجمالي الفوائد الدائنة} - \text{إجمالي الفوائد المدينة}$$

$$\text{هامش صافي الفائدة} = \frac{\text{صافي الدخل من الفوائد}}{\text{صافي التسهيلات المباشرة}}$$

الدخل من غير الفوائد Non-Interest Income (NII)

ويمثل الرسوم المحصلة على حفظ الودائع، وغير ذلك من العمليات غير المرتبطة بتحصيل فوائد على قروض العملاء ، وتشمل أيضاً الأرباح من الاستثمارات غير المصرفية ، ودخل الإيجارات، وأرباح بيع الأصول غير التشغيلية والعمولات من خدمة الودائع والدخل من الخدمات المقدمة إلى العملاء.

$$\text{نسبة الدخل من غير الفوائد إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{الدخل من غير الفوائد}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

إجمالي الأصول

2. مصاريف التشغيل Operating Expenses (OE)

وهي عبارة عن تدفقات نقدية إلى خارج البنك ، وتشمل المصاريف الإدارية والعمومية ، وكافة المصاريف التشغيلية الأخرى ، والتي تشكل إجمالي بند المصاريف التشغيلية الموجودة في قائمة الدخل ، وتقاس على وفق الآتي :-

$$\text{نسبة مصاريف التشغيل إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{إجمالي مصاريف التشغيل}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

إجمالي الأصول

إجمالي مخصص خسائر القروض (LLP) Loan Loss Provisions

لأغراض الدراسة الحالية فإن مخصص التسهيلات تمثل مفهوماً للمخاطر الائتمانية. وهذا الاحتياطي المتراكم بشكل سنوي يعد لمواجهة الخسائر المحتملة للقروض ، وبذلك ينظر إليه محاسبياً على أنه مصروف تشغيلي من جانب، ومعبر عن جودة القروض المصرفية من جانب آخر ، كما أن هذا المخصص يشمل كافة المبالغ الموجودة من السنوات السابقة ، أي أنه ذلك البند الذي يتم طرحه من إجمالي التسهيلات المباشرة للحصول على صافي التسهيلات المباشرة ، وهو مبلغ تراكمي لكافة السنوات بحيث يعبر عن جودة التسهيلات ، ومدى مقدرة إدارات البنوك على إدارة تسهيلاتهما بشكل جيد .

مخصص خسائر القروض = إجمالي مخصص التسهيلات الائتمانية
إجمالي التسهيلات المباشرة

● الأداء المالي Financial Performance

وهو عبارة عن مقياس لمدى نجاح البنك في توظيف أصوله بشكل جيد، وسيتم التعبير عنه في هذه الدراسة من خلال عدة متغيرات هي (بدوي ونصر، 2008، ص ص 709 - 765) :

1. معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) Return on Equity

ويتعلق هذا المقياس بربحية البنك مقارنةً بالمصادر التي قدمها مالكو البنك، وعموماً كلما زاد معدل العائد على حقوق الملكية كلما دل على الاستثمار الأفضل لثروة المساهمين .

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضرائب
حقوق الملكية

2. معدل العائد على الأصول (ROA) Return on Assets

وتقيس هذه النسبة الأداء الكلي للأصول المستثمرة، وربحية الموارد المتاحة لتوليد الدخل .

معدل العائد على الأصول = صافي الربح بعد الضرائب

إجمالي الأصول

3. عائد السهم من الأرباح المتحققة (EPS) Earning Per Share

توصف ربحية السهم الواحد بأنها احد أهم معايير نجاح الأداء المالي للبنك. فهو يمثل ريع الدينار المستثمر من أموال المالكين ، أي ريع السهم الواحد من صافي الأرباح بعد الضريبة المتحققة للبنك ويقاس على وفق الآتي .

عائد السهم الواحد من الأرباح المتحققة بالدينار = صافي الربح بعد الضرائب

المتوسط المرجح لعدد الأسهم

ويعرف المتوسط المرجح بأنه متوسط عدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة، بعد الأخذ في الحسبان ما يطرأ على عدد الأسهم العادية القائمة من تغيرات خلال السنة، نتيجة إصدار أسهم إضافية، أو إلغاء، أو استهلاك الأسهم، أو إجراء توزيعات أرباح في صورة أسهم أو تجزئة الأسهم أو توحيدها، ويتم تحديد المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة خلال الفترة بناءً على هذه التغيرات ، هذا ويوصي معيار المحاسبة الدولية رقم «33» باستخدام المتوسط المرجح لعدد الأسهم في نهاية كل فترة مالية لحساب حصة السهم من أرباح الشركة .

2-1-5 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في دراسة دخول البنوك الأجنبية بصيغة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السوق المصرفية الأردنية من جانب، وهل شكل هذا الدخل تحدياً للأداء التشغيلي والأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية من جانب آخر .

بالإضافة إلى ذلك فإن أهمية الدراسة تأتي من العناصر الآتية:-

- الكشف عن تأثير دخول البنوك الأجنبية على متغيرات الأداء التشغيلي والأداء المالي للبنوك التجارية المحلية .
- الكشف عن الجوانب الإيجابية والسلبية لأثر دخول البنوك الأجنبية على البنوك التجارية المحلية، من خلال تفحص وتحليل المؤشرات المعتمدة في الدراسة.
- إعطاء التوصيات المناسبة للبنوك التجارية المحلية الأردنية من تجربة دخول البنوك الأجنبية للقطاع المصرفي الأردني، بحيث تقوم هذه البنوك بالإفادة من النقاط الإيجابية، والعمل على تفادي النقاط السلبية.

2-1-6 حدود ومحددات الدراسة:

- تمثل حدود الدراسة والذي يمكن تعميم نتائج البحث عليها، وتنقسم إلى:-
- الحدود المكانية:- وستمثل هذه الدراسة كافة البنوك التجارية العاملة في الأردن والتي تنطبق عليها شروط الدراسة.
- الحدود الزمنية:- وستغطي الدراسة الفترة الزمنية من العام 1996 إلى العام 2010، ويعود السبب في تحديد هذه الفترة نظرا لعمل 9 بنوك أجنبية خلال هذه الفترة، وقبل هذه الفترة عملت فقط 4 بنوك أجنبية.
- صعوبة القيام بدراسة مقارنة بين فترة ما بعد الاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثل بدخول البنوك الأجنبية، وما قبل دخولها، بسبب أن عملية دخول البنوك الأجنبية عملية متزامنة ومستمرة ومن الصعب تحديد نقطة قطع، وبالتالي عدم القدرة على دراسة مقارنة لفترة ما قبل هذا الاستثمار الأجنبي المباشر، لفترة ما بعده .

صعوبة الحصول على بعض البيانات المالية، وبعض الدراسات النظرية المتخصصة في البنوك، حيث تبلغ مدة الدراسة 15 سنة، الأمر الذي تتطلب من الباحث الرجوع إلى أكثر من مصدر للحصول على هذه البيانات.

كثرة عدد متغيرات الدراسة الأمر الذي تتطلب من الباحث التمعن في هذه المتغيرات بشكل جيد، وربطها مع بعضها بعضا بطريقة تعطي النتائج المرجوة من الدراسة.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للدراسة والدراسات ذات الصلة

المبحث الأول

الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي

سيتناول هذا المبحث : مقدمة عن الاستثمار ، وتعريف الاستثمار بشكل عام ، وأنواع الاستثمار الأجنبي ، ومراحل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي ، وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال البنوك العالمية ، ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر، ومزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر ، ووجهة النظر التقليدية والحديثة تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر ، وتطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن ، ودور البنك المركزي الأردني في ترخيص فروع للبنوك الأجنبية التي تنوي العمل في الأردن .

المقدمة:

يعتبر الاستثمار من أهم المواضيع التي تستحوذ على اهتمام الدول سواء المتقدمة منها أو النامية، نظراً لدوره في المحافظة على الاستقرار والتنمية الاقتصادية المستدامة، لذا تتنافس الدول على استقطاب هذه الاستثمارات عبر إصدار التشريعات التي تزيل جميع العراقيل عن طريق المستثمر.

ويحظى موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه أحد قنوات تدفق رؤوس الأموال بالكثير من الاهتمام من مختلف أسواق دول العالم، وذلك للروابط القوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية في خدمة الأسواق العالمية .

وقد زاد الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً بحجة أنه مصدر تمويل غير منشئ للديون، ويتسم بالاستقرار مقارنةً بالمصادر التمويلية الأخرى . ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر مكماً لمصادر التمويل الأخرى ، وعلى خلاف الإقراض المصرفي التجاري ، يوفر الاستثمار الأجنبي المباشر توليفة من التقنية والإدارة في الدول المضيفة .

والأردن كغيره من الدول النامية غير النفطية يعاني من ضعف رؤوس الأموال المحلية مما دفع الحكومة إلى انتهاج بعض السياسات التي من شأنها استقطاب الاستثمارات الأجنبية لسد الفجوة بين المدخرات المحلية والاحتياجات الاستثمارية. وبهدف تشجيع الاستثمار الأجنبي ، تم السماح لعدد من البنوك الأجنبية بالعمل في السوق المصرفية ، لرفدها بالخبرات المالية والإدارية ، ولتوفير السيولة اللازمة لهذا القطاع الحيوي والذي من شأنه دفع عجلة الاقتصاد الوطني في كافة المجالات ، من خلال إعطاء التمويل المصرفي اللازم لكافة القطاعات الاقتصادية .

1-1 تعريف الاستثمار:

يعرف الاستثمار بأنه : تخلي الفرد عن أموال يمتلكها في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات نقدية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة ، وعن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم من خلال توفير عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة المتمثل باحتمال عدم تحقق هذه التدفقات (القضاة ، 2008 ، ص 8) .

ومن التعريفات الأخرى للاستثمار: أي استعمال لرأس المال سعياً لتحقيق الربح، مهما كان شكل الاستعمال سواء إنشاء مصنع، أو مشغل، أو مزرعة، أو فندق، أو ملكية عقارية... الخ (Jeff , 2003 , P52) .

أنواع الاستثمار:

تتعدد أنواع الاستثمار تبعاً للمعايير التي تستخدم، وتبعاً للأدبيات الاقتصادية والمالية التي تناوله، وفيما يلي أهم تصنيفين للاستثمار:-

أولاً: التصنيف النوعي ، ويقسم حسب (الشاعر، 2009، ص 23) إلى :

1. استثمار حقيقي Real Investment : وهو الإنفاق على الأصول الإنتاجية أو السلع الاستثمارية الجديدة والذي يترتب عليه إنتاج إضافي وفرص عمل إضافية وزيادة المخزون من المواد الأولية المختلفة .

2. استثمار مالي Financial Investment : وهو شراء تكوين رأس مالي موجود ، أي أنه شراء حصة في رأس مال (سهم أو حصة في قرض ، سند أو شهادة إيداع أو اذن خزينة) تعطي مالكة حق مطالبة بالأرباح أو الفوائد وبالحقوق الأخرى التي تضمنها القوانين ذات العلاقة. كما يعرف الاستثمار المالي بأنه استثمار لا ينتج عنه زيادة حقيقية في السلع والخدمات وإنما يتم من خلال نقل ملكية وسائل الإنتاج والأموال المستثمرة من مستثمر إلى آخر ، مما يعمل على تحقيق إيرادات ووفورات مالية .

ثانياً: التصنيف الجغرافي ، ويقسم إلى:

1. الاستثمار المحلي Domestic Investment :- وهو الاستثمار الذي يكون مصدر تمويله محلياً (سواء أكان ذلك ممولاً عن طريق القطاع العام أم الخاص) ، ويقوم بإدارته وجني أرباحه مستثمرون يحملون جنسية البلد المحتضن لتلك الاستثمارات (العزام، 1995، ص 77). كما يعرف الاستثمار المحلي بأنه الاستثمار الذي يقوم به أفراد أو منشآت وطنية، بينما الاستثمار الدولي هو الاستثمار الذي تقوم به شركات أو هيئات أجنبية. وقد يتم ذلك دون مشاركة مع الجانب الوطني أو مشاركته (القضاة ، 2008 ، ص 9) .

الاستثمار الأجنبي Foreign Investment :- وهو الاستثمار الذي يكون تمويله كاملاً أو جزءاً من تمويله برأس مال أجنبي، وهي أيضاً المشروعات المملوكة للأجانب ، سواءً أكانت الملكية كاملة أم بالإسهام بنسبة كبيرة مع رأس المال المحلي بما يكفل له السيطرة على إدارة المشروع ، ويتساوى في ذلك أن تكون الأموال مستثمرة بشكل مباشر عن طريق الأفراد والشركات الأجنبية ، أو بشكل غير مباشر عن طريق الاكتتاب في أسهم وسندات تلك المشروعات (الشاعر، 2009 ، ص24).

3-1-1 أنواع الاستثمار الأجنبي:

عادةً ما يتم تقسيم الاستثمار الأجنبي من حيث معيار السيطرة والإشراف إلى نوعين هما كما يأتي:-

1. الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) Foreign Direct Investment :- يعد الاستثمار مباشراً متى توفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالعقار والسلع... الخ ، ويقصد بالأصل الحقيقي كل أصل له قيمة اقتصادية ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر إما في شكل سلعة أو في شكل خدمة (القضاة ، 2008 ، ص 10) .

كما تم تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال صندوق النقد الدولي (IMF) عام 1993 : بأنه المنفعة الدائمة التي يحصل عليها اقتصاد الدولة المضيفة من خلال مشروع مقيم من اقتصاد آخر ، والمنفعة الدائمة تشمل وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمشروع المضيف، بالإضافة الى وجود درجة من التأثير يستطيع من خلالها المستثمر الأجنبي أن يؤثر على إدارة المشروع .

ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر أيضاً على أنه أي تدفق للإقراض أو شراء الممتلكات من قبل شركة أجنبية ، تكون نسبة ملكية المستثمر الأجنبي فيها أكبر من نسبة المستثمر المحلي ، والاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما يمتلك مستثمر من اقتصاد ما أصولاً في اقتصاد آخر مع وجود نية لإدارة هذه الأصول، والإدارة هي ما يميز هذا النوع من الاستثمار، الى جانب الأسهم الأجنبية والسندات وأدوات المالية الأخرى (الشاعر، 2009 ، ص25).

وعليه يترتب على ذلك عملية استثمار حقيقي في المصانع والسلع الرأسمالية ، والأرض و الأصول الثابتة، ويتضمن ذلك رأس المال و الإدارة، حيث يحتفظ المستثمر بحق السيطرة واستعمال رأس المال المستثمر، وهو يعني أيضاً استثماراً دولياً في البلد المضيف للحصول على منفعة دائمة في مشروع

ونقل تكنولوجيا متطورة أو أساليب الإدارة أو خدمات متميزة الى البلد المضيف، بالإضافة الى ممارسة السيطرة على المشروع أو على الأقل المراقبة مع التأثير على إدارة المشروع (Tong , 2000).
من جهة أخرى يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه تلك المشروعات التي ينشئها أو يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي ، أما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع أو اشتراكه في رأس مال المشروع بنصيب يبرر له الحق في الإدارة (الإبراهيم، 2009، ص18) .

ويعرف صندوق النقد الدولي عام 1993 الاستثمار الأجنبي بأنه مباشر حين يمتلك المستثمر 10% أو أكثر من أسهم إحدى المنشآت ، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المنشأة ، وهذا يختلف عن الاستثمار غير المباشر والذي يكون في المحافظ والصناديق الاستثمارية والأوراق المالية بهدف تحقيق عائد مالي دون التحكم في إدارتها .

أما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتطوير (UNCTAD)* فقد عرف عام 2002 الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه استثمار يهدف إلى امتلاك مصالح معينة في خارج دولة المستثمر. كما عرف هذا المؤتمر هذا الاستثمار بأنه عبارة عن استثمار يوجه بغرض إقامة علاقات اقتصادية دائمة مع مؤسسة ما ويشمل على الخصوص: الاستثمار الذي يؤدي إلى ممارسة تأثير حقيقي في تسيير مؤسسة كبيرة أو متوسطة ، وإنشاء وتوسيع فرع تابع لمؤسسة مملوكة بالكامل لصاحب رأس المال ، والحيازة التامة لمؤسسة قائمة. والاستثمار الأجنبي المباشر : كل استثمار يتم خارج موطنه بحثاً عن دولة مضيضة ، سعياً وراء تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية و المالية و السياسية، سواء أكان الهدف مؤقتاً أم لأجل محدد أم لآجال طويلة(السعدي، 2004) .

ويقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر أيضاً : قيام المستثمر غير الوطني ، سواء أكان شخصاً طبيعياً أم معنوياً ، بممارسة نشاط تجاري في الدولة المضيضة بحيث يخضع هذا النشاط إلى سيطرته وتوجيهه ، سواء أكان ذلك عن طريق ملكيته الكاملة لرأس مال المشروع التجاري ، أم عن طريق إسهامه مع رأس المال الوطني بنسبة معينة تكفل له السيطرة على إدارة المشروع (السامرائي ، 2006 ، ص 63).

الاستثمار الأجنبي غير المباشر (Foreign Indirect Investment (FII)- وهو الاستثمار الذي يتم من دون أن يمتلك المستثمر الأجنبي لأصل مادي أو حقيقي. ومن أنواع هذا الاستثمار، الاستثمار بالأوراق المالية، ومنح التراخيص (القضاة ، 2008 ، ص 11) .

ويعرف هذا النوع من الاستثمار بأنه شراء الأوراق المالية بهدف الحصول على الأرباح الموزعة وعوائد رأس المال (Tong,2000).

ويتضح أن في الاستثمار الأجنبي غير المباشر لا يشترط حيازة أو ملكية الأصول (الثابتة) بل أنه فقط ملكية للأوراق المالية (مثل الأسهم والسندات) لغايات المتاجرة فيها وتحقيق الأرباح ، كما وأن هذا النوع من الاستثمار لا يخضع إلى الإدارة والسيطرة على الجهة المصدرة للأوراق المالية من قبل المستثمر الأجنبي . والجدير بالذكر هنا أنه من السهولة بيع الأوراق المالية في فترة زمنية قصيرة جداً وخاصة في حال حدوث أزمات اقتصادية أو سياسية مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر (الشاعر، 2009، ص 26).

*UNCTAD:United Nations Conference on Trade and Development

كما ويعرف الاستثمار الأجنبي غير المباشر : بأنه ذلك الاستثمار الذي يتخذ شكل قروض مقدمة من الأفراد أو الهيئات أو الشركات الأجنبية ، أو يكون في شكل اكتتاب في أسهم الشركات ، والسندات الصادرة من الدولة أو الشركات ، أو الهيئات العامة ، على أن لا يكون للمستثمر الأجنبي من الأسهم ما يخوله حق إدارة الشركة والسيطرة عليها (السامرائي ، 2006 ، ص 66).

يتضح مما تقدم أن طبيعة الأصل الممتلك وطريقة إدارته هما معايير مهمة في تحديد فيما إذا كان الاستثمار مباشراً أو غير مباشر ، مع ملاحظة أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار يحقق للمؤسسة روابط دائمة مع المؤسسات في الخارج ، عكس الاستثمار الأجنبي غير المباشر والذي يسعى للحصول على دخل مالي سريع يستجيب للأهداف التي وضع من أجلها .

كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر له إمكانية الرقابة والسلطة في اتخاذ القرارات، أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر فلا يملك هذه المزايا لأن إسهامه في العادة في الشركات تكون ضئيلة ومحدودة بنسبة مئوية معينة.

والاستثمار الأجنبي المباشر هو بمثابة رأس المال المستثمر في أصول حقيقية في الخارج، خلافاً للاستثمار الأجنبي غير المباشر الذي تقتصر أدواره على المشاركة في تكوين رأسمال ثابت للمؤسسة.

إن القائم بالاستثمار الأجنبي المباشر مسؤول عن نتائج المؤسسة المعنية بهذا الاستثمار، بما فيها السلطة والإشراف، أما القائم على الاستثمار غير المباشر فلا يتحمل الخسائر في حال تحققها، ولا متابعة الشؤون الإدارية للمؤسسات التي قام بشراء حصص من أسهم أو أية أدوات مالية فيها.

كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يكون في القطاعات الاقتصادية بما فيها التجارة والخدمات، أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر فعادةً ما يكون في مجال شراء وبيع الأوراق المالية، والاستثمار في المحافظ المالية.

ويتشابه كلا الاستثمارين المباشر وغير المباشر بأن كليهما يسعى لتحقيق الأرباح، بالإضافة إلى أن كليهما يعمل على توظيف الأموال خارج البلد الأصلي للشركات المستثمرة.

3-1-2 مراحل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي:

يؤكد (جبر، 2004، ص 411) أن المؤسسات المالية والمصرفية الراغبة في العمل في أكثر من دولة مرت بثلاث مراحل هي :-

1. المرحلة الأولى: قام فيها البنك المحلي بأعمال مصرفية عالمية دون أن يكون له وجود دولي في بلدان أخرى، كأن يقبل الودائع الأجنبية، ويمنح قروضاً أجنبية، وجاءت هذه المرحلة نتيجة طبيعية للحاجة إلى تطوير علاقات مع البنوك المراسلة

في دول أخرى. ولذا أوجدت البنوك دائرة العلاقات الخارجية ضمن دوائرها الأخرى في البلد نفسه الذي تعمل فيه . وكانت هذه الدائرة تعمل على تسهيل وتسوية المدفوعات الدولية ، وتمويل المستوردات والصادرات ، ولذا فمن الطبيعي أن يكون زبائنها من المستوردين والمصدرين والسياح ، والبنوك الأجنبية .

2. المرحلة الثانية (بنوك الأوفشور) : وهي قيام البنك بتدويل أنشطته بتأسيس فروع له في الخارج ، وجاءت هذه المرحلة نتيجة لزيادة حاجات الزبائن وتعقدتها . فتأسست بنوك الأوفشور والتي يقبل البنك عن طريقها الودائع ويمنح القروض ، ويدخل في استثمارات بالعملات الأوروبية ، ويسجل هذه العمليات في فرع الأوفشور في الموقع الذي يعمل فيه .

3. المرحلة الثالثة : البنوك متعددة الجنسيات ، أو البنوك التي تعمل في بلد المضيف ، حيث يطمح كل بنك بأن يفتح فروعاً في بلدان أخرى . ويقدم منها البنك عادةً جميع الخدمات المصرفية في البلد الأجنبي عن طريق فرع له أو شركة تابعة للبنك الأم ، بحيث تقبل هذه الفروع الأجنبية الودائع ، وتمنح القروض بعملية البلد المضيف للاستثمار (وسيسلط هذا البحث التركيز على هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، والمتمثلة في فتح فروع للبنوك الأجنبية داخل الأردن).

3-1-3 أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال البنوك العالمية :

يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الأعمال المصرفية أشكالاً متعددة وفق الآتي (Eun & Resnick,2009,PP:262-265 ، (جبر، 2004، ص ص : 413-414) ، (Hughes , Macdonald , 2001 ، (PP: 89-92) :

1. البنوك المراسلة Correspondent Banking :-

تقدم هذه البنوك الخدمات المصرفية بالمراسلة، إما بوساطة البريد أو بأحد أنظمة الاتصال المتعددة. فبإمكان البنوك أن ترسل الرسائل إلى مختلف دول العالم وتستلم الردود عليها في اليوم نفسه بل وفي خلال دقائق معدودة .

وتتم هذه العمليات بالزيارات الشخصية من قبل إدارة البنك لمراسلين في الخارج لعقد اتفاقية المراسلة، وبعدها يبدأ البنك الأجنبي الذي عقدت معه الاتفاقية ممارسة الأعمال المبنية في الاتفاقية بالنيابة عن البنك المحلي.

ويقدم عادةً البنك الأجنبي بالنيابة عن البنك المحلي الخدمات المصرفية التقليدية ، كتحويل العملات وقبول السحوبات ، والاستعلام عن العملاء ، وتنفيذ الاعتمادات المستندية ، وتوفير المكان الملائم للعملاء المحليين لتسهيل لقاءات زبائن البنوك.

وتعتبر البنوك المراسلة أيضاً أقل وأبسط درجات المشاركة في البلد المضيف ، وتلجأ إليه البنوك العالمية لعدم مقدرتها على فتح فروع في دولة معينة لأسباب سياسية ، أو لعدم توافر الظروف الأمنية في أحد البلدان ، أو لعدم مقدرة البنوك الأجنبية الحصول على ترخيص بالعمل في بلد معين .

2. مكاتب التمثيل Representative Offices:-

تقوم البنوك عادةً بإنشاء مكاتب تمثيل لها في بلدان أخرى غير بلدها الأصلي، وذلك بهدف قيام هذه المكاتب بتزويد البنك الأم بتمثيل شخصي- محدود في البلد المضيف، وتتميز هذه المكاتب عادةً بما يلي :-

أ- يوجد في هذا الشكل تمثيل مادي على أرض الدولة المضيفة، وليس من وظيفة هذه المكاتب تقديم الخدمات المصرفية التقليدية، وتتنحصر مهامه في الترويج للخدمات المصرفية للشركة الأم، والبحث عن فرص مصرفية جديدة في الأسواق العالمية.

ب- من السهل إغلاق هذه المكاتب في أي وقت من الأوقات دون أية صعوبات قانونية.

ج- يتم فتح هذه المكاتب في الدول التي تعاني من ظروف سياسية وأمنية صعبة للغاية، الأمر الذي يحتم على البنوك العالمية عدم المجازفة برأس مال كبير في هذه الدول، والاكتفاء بفتح مثل هذه المكاتب، ومن المزايا الأخرى لهذه المكاتب:

1. تعتبر مكاتب صغيرة تضم عدداً قليلاً من الموظفين يتراوح عددهم ما بين اثنين إلى ثلاثة موظفين. يعمل أحدهم مديراً تنفيذياً والباقي يعملون كمساعدين.

عادةً ما يناط بهذه المكاتب خدمة منطقة جغرافية معينة ، أو صناعات في منطقة معينة .

2. عادةً ما يكون المدير من بلد البنك الأم، كما يفضل أن يكون المساعدون من البلد المضيف حتى يستطيعوا الاتصال بسهولة بالمنشآت في البلد المضيف، وتجميع معلومات أكثر دقة عن السوق.

3. إن وجود مثل هذه المكاتب يظهر البنك بوجود دائم في البلد المضيف ، مما يجعل البنك على اطلاع دائم ومعرفة أكبر بالبلد الذي توجد له فيه مكاتب تمثيل ، وليس من السهل تحقيق هذه الميزة من خلال الرحلات التي يقوم بها موظفو البنك بين فترة وأخرى .

4. تقتصر- وظيفة هذه المكاتب على قيامها بدور السفراء لبنوكها في البلدان المتواجدة فيها ، وذلك من خلال الحفاظ على علاقات طيبة مع البنوك المحلية ، ومنشآت الأعمال في البلدان المضيفة .

5. تعتبر مكاتب التمثيل مكاتب بيع، حيث يعمل موظفو هذه المكاتب على جذب زبائن إلى المركز الرئيس، أو لخدمة حاجات عملاء البنك المحليين في البلد المضيف الذي يتواجد فيه مكتب التمثيل.

6. غالباً ما تقوم البنوك بتحويل مكاتب التمثيل إلى فروع لها في البلدان التي تفتتح فيها مكاتب تمثيل، وذلك في حالة ما إذا وجدت أن حجم الأعمال يبرر ذلك.

7. تتميز بقلّة التكلفة النسبية للبنك الأم خاصةً فيما يتعلق بكسب علاقات داخل البلدان التي توجد فيها هذه المكاتب، والمناطق المحيطة بها دون الحاجة لرأسمال كبير للصرف عليها. لأن البديل لمكتب التمثيل هو أن تقوم البنوك بإرسال ممثلين لها في رحلات بصور دورية لعملائها.

الشركات الحليفة Subsidiaries and Affiliated Banks :-

تعتمد الكثير من البنوك الدولية الى فتح شركات حليفة لها في أسواق أجنبية. وتعد هذه الشركات ذات شخصية مستقلة قانونياً لأن لها رأسمالها المستقل ولا تتعرض إلى الإغلاق في حالة فشل الشركة الأم، كما يمكن لها أن تغلق أعمالها دون أي تأثير في الشركة الأم التي تتبعها.

وغالبا ما يتم فتح الشركات الحليفة بدلاً من الفروع إذا ما كانت قوانين البلد الأجنبي لا تسمح بفتح فروع لبنوك أجنبية، أو لمزايا ضريبية.

وتظهر هذه الشركة وكأنها بنك محلي في البلد الذي تعمل فيه، وتستطيع أن تجذب ودائع قد لا تستطيع شركة أجنبية القيام بها. وغالباً ما يتم شراء شركة قائمة في بلد أجنبي من قبل البنك الذي يرغب في فتح شركة تابعة لها في بلد آخر، وتتكون إدارتها من مديري بنوك محليين، حيث يكون لها زبائن موجودون عند بداية العمل.

3. الفروع البنكية Branch banks :-

تعد فروع البنوك أكثر الأشكال انتشاراً، وتقدم هذه الفروع نفس الخدمات المصرفية التي تقدمها المراكز الرئيسية في بلادها. كقبول الودائع ومنح القروض ، وباقي الخدمات المصرفية الأخرى كإصدار الكفالات ، وفتح الاعتمادات ... إلخ .

وتتبع هذه الفروع قوانين وتشريعات البلد التي تعمل فيه ، وحتى يستطيع أي بنك عالمي الدخول إلى دولة معينة وفتح فروع فيها ، يتطلب منه الحصول على تصريح بالعمل في هذه الدولة ، والالتزام بالتعليمات والتشريعات المصرفية ، والبيئة الثقافية والاجتماعية والسياسية لهذه الدولة التي ينوي فتح فروع فيها .

ولا تعد الفروع الأجنبية للبنوك ذات شخصية قانونية مستقلة بل تعد وحدات إدارية أو أقسام للمركز الرئيس في بلده الأصلي. وتتنوع الأسباب لفتح فروع للبنوك في بلدان أجنبية، نذكر منها:

أ- متابعة زبائنها في الخارج : كثيراً ما تتبع البنوك زبائنها في الخارج في حالة تزايد حاجتهم إلى خدمات مصرفية دولية ، فإذا لم تقم هذه البنوك بتقديم هذه الخدمات لهم ، فقد تخسروهم في بلدها نتيجة تعاملهم مع بنوك أخرى للحصول على الخدمات البنكية الدولية ، فاتبعوا البنك الجديد للحصول على خدمات مصرفية محلية .

ب- تسهيل دخول البنك إلى أسواق رأس المال الأجنبية ، مما يتيح لها فرص الحصول على مصدر تمويل لمركزها الرئيس في البلد الأصلي لها ، وهذا الأمر يعد مهماً خاصةً إذا كانت بلد البنك الأصلية تعاني من نقص في توفير الأموال .

ج- توفير قاعدة أساسية للتعامل في التجارة الدولية ، خاصةً في المراكز الدولية ، (لندن ، وطوكيو ، وهونج كونج .. الخ).

4. الوكالات Agencies :-

تعتبر الوكالات جزءاً من البنك الرئيس، وليست حالة متقدمة عن الفروع، حيث إن الوكالة تقع ما بين مكتب التمثيل والفرع، وتقوم بمهام أكثر من مكاتب التمثيل، ولكنها لا تمارس كافة مهام وأدوار الفروع.

تستطيع الوكالة أن تقدم العديد من الخدمات الاستشارية المصرفية دون إجراء هذه العمليات على أرض الواقع ، أي أن دورها ينحصر بعملية الترويج والتسويق لخدمات الفرع الرئيس ، وإيجاد البيئة المصرفية الملائمة ، والخدمات التي تقدمها مثل : الترتيب لقبول ودائع الشركات الكبيرة ، والمساعدة في تقديم عروض التمويل لمنشآت الأعمال المحلية في البلد المستضيف ، ويلاحظ أن الوكالات تشبه الفروع في كثير من الأعمال ، إلا أنها ممنوعة من قبول الودائع من الجمهور

أو منح قروض حيث إنها تساعد فقط على عملية استقطاب الودائع وعملية العثور على شركات أو أشخاص تنطبق عليهم شروط البنك الائتمانية لمنحهم التسهيلات والخدمات المصرفية المختلفة لاحقاً .

5. البنوك المتحدة Consortium Banks:-

وتعرف بأنها مجموعة من البنوك التي تشكل تحالفات بنكية لتكون مجموعة من الوحدات التمويلية التي تتوافر لديها الرغبة لدخول سوق مصرفية معينة ، أو لرغبة هذه البنوك في التقليل من متطلبات رأس المال المفروضة من بعض الدول ، أو لتقليل المخاطر التي من الممكن مواجهتها في هذه السوق الجديدة.

ومن سلبيات هذا النوع من التحالفات البنكية ، انه من الممكن خلق حالة من الاحتكار المصرفي لهذه التجمعات البنكية كبيرة الحجم .

3-1-4 دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن لجوء المستثمر سواء أكان شخصاً طبيعياً أم معنوياً، إلى استثمار أمواله أو خبرته الفنية والتكنولوجية، عبر الحدود الوطنية إنما يرجع في حقيقته إلى توافر مناخ ملائم للاستثمار في الدول المضيفة. وينصرف تعبير مناخ الاستثمار بصفة عامة إلى مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية المكونة التي تتم فيها عملية الاستثمار. بعبارة أخرى أن هذه العناصر المجتمعة يمكن أن تشكل دافعاً للإقبال على الاستثمار في دولة معينة دون غيرها. لذلك ينبغي على الدولة التي ترغب في جذب رأس المال الخارجي أن تأخذ تلك العوامل مجتمعة بعين الاعتبار وأن لا تقتصر على بعضها دون البعض الآخر ، وفيما يلي توضيح لهذه الدوافع (السامرائي، 2006، ص76)

:-

1. العوامل الاقتصادية :- يمكن حصر العوامل الاقتصادية وعلى الرغم من كثرتها واختلافها في ما يلي :

أ- طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري: تلعب طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري دوراً مهماً في دفع المستثمر إلى مزاولة نشاطه عبر الحدود الوطنية. إذ أن هناك بعض الأسباب التي تستلزم قيام البنك بالتوجه إلى أسواق مصرفية جديدة لترويج خدماته فيها ، مثل الإفادة من الميزات الضريبية في الدول المضيفة ، وانخفاض التكاليف الإدارية والعمومية كنفقات وأجور الموظفين ، وللإفادة من مرونة التشريعات التجارية ، والتسهيلات الممنوحة من بعض البنوك المركزية في البلدان المضيفة .

ب- السعي إلى زيادة عوائد المشروع : ان الهدف الأول الذي يسعى إليه المشروع الاقتصادي هو ديمومة المشروع التجاري الذي يتولى إدارته. ولا يتم ذلك إلا من خلال نجاح المشروع في الحفاظ على تحقيق مستوى معين من العوائد ، وللوصول إلى هذا الهدف فإن المستثمر يبحث عن السبل المختلفة التي تؤدي إلى زيادة أرباحه . من هذا المنطلق فقد اتجهت البنوك العالمية المختلفة الى الاستثمار في دول أخرى سعياً وراء تحقيق الأرباح من خلال بيع الخدمات المصرفية بنفقة أقل مستندة ومعتمدة على اختلاف درجات نمو الاقتصاديات الوطنية المتنوعة ، وعلى اختلاف تكاليف الخدمات المصرفية في الدول الأخرى .

ج- الرغبة في النمو والتوسع: لا يعد تحقيق العوائد العامل الكافي وحده في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. بل إن عوامل الجذب تكمن بالسعي نحو تطوير الاستغلال التجاري والحصول على أكبر قدر ممكن من الأسواق ، فعجز السوق الوطنية المصرفية عن تحقيق أهداف المشروع التجاري الاستثماري في النمو والتوسع ، وتقديم الخدمات المصرفية الملائمة ، يؤدي بالضرورة إلى التوجه نحو الاستثمار الخارجي والبحث عن منافذ عبر الحدود الوطنية .

د- التخفيف من مخاطر الاعتماد على سوق اقتصادية واحدة : حيث إن رأس المال الأجنبي يحاول وقدر الإمكان توزيع استثماراته في دول وأسواق مختلفة للحد من الانعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية التي قد تتعرض إليها السوق الواحدة .

هـ- السياسة الاقتصادية للدول المتقدمة: حيث تهتم الدول المتقدمة اقتصادياً بتشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج باعتبار أن هذا الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني

. إذ إنه يؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمامها وزيادة حجم تجارتها الدولية ، وتأمين حصولها على الأيدي العاملة بأسعار معتدلة ، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين وضعها الاقتصادي وزيادة دورها في الحياة التجارية الدولية .

2. العوامل القانونية :- تؤدي العوامل القانونية دوراً متميزاً في استقطاب الاستثمار الأجنبي وموه وتطوره . ذلك أن المستثمر الأجنبي فرداً كان أم شركة ، لن يقدم على الاستثمار خارج حدود دولته إلا إذا توافرت له الحماية القانونية الكافية .

3. العوامل السياسية والاجتماعية :- حيث إن المستثمر لن يخاطر بنقل رأسماله وخبرته إلى دولة ما إلا إذا اطمأن إلى استقرار الأوضاع السياسية فيها. فرأس المال الأجنبي يبحث في طبيعته عن الأمان والاستقرار ولا يمكنه القيام بمهمته في ظل أجواء تسودها الأزمات السياسية.

أما العوامل الاجتماعية فتعكس بما لدى جمهور عملاء المصارف في بلد ما لتفضيل الخدمات المصرفية للبنوك الأجنبية عن الخدمات المصرفية للبنوك المحلية.

3-1-5 مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتلخص مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الدولة المضيفة، ومن وجهة نظر الشركة الأجنبية بما يلي (الإبراهيم، 2009، ص ص 33-48) :

أ- مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الدولة المضيفة:-

1. تسهم الاستثمارات في زيادة تدفق الأموال، وبالتالي زيادة النشاط والحركة المالية مما يسمح بتطوير المؤسسات المالية.
2. يسهم في خلق وظائف جديدة.
3. يسهم في تحرير التجارة الخارجية وزيادة حجم المنافسة.
4. تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة حجم الصادرات. ب- عيوب الاستثمار

الأجنبي المباشر من وجهة نظر الدولة المضيفة:-

1. الهيمنة الاقتصادية والسياسية للشركات الأجنبية والتدخل في الشؤون الداخلية للبلد المضيف.
2. نظرا لاحتمال انخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني ، فقد يؤدي هذا إلى صغر حجم المشروع الذي تنوي الشركة الأجنبية عمله ، وبالتالي التقليل من إسهامات هذا النوع من الشركات من تحقيق أهداف الدولة خاصة في ما يخص زيادة فرص التوظيف ، والتحديث التكنولوجي ، وإشباع حاجات السوق المحلية من المنتجات ، وانخفاض معدل العملات الأجنبية .

ج- مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الشركة الأجنبية المستثمرة:-

1. اعتبار الاستثمار الأجنبي أهم مصدر لتحويل المواد الخام إلى الشركة الأم.
2. إمكانية الاستفادة من القروض المحلية في توسيع النشاط.
3. انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج المتوقعة يعظم من حجم الأرباح العائدة من المشروع الاستثماري.
4. يعتبر الاستثمار الأجنبي من الوسائل المهمة للتغلب على القيود الجمركية المفروضة في الدول المضيفة .

د- عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الشركة الأجنبية المستثمرة:-

1. قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية إلى إقصاء الطرف الأجنبي من المشروع ، مما يؤدي إلى ارتفاع درجة الخطر غير التجاري وهذا يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء و النمو والاستقرار في السوق .
2. تأثير انخفاض قدرات المستثمر الوطني المالية والفنية سلباً على فعالية مشروع الاستثمار في تحقيق الأهداف الطويلة و القصيرة الأجل.
3. قيمة المشروع وحجمه واحتياجه إلى رأسمال كبير.

وجهة النظر التقليدية والحديثة تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك تعارض كبير بين الأفكار التي تناقش فوائد الاستثمار الأجنبي بنوعيه، فبعض الأفكار تشير الى ايجابياته بشكل مطلق منكرة سلبياته ، وهناك افكار تشير الى سلبياته دون الإشارة الى فوائده. وستتم مناقشة الإيجابيات والسلبيات لهذين النوعين من الاستثمار بالاستناد الى بعض النظريات الكلاسيكية والحديثة وذلك فق ما أورد (الشاعر، 2009 ، ص ص 26-28).

أولاً: النظرية التقليدية (الكلاسيكية):

تستند هذه النظرية في أساسها على ان منافع الاستثمار الأجنبي تعود بشكل دائم على المستثمر الأجنبي لذلك فإن أصحاب هذه النظرية يقفون موقف الرفض إزاء الاستثمار الأجنبي . ومن الأسباب التي تدعم رأي أصحاب هذه النظرية ، أنه يتم تحويل جزء كبير من أرباح الاستثمارات الى الدولة الأم ولا تتم إعادة استثمارها بمشاريع جديدة. وتزاحم الاستثمارات الأجنبية الاستثمارات المحلية وتعيق تقدمها. وتقوم الاستثمارات الأجنبية على إدخال مستويات تكنولوجية لا تتناسب و متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة المضيفة. كذلك يقوم الاستثمار الأجنبي على خلق انماط استهلاكية جديدة لا تنسجم ومتطلبات التنمية الاقتصادية في الدولة المضيفة. الى جانب أنها توجد نوعاً من التبعية الاقتصادية والسياسية .

ثانياً: النظرية الحديثة:

آراء المدرسة الحديثة تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر كانت وفق الآتي (الشاعر، 2009 ، ص ص : 26-28):

يقف أصحاب هذه النظرية موقفاً إيجابياً من الاستثمار الأجنبي ويؤيدونه، ويرون أيضاً أن كل طرف في عملية الاستثمار الأجنبي يحقق فائدة وتعود عليه بالمنافع، كما وأنه يوجد مصالح مشتركة بين الطرفين . ومن الأسباب التي تؤيد موقف أصحاب هذه النظرية أنها تقوم باستغلال وتشغيل الموارد المتوافرة في الدول المضيفة، وخلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الخدمات والإنتاج في الدول المضيفة مما يساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي لها، وتخفيض المستوردات مما يعمل على تخفيض العجز في ميزان المدفوعات ، والإسهام في تدريب القوى العاملة المحلية ونقل تكنولوجيا متطورة إلى الدولة المضيفة.

تظهر سلبيات هذه النظرية في مساوئ الاستثمار الأجنبي التي تمسك بها أصحاب النظرية التقليدية كاحتكار المستثمر الأجنبي وسيطرته على الإنتاج في قطاع معين ، كذلك في بعض السياسات التي يتبعها المستثمر الأجنبي من التحكم في أسعار الإنتاج ومزاحمة المستثمرين المحليين الذين يحاولون الاستثمار في نفس المجال . بناءً على ما تقدم فإن الاستثمار الأجنبي يتمتع بمزايا متعددة ، وهو يعني زيادة في حجم الإنتاج الحقيقي واستغلال الموارد المعطلة ، وذلك باستخدام التكنولوجيا المتطورة اللازمة لتشغيل تلك الموارد والتي ينقلها المستثمر الأجنبي معه لعدم توافرها في الدولة المضيفة في معظم الأحيان ، وايضاً فإنه يزيد من حجم تشغيل العمالة والاستخدام إذ إن المستثمر الأجنبي يعجز عن استقدام كل الأيدي العاملة التي يحتاجها في مشروعه الاستثماري نظراً لارتفاع تكلفتها ،

ويترتب على وجوده تحفيز الاستثمار المحلي إذ تصبح لديه المعرفة الفنية والأيدي المدربة لاستخدامها ، وتزداد الإيرادات العامة للدولة بناءً على الضرائب المتحصلة عن دخول المشاريع الأجنبية والرسوم الأخرى .

تميل كفة الرجحان في مزايا الاستثمار الأجنبي أو مشاكله تبعاً لسياسة الدولة المضيفة وقدرة صانعي القرار السياسي والاقتصادي وعدم إغفالهم لمساوئ هذا النوع من الاستثمار، وبالتالي يجب النظر إليه على أنه يحمل كل المزايا، مع التخطيط الدقيق لتفادي الوقوع في المشاكل الناتجة عن استضافته كمتغير مهم في الاقتصاد الوطني. تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن :

وفق ما أورده (القضاة ، 2008 ، ص ص 1-15) فيما يخص تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن ، ووفق الآتي :

وضع الاردن على رأس اهتماماته خلق مناخ خاص وجاذب للاستثمار المحلي والأجنبي ، إذ دأب في سبيل ذلك على الاستثمار في العديد من المشاريع التنموية التي تشكل مداخل جديدة للاستثمار. وذلك من خلال اعتماده لقانون منفتح نسبياً لتشجيع الاستثمار الاجنبي وجذب رؤوس الاموال الأجنبية مقارنة بالدول العربية المجاورة مثل سوريا والعراق والسعودية والكويت .

ومما ساعد في تطوير دور المستثمر الأجنبي وجذبه ، ما حظي به قطاع الاستثمار من اهتمام الحكومة نفسها وذلك ضمن سعيها الحثيث لجذب الاستثمار الأجنبي للاستثمار في الأردن وخاصة في ظل المنافسة ، حيث هدفت الى توفير البيئة الاستثمارية القادرة على اجتذاب الاستثمارات المحلية والأجنبية الأمر الذي يؤدي إلى تشجيع الاستثمار والانفتاح على الاقتصاد العالمي .

وعمل الأردن على تطبيق سياسة التصحيح الاقتصادي والاصلاح الهيكلي بموجب الاتفاقيتين اللتين عقدهما مع صندوق النقد الدولي عامي (1989 - 1992) بهدف الحد من التضخم والعجز الخارجي بالإضافة إلى الإنفاق الحكومي وجذب الاستثمار الأجنبي .

فمنذ دخول الأردن كعضو في منظمة التجارة العالمية والتوجه نحو الخصخصة وتحويل المؤسسات الحكومية إلى شركات مساهمة عامة وفتح الباب أمام المستثمر المحلي والمستثمر الأجنبي للإسهام فيها

وإزالة القيود والمعوقات التشريعية التي تحول دون جذب الاستثمارات الأجنبية مما أسهم في تعزيز الاستثمارات الأجنبية في المشروعات الأردنية وبنسب مختلفة خاصة بعد صدور التشريعات التي تنظم إقامة الاستثمارات الأجنبية حيث ألغت سقف الملكية لغير الأردنيين والبالغ (50%)، وسمحت للمستثمر الأجنبي بامتلاك 100% من المشاريع باستثناء قطاع التعدين والإنشاءات والمقاولات.

وقد اتبع الأردن سياسة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتقديم الحوافز والتسهيلات ترغيباً لها في القدوم والإقامة، وقد كانت هذه السياسة واضحة وجليّة من خلال نصوص التشريعات والقوانين المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية ، إلا أنه وفي عام 1996 تم التوصل الى اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة وماتزال هذه السياسة الاقتصادية تنفذ حتى الآن من خلال عقد الاتفاقيات الاقتصادية الدولية وتعزيز أواصر العلاقات الدولية بين الأردن ودول الجوار والعالم والترويج للأردن كمنطقة استثمارية . وعمل الأردن على تقديم الكثير من الحوافز والإعفاءات للمستثمر الأجنبي والمحلي ، وهو الأمر الذي من شأنه أن يساعد على في بلورة ذلك التوجه إلى واقع ملموس في المستقبل (الشاعر، 2009، ص 28).

4-1-1 دور البنك المركزي الأردني في ترخيص فروع للبنوك الأجنبية:

وفقاً لتقرير جمعية البنوك (تطور القطاع المصرفي في الأردن للفترة من العام 2000-2010) تتمثل عناصر الاستقرار النقدي التي يستهدف البنك المركزي الأردني تحقيقها استقرار المستوى العام للأسعار، واستقرار سعر صرف الدينار، وخلق هيكل أسعار فائدة ينسجم مع الظروف الاقتصادية المحلية والتطورات الدولية. ويسعى البنك المركزي إلى تحقيق ذلك من خلال تنظيم نمو السيولة المحلية في الاقتصاد الوطني بما يتناسب مع استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر الصرف من جهة وتمويل النشاط الاقتصادي الحقيقي من جهة ثانية .

ولذلك يعمد البنك المركزي الأردني عند قيامه بدراسة أي طلب لمنح ترخيص لأي من البنوك المحلية أو الأجنبية إلى معرفة مدى حاجة السوق المصرفية المحلية لدخول بنك جديد ، وما هي الآثار الإيجابية أو السلبية لفتح المزيد من البنوك للعمل في البيئة المصرفية الأردنية .

وللتدليل على أن البنك المركزي الأردني لا يقوم بالترويج لاستقطاب استثمارات في مجال البنوك تتمثل في فتح بنوك جديدة، فإن قانون تشجيع الاستثمار رقم 16 لسنة 1995 وتعديلاته لعام 2000 لا يتضمن قطاع البنوك من ضمن القطاعات التي تقوم هيئة تشجيع الاستثمار بالترويج لها ، حيث إن هذه العملية محكومة ومراقبة بالكامل من البنك المركزي الأردني ، والذي يقوم بإعطاء ترخيص لأي من البنوك الجديدة وفق ما تتطلبه مصلحة الاقتصاد الوطني بشكل عام ، وما يحافظ على الاستقرار النقدي ، وما يساعد على خلق هيكل أسعار فائدة ينسجم مع الظروف الاقتصادية المحلية والتطورات الدولية .

ويوضح الملحق(2) الشروط والوثائق التي يفرضها البنك المركزي الأردني لغايات الحصول على رخصة عمل لبنك اجنبي داخل القطاع المصرفي الأردني

المبحث الثاني

الأداء المالي والأداء التشغيلي

سيتناول هذا المبحث : مقدمة عامة عن الأداء ، والتطرق إلى مفهوم الأداء، وأهمية الأداء ، وقياس الأداء ، ومفهوم الأداء المالي وأهميته ، ودور النسب المالية في الكشف عن الأداء التشغيلي والمالي ، وأنواع النسب والمؤشرات المالية التي تعبر عن الأداء المالي والتشغيلي ، معايير الأداء المالي في المؤسسات المالية والمصرفية ، مقاييس الأداء المالي في المؤسسات المالية والمصرفية ، الأداء التشغيلي ، النسب التي تقيس الأداء التشغيلي ، المحددات الأخرى المؤثرة على أداء المصارف.

المقدمة:

يعد الأداء القاسم المشترك لجميع الجهود المبذولة من قبل الإدارة والعاملين في إطار منظمات الأعمال . فالاتجاهات التقليدية في الإدارة تبحث عن الأداء المتميز من خلال التوجهات والتأكيد على ممارسات تصب باتجاه تعظيم الأداء. فالتطور الحاصل في الأداء جاء على مراحل متعاقبة سواء في منظمات الأعمال الوطنية أو منظمات الأعمال الدولية.

إن تقييم الأداء في مجال البنوك التجارية يهدف إلى قياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها. وتعتبر المقارنة الزمنية و النشاطية لأداء البنك التجاري من أهم أدوات تقييم الأداء. فالمقارنة الزمنية تتم بمقارنة مؤشرات نفس البنك على مدى الفترات الزمنية الماضية، وبالتالي يمكن التعرف على تطور المؤشرات خلال السلسلة الزمنية، وتبين مدى التقدم في الأداء أو درجة السوء فيه. أما المقارنة بمؤشرات النشاط، فإن لها أهمية خاصة حيث تبين نقاط القوة والضعف في البنك بالنسبة للقطاع المصرفي.

سيتناول هذا المبحث بعض المفاهيم العامة عن الأداء وأهميته، وتوضيح كيفية تقييم أداء البنوك التجارية ، وماهية عناصر الأداء التشغيلي وعناصر الأداء المالي ، وعن طرق تقييم الأداء ، وعن دور النسب المالية في الكشف عن الأداء المالي ، وعن معايير ومقاييس الأداء المالي والتشغيلي .

1-1 مفهوم الأداء:

يورد (طويقات ، 2009 ، ص 33 - 45) بأنه على الرغم من كثرة البحوث والدراسات التي تتناول الأداء ، إلا أنه لم يتم التوصل إلى إجماع أو اتفاق حول مفهوم محدد للأداء . فالأداء مفهوم واسع ومحتوياته متجددة بتجدد وتغير وتطور أي من مكونات المنظمة على اختلاف أنواعها. ان الاختلاف حول مفهوم الأداء ينبع من اختلاف المعايير والمقاييس التي تعتمد في دراسة الأداء وقياسه ، والتي يستخدمها المدبرون والمنظمات .

فأغلب الباحثين يعبرون عن الأداء من خلال النجاح الذي تحققه المنظمة في تحقيق أهدافها. وفي هذا المجال يعبر عن الأداء بكونه: انعكاساً لقدرة منظمة الأعمال وقابليتها على تحقيق أهدافها، ويمثل النتائج المرغوبة التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها.

ويعرف الأداء بأنه : النتائج المتحققة نتيجة تفاعل العوامل الداخلية على اختلاف أنواعها ، والتأثيرات الخارجية واستغلالها من قبل المنظمة في تحقيق أهدافها.

وكما يعرف الأداء بأنه: المستوى الذي تتمتع به مخرجات المنظمة بعد إجراء العمليات على مخرجاتها، فالأداء هو مخرجات الأنشطة والأحداث التي تشكل داخل المنظمة.

2-1 أهمية الأداء :

للتدليل على أهمية الأداء يرى (طويقات ، 2009 ، ص ص 33 - 45) أن التركيز على مستويات الأداء في المنظمات، يعتبر من أكثر مجالات الاهتمام دراسةً وبحثاً من قبل كتاب الإدارة بصورة عامة وحقل الاستراتيجية بشكل خاص .

وتولي منظمات الأعمال الأداء أهمية كبيرة توازي الإدارة الاستراتيجية ، وإن أهميته في هذا المجال تنبع من خلال ثلاثة أبعاد رئيسة نظرياً (Theoretical)، وتجريبياً (Empirical)، وإدارياً (Managerial). فمن الناحية النظرية يمثل الأداء مركز الإدارة الاستراتيجية ، حيث تحتوي جميع منطلقات الإدارة على مضامين ودلالات تختص بالأداء سواء بشكل ضمني أو بشكل مباشر، ويرجع السبب في ذلك ان الأداء يمثل اختباراً زمنياً للاستراتيجية المتبعة من قبل الإدارة . ومن الناحية التجريبية فإن أهمية الأداء تظهر من خلال استخدام أغلب دراسات وبحوث الادارة الاستراتيجية الأداء لاختبار الاستراتيجيات المختلفة ، والعمليات الناتجة عنها، أما الأهمية الإدارية فإنها تظهر واضحة من خلال حجم الاهتمام الكبير والمميز من قبل إدارات المنظمات بالأداء ونتائجه ، والتحولت التي تجري في هذه المنظمات اعتماداً على نتائج الأداء . هذا وقد احتل موضوع الأداء في الأدب الاستراتيجي أهمية بالغة لاعتبارات تتعلق أولاً بكونه محورياً مركزياً لتخمين نجاح وفشل المنظمات في قراراتها وخططها الاستراتيجية . وثانياً : تواجه دراسة الأداء تحديات عديدة لا سيما في المواضيع الاستراتيجية ، تتمثل في تباين المفهوم ومؤشرات قياسه على وفق تباين أهداف المنظمات وطبيعتها واختلاف أهداف الأطراف المرتبطة بها ، مما يدعو إلى ماهية المقاييس المناسبة التي يمكن استخدامها في قياس الأداء ، ومصدر المعلومات المعتمدة في القياس ، وكيفية دمج قياسات مختلفة لتقديم صورة واقعية عن المنظمة .

يؤيد (الدوري والحسيني ، 2006 ، ص ص 224-228) بأن قياس الأداء في جوهره وسيلة بيد منشآت الأعمال لتقييم فاعلية القرارات التي تصنعها وفي الوقت الذي تقوم به بذلك فإنها تصبح قادرة على تقييم نجاح تخطيطها الاستراتيجي أو فشله ، حيث أن فكرة نجاح المنشأة تنبع من خلال أدائها الذي يمثل بدوره انعكاسا للقرارات التي تصنعها فيما يتعلق بالأهداف الاستراتيجية ، والأسواق والظروف الداخلية والخارجية العديدة والمختلفة ، كما يعد قياس الأداء وسيلة للحكم على نتائج عمل المنشأة فيما إذا كانت جيدة أو رديئة .

هذا وتتوقف أدوات القياس على طبيعة المنشآت التي يراد قياس أدائها إضافة إلى الأهداف المراد تحقيقها ، فقد تكون بعض أدوات القياس مثل العائد على الاستثمار ملائمة جداً لقياس قدرة المنشأة على تحقيق هدف الربحية لكنها قد لا تصلح لتقويم أهداف أخرى ترغب المنشأة في تحقيقها ، مثل المسؤولية الاجتماعية أو تنمية الموارد البشرية ، لذا فإن الأهداف المختلفة تتطلب أدوات قياس مختلفة ، كما أن مقياس العائد على الاستثمار لا يكفي بمفرده كأداة رقابية شاملة على الرغم من أن الربحية هي أهم هدف للمنشأة ، وبناء على ذلك فإنها تحتاج لإيجاد مقاييس أخرى للتنبؤ بالأرباح المحتملة ، وتعد مثل هكذا مقاييس كأدوات رقابية توجيهية كونها تقيس المتغيرات المؤثرة في الربحية .

والمقاييس المستخدمة في قياس الأداء هي:

1. مقاييس الأفراد : وتتضمن هذه المقاييس العمل الخلاق ، وإنتاجية العاملين ، ونفقات البحث والتطوير لكل عامل من العاملين ، وتتصف هذه المقاييس بدرجة عالية من الموضوعية ، إلا أن لها بعض العيوب أو السلبيات من بينها أن النجاح له معايير مختلفة حيث إن البعض مثل الحكومة ونقابات العمال تعتقد بأن خلق العمل هو المقياس الرئيس للنجاح ، بينما تكون المقاييس الأخرى قليلة الأهمية ، إضافة إلى ان الاعتقاد بأن مقاييس الأفراد غير سليمة من الناحية المفاهيمية ومن الناحية المنهجية .
2. المقاييس السوقية : وتتعلق هذه المقاييس بالأنشطة السوقية المتمثلة في المبيعات المتحققة لكل شهر ، مقدار الإيرادات المتزايدة من المبيعات ، والمبيعات المتحققة من كل بائع .
3. مقياس الفاعلية: تعني الفاعلية درجة تحقيق المنشأة لأهدافها المحددة (الرئيسة والفرعية)، ويوضح هذا المقياس درجة الانحراف عن الأهداف المحددة مما يساعد في إمكانية تلافيها مستقبلاً.
4. مقاييس القيمة المضافة : حيث إن القيمة المضافة هي الفرق بين قيمة المبيعات وبين تكلفة المواد الأولية والأجزاء المشتراة ، ويعادل هذه المعادلة في مجال البنوك والخدمات المصرفية مفهوم هامش صافي الفائدة والذي يمثل : الفرق بين الفوائد الدائنة الممنوحة على الودائع ، والفوائد المدينة المستوفاة على القروض .

مقاييس القيمة المضافة لأداء المؤسسات المالية والمصرفية

خصائص الأداء	بعض المقاييس التقليدية
النمو	قيمة المبيعات، كمية المبيعات ، قيمة الموجودات
الكفاءة	الربح الإجمالي ، الربح الصافي ، نسبة صافي الربح إلى قيمة المبيعات
استغلال الموجودات	العائد على الاستثمار ، العائد على رأس المال ، نصيب السهم من الإيرادات

5. مقياس الإنتاجية : يرتبط مفهوم الإنتاجية بالعلاقة بين المنتوجات (المخرجات) من جهة وبين عناصر الإنتاج (المدخلات) التي أسهمت في إنتاجها من جهة ثانية . اي أنها تمثل النسبة بين المخرجات وبين المدخلات خلال مدة زمنية معينة .
6. مقياس الكفاءة : نظراً لتوجه الإدارة نحو الحصول على أكبر العوائد من استخدام الموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة لمنشأة ما ، فإن الاهتمام يوجه نحو زيادة الكفاءة التي تعني الوصول إلى أفضل علاقة بين المدخلات وبين المخرجات .
7. المقاييس المالية: ترسم هذه المقاييس صورة لأداء المنشأة خلال السنة الحالية، مما يسهل مقارنتها بالسنوات السابقة لكن يمكن أن تكون هذه الأرقام خادعة إذا حصل فيها تلاعب بحيث تعطي صورة زائفة عن أداء أية منشأة.

3-1-2 مفهوم تقييم الأداء وأهميته:

يحتل تقييم الأداء مكانة متميزة في الوقت الحاضر لما له من أهمية كبيرة في تحديد كفاءة المنشأة ومدى تحقيقها لأهدافها. وقد اختلف الباحثون حول مفهوم تقييم الأداء وأدواته ومعايره والأسلوب المنهجي الذي يعتمد في تطبيقه، وما إذا كان محاسبياً أم إدارياً، أم اقتصادياً أم إحصائياً. ويعود سبب التباين في وجهات النظر المرتبطة بكل من المجالات أعلاه، حيث ينظر كل واحد منها إلى هذا الأمر من زاويته الخاصة.

ن تقييم الأداء يمثل خطوة اساسية على صعيد العملية الرقابية ، حيث أن جوهر عملية تقييم الأداء الفعلي هي مقارنة الأداء الفعلي بمؤشرات محددة مسبقاً للوقوف على الانحرافات ، ثم يلي ذلك اتخاذ الخطوات اللازمة لتصحيحها ، وتكون المقارنة عادةً بين ما هو متحقق فعلاً وبين ما هو مستهدف في نهاية مدة زمنية معينة والتي عادةً ما تكون سنة.

أما أهمية تقييم الأداء فيمكن تحديدها بالنقاط الآتية (الدوري والحسيني، 2006، ص ص 231-233):

1. اكتشاف الانحرافات ومعرفة أسبابها ، لكي تتخذ الإجراءات التصحيحية منعاً لتكرارها .
2. ترشيد الإنفاق عن طريق متابعة كيفية استخدام المنشأة لمواردها المتاحة، وهل كان هذا الاستخدام بدون هدر أو ضياع أو عطل.
3. التأكد من تحقيق التنسيق بين مختلف أوجه نشاط المشروع المتمثلة في الإنتاج والتسويق والتمويل والأفراد.

3-1-3 طرق تقييم الأداء :

يمكن تقييم الأداء في المنشآت الاقتصادية من خلال تطبيق الأنظمة الآتية (الدوري والحسيني ، 2006 ، ص ص 233-234) :-

1. نظام الموازنات التقديرية: ويعد هذا النظام وسيلة ممتازة لتقييم الأداء خاصة الموازنات المرنة، والتي تعد خطة للرقابة مصممة لتكون مفيدة، على أساس تقدير النفقات والموارد للأعمال المحددة في الخطة لمختلف أنشطة المنشأة بمقارنتها مع النفقات والموارد الفعلية.

2. نظام محاسبة التكاليف المعيارية : ويقتضي- هذا النظام تنظيم حساب تشغيل لكل نشاط أو قسم يشمل من جهة كل التكاليف الفعلية ، ومن جهة ثانية الإنتاج مقيم بتكاليف معيارية ، ويتم تقييم الأداء من خلال تحليل الفرق بين الكلفة الفعلية والكلفة المعيارية التي أصبحت وسيلة شائعة للتعرف على مواطن القوة والضعف في الأداء ومن ثم اتخاذ الخطوات الصحيحة عند القيام بالأنشطة أو الأعمال . نظام الإدارة بالأهداف : يتم تقييم الأداء عن طريق اعتماد الإدارة بالأهداف حسب المراحل الآتية : تحديد الأهداف لكل نشاط أو مجموعة وكذلك المؤشرات لقياس إنجازها ، وتتبع نسب تحقيق الأهداف ومنح المكافآت والعلاوات الإنتاجية على أساس هذه النسب ، وتقييم الأهداف وإعادة تحديدها في ضوء نسب تنفيذ الأهداف والظروف المستجدة .

3. النسب المالية: بدأ استخدام هذه النسب من قبل الإدارات الداخلية للمنشآت لتقييم أدائها وللتخطيط، أي أن هذه النسب يمكن استخدامها من قبل جهات رقابية وأيضاً من قبل جهات داخلية لتقييم الأداء. والإدارة يمكن أن تستخدم هذا الأسلوب لتقييم الأداء الشامل للمنشأة أو لتقييم أداء قسم معين من الأقسام.

3-1 دور النسب المالية في الكشف عن الأداء المالي والتشغيلي:

يعتبر التحليل المالي وفق (الدوري والحسيني، 2006، ص ص 235-236) عملية هادفة ومتسلسلة وذات أبعاد ضرورية على تقدم أية شركة، لذا فإن اختيار نوع التحليل المالي يعتمد على الهدف المراد تحقيقه.

ومما لا شك فيه أن استخدام النسب المالية لأغراض تقييم المنشأة أو تحليل مركزها الائتماني قد أصبح من الأمور المألوفة والواسعة الانتشار إلى درجة يمكن معها القول بأنه قد لا نتصور أن يتم تحليل أية بيانات عن المراكز المالية للمنشآت بدون استخدام النسب المالية الأخرى ، ولذلك فإن تطوير النسب المالية بأسلوب علمي

بالاعتماد على توضيح العلاقة بين هذه النسب وتركيزها في منظور واحدة متكامل يتضمن تغطية وتقييم كافة أوجه النشاط التي تقوم بها المنشأة من ناحية كما يساعد على توفير وقت المحلل المالي وجهده من ناحية أخرى ، ويعد من أهم الأمور التي يسعى كثير من المحللين إلى القيام بها . والعلاقة التي توفرها النسب المالية تختلف عن العلاقة التي يمثلها كل مكون من مكونات هذه النسب على حدة ، فالنسبة تقدم معلومات هامة يتم تركيبها من بيانات مستقلة تتمثل في بسط النسب ومقامها .

وتعرف النسبة بأنها طريقة مختصرة لتوصيل الحقائق الحاسمة حول وضع المنشأة ، وتعد النسب المالية أيضاً أداة يعتمد عليها مختلف الأطراف (المالكين، المقترضين) في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية .

وضمن نفس السياق يعتبر أن أسهل طريق وأسرعه لاختبار الأداء المالي للمنشأة يكون من خلال النسب المالية ، حيث أن هذه النسب تمكن مالك المنشأة من مقارنة أدائها مع أداء المنشآت المشابهة ضمن نفس القطاع ، وتشخيص أية مشاكل أمنية يمكن أن تحصل بشكل طارئ ، وهذه النسب المالية تساعد أن تحكم على المجالات الآتية :-

1. فيما إذا كان لدى المنشأة سيولة كافية لمقابلة التزاماتها.
2. فيما إذا كان مقدار المصروفات مقارنة بالإيرادات من المبيعات معقولة.
3. فيما إذا كانت المنشأة تحقق أرباحاً منخفضة، متوسطة، عالية.
4. فيما إذا كان بالإمكان استخدام التمويل المقترض .
5. فيما إذا كان بالإمكان استخدام الموجودات بشكل كفؤ.

6. الأهم من ذلك فيما إذا كان النمو في حقل الملكية يزداد بشكل مرض. وتحتاج المجالات السابقة أن يتم اختبارها بشكل منتظم لتحديد مناطق الضعف المحتملة لكي يتم تعديلها، ومناطق القوة المحتملة لكي يتم تعزيزها، إضافة إلى أن الاختبارات المنتظمة لتلك المجالات تعد دليلاً على حسن الإدارة، وبالتالي دليلاً على الأداء الناجح والمستمر.

4-1-1 أنواع النسب والمؤشرات المالية التي تعبر عن الأداء المالي والتشغيلي:

إن من مميزات التحليل المالي باستخدام النسب حسب ما يورد (أحمد ، 2008، ص 3 - 4) سهولة احتساب النسبة المالية وإمكانية استعمالها في المقارنة من سنة إلى أخرى أو بين منشأة وأخرى ، وكشف المعلومات التي لا تفصح عنها بصورة مباشرة القوائم المالية الختامية. وتكمن أهمية النسب المالية من وجهة نظر مستخدمي البيانات المالية وفقاً للأغراض التي ستستخدم فيها. وعلى هذا الأساس يمكن تصنيف النسب المالية حسب الأغراض المستخدمة فيها إلى خمس مجموعات رئيسة هي:

1. نسب السيولة : حيث تقيس قدرة الشركة على دفع التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها.
2. نسب الربحية : وتقيس قدرة الشركة على توليد الأرباح من الأموال المستثمرة.
3. نسب النشاط (الدوران) : وتقيس قدرة إدارة الشركة على تشغيل وإدارة أصولها لتوليد الإيرادات.
4. نسب المديونية (هيكل رأس المال): تقيس قدرة الشركة على تسديد الأموال المقترضة والالتزامات طويلة الأجل، وكذلك المدى الذي ذهبت إليه الشركة في الاعتماد على أموال الغير في تمويل احتياجاتها.
5. نسب السوق: تقيس خصائص الأسهم العادية التي تعتبر ذات أهمية لحملة الأسهم، والمستثمرين، والمقرضين، والمحللين الماليين، والبنوك. إذ تقيس نسب السيولة والنشاط والمديونية المخاطر، بينما تقيس نسب الربحية والسوق العائد.

النسب المالية لا تعني شيئاً بحد ذاتها، لذا يقتضي الأمر مقارنتها مع معايير ونسب أخرى، حيث إن هذه المقارنة ستلقي الضوء على ما تعنيه كل نسبة من النسب التي تم استخراجها فيما إذا كانت مرتفعة أو منخفضة. وهناك أربعة معايير رئيسية للأداء المالي كما أورد (الشماخ ، 1992 ، ص ص 110-111):-

1. المعايير التاريخية : وتكون مستمدة من فعاليات المنشأة ذاتها ، إذ تمكن المحلل المالي الداخلي فيها من حساب النسب المالية من الكشوفات المالية للسنوات السابقة لغرض رقابة الأداء من قبل الإدارة العليا والمالية ، والكشف عن مواطن الضعف في المنشأة لكي تتم معالجتها ، وعن مواطن القوة لكي يتم دعمها وإسنادها. كذلك يمكن أن يستفيد منها المحلل المالي الخارجي . المعايير القطاعية(الصناعية) : يستفيد المحلل المالي بدرجة أكبر من المعايير القطاعية في رقابة الأداء وتمثل هذه المعايير أساساً جيداً لمقارنة أداء المنشأة ومتابعته دورياً ، خاصة أن المنشأة المعنية تتشابه في العديد من خصائصها مع النشاط القطاعي الذي تقارن به على الرغم من وجود اختلافات عديدة بين المنشآت موضوع المقارنة في القطاع الواحد ، من حيث مجموعة المنتوجات ، نسب استخدام الطاقة الإنتاجية ، درجة التباعد الجغرافي ، إلخ .

2. المعايير المطلقة: وهي تعني وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع المنشآت تقاس بها النسبة ذات العلاقة في منشأة معينة.

3. المعايير المستهدفة : وهي نسب تستهدف إدارة المنشأة تحقيقها من خلال تنفيذ الموازنة أو الخطة ، وبالتالي فإن مقارنة النسب المتحققة بالفعل بتلك المستهدفة تبرز وجه الانحرافات بين الأداء الفعلي والمخطط للمنشأة المعنية ، وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة .

4-1-3 مقاييس الأداء المالي في المؤسسات المالية والمصرفية:

تعد المعلومات المالية من أكثر مصادر المعلومات توفراً في المنشآت ، وإن توافر هذه المعلومات يعد من الشروط الواردة في القوانين التي تضعها الحكومة ، والتي تؤكد على ضرورة كشف المنشآت عن معلومات مالية معينة بشكل سنوي ، وخاصة تلك المعلومات التي تظهر في حساب الأرباح والخسائر ، والميزانية العمومية ، وكشف تدفق الأموال ، وأن هذه المعلومات تمثل الأساس عند التفكير في قياس أداء أي منشأة من منشآت الأعمال ، وسنحاول في هذه الفقرة التعريف بالمؤشرات التي استخدمت في قياس الأداء في المنشآت المالية والمصرفية ، إضافة إلى ما تم تناوله في مجال تقييم رأس المال الممتلك والسيولة ، وعلى وفق الآتي (الدورى والحسينى ، 2006 ، ص ص :

: (241-240)

معدل النمو المتحقق للمصرف في حجم التسهيلات المصرفية والودائع والقروض والموجودات وحقوق الملكية والاستثمارات وغيرها .

1. معدل الانخفاض في حجم التكاليف للعمليات المالية والمصرفية.
 2. تعدد وتنوع الخدمات المالية والمصرفية وحجم الاستثمار.
 3. عدد الفروع التي تعود للمصرف وحجم الانتشار جغرافياً وأنواع الخدمات المصرفية التي تقدمها تلك الفروع.
 4. معدل العائد على الاستثمار، ومعدل العائد على حقوق الملكية.
 5. معدلات النمو المتحققة في مجال الربحية وسوق الأوراق المالية مثل : ربحية السهم الواحد ، مقسوم الأرباح للسهم الواحد ، القيمة السوقية للسهم الواحد ، القيمة الدفترية للسهم الواحد .
 6. صافي الربح إلى مجموع القروض الممنوحة .
 7. صافي الربح إلى مجموع الأموال المستثمرة .
 8. صافي الربح إلى مجموع الودائع .
- ومقاييس الأداء المالي التي سيتم تسليط الضوء عليها في هذه الدراسة، كما أورد بدوي ونصر، 2008، ص ص 709 - 765) :

1. معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) Return on Equity

ويتعلق هذا المقياس بربحية البنك مقارنةً بالمصادر التي قدمها مالكو البنك، وعموماً كلما زاد معدل العائد على حقوق الملكية كلما دل على الاستثمار الأفضل لثروة المساهمين .

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب}}{\text{حقوق الملكية}}$$

2. معدل العائد على الأصول (ROA) Return on Assets

وتقيس هذه النسبة الأداء الكلي للأصول المستثمرة، وهو يقيس ربحية الموارد المتاحة لتوليد الدخل .

معدل العائد على الأصول = صافي الربح بعد الضرائب

إجمالي الأصول

3. عائد السهم من الأرباح المتحققة (EPS) Earning Per Share

توصف ربحية السهم الواحد بأنها احد أهم معايير نجاح الأداء المالي للبنك. فهو

يمثل ربح الدينار المستثمر من أموال المالكين ، أي ربح السهم الواحد من صافي

الأرباح بعد الضريبة المتحققة للبنك ويقاس على وفق الآتي .

عائد السهم الواحد من الأرباح المتحققة بالدينار = صافي الربح بعد الضرائب

المعدل المرجح لعدد الأسهم

4-1 الأداء التشغيلي :

يعرف الأداء التشغيلي وفق (أحمد ، 2008، ص ص 20 - 50) بأنه النشاطات التشغيلية الرئيسية لتوليد

الإيراد في المنشأة والنشاطات الأخرى التي لا تعتبر من النشاطات الاستثمارية أو التمويلية .

ويعتبر مبلغ التدفقات النقدية الناشئ عن النشاطات التشغيلية مؤشراً أساسياً عن

المدى الذي أسهمت فيه عمليات الشركة في توليد تدفقات نقدية كافية لسداد الديون

والحفاظ على القدرة التشغيلية للمشروع ، ودفع أرباح الأسهم ، والقيام باستثمارات

جديدة بدون اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية.

كما يعبر الأداء التشغيلي عن مقدرة الشركة على تحقيق الإيراد التشغيلي من أصولها ،

حيث إن ربحية الشركات هي محصلة لمختلف السياسات التي تتخذها الإدارة ، وتعبر

عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها الشركة قراراتها التشغيلية والاستثمارية .

وتعتبر الأنشطة التشغيلية جوهر نشاط الشركة الذي تأسست من أجله ، والتدفقات

النقدية من الأنشطة التشغيلية تتضمن العمليات النقدية الداخلة التالية :-

1. المتحصلات النقدية من المبيعات وتقديم الخدمات .

المتحصلات النقدية من العائد على القروض (الفوائد) .

2. المتحصلات النقدية من بيع الأوراق المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة .

3. أما التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية فتشتمل على : المدفوعات النقدية إلى الموردين لشراء بضاعة أو الحصول على الخدمات، والمدفوعات النقدية إلى العمال مقابل خدماتهم ، والمدفوعات النقدية إلى الحكومة مقابل الضرائب والرسوم ، المدفوعات النقدية إلى المقرضين مقابل الفوائد ، والمدفوعات النقدية لشراء الأوراق المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة .

5-1 النسب التي تقيس الأداء التشغيلي :

تقيس نسب التشغيل كفاءة المنشأة في استغلال مواردها بشكل أمثل لتحقيق الأرباح. وهي تقدم معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الدخل الذي يتم تحديده بموجب أساس الاستحقاق وصافي التدفق النقدي الذي يتم تحديده بموجب الأساس النقدي. وعلى هذا الأساس فإن تحقيق المنشأة لرقم مرتفع من صافي الدخل لا يعني بالضرورة أنها حققت تدفقاً نقدياً مرتفعاً. في حين كلما ارتفع صافي التدفق النقدي التشغيلي الموجب الذي تحققه المنشأة خلال العام كلما ارتفعت نوعية أو جودة أرباح المنشأة وتمثل نسب التشغيل مجال اهتمام المستثمرين والإدارة والمقرضين. فالمستثمرون يتطلعون إلى الفرص المربحة لتوجيه أموالهم إليها، والإدارة تستطيع التحقق من نجاح سياساتها التشغيلية، والمقرضون يشعرون بالأمان عند إقراض أموالهم إلى منشآت تحقق أرباح وقادرة على دفع التزاماتها وفوائد ديونها (أحمد، 2008، ص ص 20 - 50).

ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية لتقييم جودة أرباح البنك ومقدرتها على مراقبة أدائها التشغيلي ، والتي تم اعتمادها كمؤشرات رئيسة في هذه الدراسة ، المؤشرات الأربعة الأولى وعلى النحو الآتي (عيسى ، 2006 ، ص ص 13 - 20) :

هامش صافي الفائدة (IRS): Interest Rate Spread

وهو عبارة عن نسبة صافي الدخل من الفوائد إلى التسهيلات المباشرة المدرة للدخل، ويمكن الحصول على صافي دخل الفوائد من خلال المعادلة الآتية :-

$$\text{صافي دخل الفائدة} = \text{إجمالي الفوائد الدائنة} - \text{إجمالي الفوائد المدينة}$$

$$\text{هامش صافي الفائدة} = \frac{\text{صافي الدخل من الفوائد}}{\text{صافي التسهيلات المباشرة}}$$

صافي التسهيلات المباشرة

1. الدخل من غير الفوائد (NII) Non-Interest Income

ويمثل الرسوم المحصلة على الودائع، وأجور حفظ الودائع، وغير ذلك من العمليات، بالإضافة إلى عمولات الوساطة بالأوراق المالية لمصلحة العملاء، وتشمل أيضاً الأرباح من الاستثمارات غير المصرفية، ودخل الإيجارات، وأرباح بيع الأصول غير التشغيلية والعمولات من خدمة الودائع والدخل من الخدمات المقدمة للعملاء.

$$\text{نسبة الدخل من غير الفوائد إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{الدخل من غير الفوائد}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

إجمالي الأصول

2. مصاريف التشغيل (OE) Operating Expenses

وهي عبارة عن تدفقات نقدية إلى خارج البنك، وتشمل المصاريف الإدارية والعمومية، وكافة المصاريف التشغيلية الأخرى، والتي تشكل إجمالي بند المصاريف التشغيلية الموجودة في قائمة الدخل، وتقاس على وفق الآتي :-

$$\text{نسبة مصاريف التشغيل إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{إجمالي مصاريف التشغيل}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

إجمالي الأصول

3. إجمالي مخصص خسائر القروض (LLP) Loan Loss Provisions

لأغراض الدراسة الحالية فإن مخصص التسهيلات يمثل مفهوماً للمخاطر الائتمانية. وهذا الاحتياطي المتراكم بشكل سنوي يعد لمواجهة الخسائر المحتملة للقروض، وبذلك ينظر إليه محاسبياً على أنه مصروف تشغيلي من جانب،

ومعبر عن جودة القروض المصرفية من جانب آخر . كما أن هذا المخصص يشمل كافة المبالغ الموجودة من السنوات السابقة ، أي أنه ذلك البند الذي يتم طرحه من إجمالي التسهيلات المباشرة للحصول على صافي التسهيلات المباشرة ، وهو مبلغ تراكمي لكافة السنوات بحيث يعبر عن جودة التسهيلات ومدى مقدرة إدارات البنوك على إدارة تسهيلاتهما بشكل جيد .

$$\text{مخصص خسائر القروض} = \text{إجمالي مخصص التسهيلات الائتمانية}$$
$$\text{إجمالي التسهيلات المباشرة}$$

ووفق (أحمد، 2008، ص ص 20 - 50): فإنه يعرف النسب التشغيلية الأخرى وفق الآتي:

4. مؤشر النشاط التشغيلي :

$$\text{ويحدد هذا المؤشر بالعلاقة التالية} = \text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}$$

صافي الدخل من الأنشطة التشغيلية قبل الفوائد والضريبة

وتبين هذه النسبة مدى قدرة الأنشطة التشغيلية في المنشأة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية ، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على جودة أرباح المنشأة والعكس صحيح.

5. مؤشر النقدية التشغيلي :

$$\text{ويحدد بالعلاقة التالية} = \text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}$$

صافي الدخل بعد الفوائد والضريبة

وتوضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح الشركة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية . وتختلف هذه النسبة عن السابقة في أنها تأخذ بعين الاعتبار عند اشتقاقها الفوائد والضرائب.

نسبة التدفقات النقدية من المبيعات إلى المبيعات

وتحدد بالعلاقة التالية = التدفقات النقدية من المبيعات / المبيعات

تبين النسبة المئوية للتدفقات النقدية من المبيعات. وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة الشركة في تحصيل النقدية من المبيعات.

6. نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة

وتحدد بالعلاقة التالية = المتحصلات النقدية المتحققة من إيراد الفوائد والتوزيعات

المقبوضة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية

وتساعد هذه النسبة على قياس الأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات سواء في القروض أو في الأوراق المالية.

7. نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للسهم العادي

وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية - التوزيعات النقدية للأسهم الممتازة / المتوسط المرجح للأسهم العادية .

وتبين هذه النسبة حصة السهم العادي من صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وتعكس قدرة المنشأة على توزيع الأرباح النقدية .

6-1 المحددات الاقتصادية المؤثرة على أداء المصارف:

1. متطلبات الاحتياطي Reserve Requirement :-

وهي عبارة عن النسبة المطبقة على الحسابات الجارية، لأجل تحديد متطلبات احتياطي الأصول.

وتمثل متطلبات الاحتياطي القانوني المحدد من المصرف المركزي، والذي يمثل اقتطاع نسبة معينة من الودائع لدى المصارف لحماية حقوق المودعين (Koch, 2003, P874).

التضخم Inflation :-

ويعرفه (حبيب، 2000، ص ص 402-403) بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار لفترة معينة . وهذا المفهوم يقتضي— بأن يكون الارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات المختلفة، وليس في الأسعار النسبية أي ارتفاع اسعار عدد محدود من السلع أو الخدمات ، وبقاء أسعار بقية السلع والخدمات الأخرى ثابتة .

ويتم قياسه عن طريق رصد التغيرات التي تحدث في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات المختلفة، أو بعبارة أخرى التوصل إلى مؤشر عام يرصد التغيرات في الأسعار.

2. النمو الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي Economic Growth in GDP :-

كما يعرف (حبيب ، 2000 ، ص 469) النمو الاقتصادي بأنه تحقيق زيادة في الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن . ويقاس معدل النمو الاقتصادي عادةً بمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي والذي يعرف بأنه القيمة النقدية السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما ، خلال فترة زمنية معينة .

ويشتمل على جميع الأنشطة الإنتاجية، التي تتم محلياً داخل الحدود السياسية للدولة بغض النظر عن من يملك الخدمات الإنتاجية سواءً أكانوا مواطنين أم أجانب.

المبحث الثالث

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الأداء التشغيلي والمالي للبنوك التجارية

سيتناول هذا المبحث الحديث عن العلاقة النظرية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والأداء التشغيلي والمالي للبنوك التجارية

1-1 العلاقة النظرية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والأداء التشغيلي والمالي للبنوك التجارية :

يورد (عبد الخالق، 2000، ص 2-12) بأن العديد من النظم المصرفية في الأسواق الناشئة شهدت في السنوات الأخيرة تحولات عميقة نتيجة التحرر المالي، وزيادة الانفتاح على تدفقات رؤوس الأموال الدولية والابتكارات التكنولوجية والمالية. وبين هذه التحولات وربما أكثرها أهمية وإثارة للجدل كان دخول المصارف الأجنبية.

حيث تقوم المصارف بتوسيع عملياتها دولياً عبر إنشاء فروع لها أو عبر تملك مصارف أجنبية. وقد شجعت العولمة وتحرير الأسواق المالية الدولية على تدويل النظم المصرفية. ويثير وجود المصارف الأجنبية في الأسواق المضيفة قضيتين الأولى: أثر هذا الوجود على القطاعات المصرفية المحلية، والثانية التفاوت في المنافسة والاختلاف في الأداء بين المصارف الأجنبية والمحلية.

بالنسبة للقضية الأولى، فقد يؤدي دخول المصارف الأجنبية إلى تحسين نوعية وتوافر الخدمات المالية في السوق المضيفة بزيادة المنافسة، وتمكين تطبيق أفضل التكنولوجيات والمهارات المصرفية الحديثة، وتشجيع تطوير الرقابة المصرفية والإطار القانوني، بالإضافة إلى فتح البلد على أسواق رأس المال الدولية.

كما أن زيادة وجود المصارف الأجنبية تولد ضغطاً تنافسياً يؤدي إلى تطوير الكفاءة لدى المصارف المحلية حيث أن دخول المصارف الأجنبية يحفز المصارف المحلية على تعزيز كفاءتها وزيادة في تنوع الخدمات المالية بغية الإحتفاظ بحصتها في السوق. بالمقابل يثير دخول المصارف الأجنبية مخاوف من تأثيرات سلبية وخاصة في الأسواق الناشئة، حيث يُنظر إلى عمليات التحرير المالية كمسبب محتمل لعدم الاستقرار المالي (Destabilization)، وحيث إن المصارف المحلية الأقل كفاءة قد لا تستطيع مقاومة الضغوط التنافسية ما قد يؤدي إلى إفلاسها. وبالنسبة لتأثير دخول المصارف الأجنبية على المصارف المحلية، فيمكن إبراز النقاط التالية :

1. قد يحفز وجود المصارف الأجنبية المصارف المحلية على تخفيض التكاليف، وزيادة الكفاءة وتنويع الخدمات المالية وتحسين نوعيتها (وبالمقابل فإن زيادة المنافسة تؤدي إلى تخفيض هوامش الفائدة والأرباح).

2. استحداث خدمات مصرفية جديدة يحفز المصارف المحلية على تطوير خدماتها وتحسين كفاءة الوساطة المالية ، واعتماد تقنيات مصرفية حديثة.

3. قد تساعد المصارف الأجنبية على تحسين إدارة المصارف المحلية لا سيما في حال مشاركة المصارف الأجنبية مباشرة في إدارة مصرف محلي. وينعكس ذلك بشكل خاص في تحسين الرقابة.

4. زيادة جودة الرأسمال البشري في النظام المصرفي المحلي. ففي البداية تعتمد المصارف الأجنبية على استقطاب مديري المصرف ذوي المهارات العالية للعمل في فروعها الخارجية، ومن ثم إلى تعليم الموظفين المحليين على النظم المصرفية الحديثة. وبالمحصلة تسهم زيادة كفاءة الرأسمال البشري المحلي في زيادة كفاءة النشاطات المصرفية المحلية وتخفيض التكاليف.

أما بالنسبة للاختلاف في أداء المصارف المحلية والأجنبية فهو نتيجة تطبيق استراتيجيات إدارية مختلفة. فالاختلافات التنظيمية والهيكلية،

وتوفر اقتصاديات الحجم والمجال (Scale and Scope Economies)، وإختلاف في الأسواق التي تخدمها المصارف (Retail, Corporate,..) تؤدي إلى فروق واختلاف واضح في التكلفة وبالتالي القدرة على المنافسة. وبالنسبة لإمكانية الحصول على التمويل، فيمكن أن توفر الشركة الأم للمصرف الأجنبي لفرعها إمكانية الوصول إلى الأسواق المالية الدولية، والحصول على الأموال المنخفضة التكلفة والتي تنعكس على فوائد للفروع الأجنبية ومزايا في التكلفة. كما تتمتع المصارف الأجنبية بقدرة أفضل على التعامل مع الأزمات المالية بسهولة إمكانية رفع رأس المال وتأمين أموال في الأسواق المالية الدولية حيث قد تشكل القدرة على الوصول إلى مختلف أشكال التمويل الخارجي سبباً للبقاء خلال فترات الأزمات. وحتى عندما يتوقف التمويل عبر الودائع تستطيع المصارف الأجنبية الحصول على الدعم المالي من المصارف الأم، يُضاف إلى ذلك أن المصارف الأجنبية تستخدم تقنيات لإدارة المخاطر أكثر تعقيداً ونظاماً للضوابط الداخلية، ما يجعلها أقل عرضة إلى الصدمات. كما أن المصارف الأجنبية قد تكون أقل إمتثالاً إلى الضغوط السياسية لدعم تفضيلي للقطاعات أو العملاء. إلا أنه وبمقابل كل ذلك، قد يعيق افتقار إمام المصرف الأجنبي بطبيعة وميزات الأسواق المحلية، وصعوبات تطبيق استراتيجيات بلد هذا المصرف في الأسواق المحلية تطور المصرف الأجنبي وحتى قدرته على المنافسة.

وقد تناولت مجموعة كبيرة من الدراسات (بصورة خاصة على أسواق البلدان المتقدمة) أداء المصارف الأجنبية، ومحدداتها، وكيفية اختلافها مع أداء المصارف المحلية (الوطنية). وقد وجدت أن الهيكلية التنظيمية، الإدارية والمالية، والخصائص المختلفة بين المصارف الأجنبية والمحلية من جهة، وتأثير مختلف العوامل الخارجية على هذه المصارف من جهة أخرى، قد تؤدي إلى الاختلاف بين أداء هاتين الفئتين من المصارف.

ومن المثير للإهتمام دراسة أداء المصارف الأجنبية العاملة في البلدان النامية، وكيف يختلف عن أداء المصارف المحلية، بالإضافة إلى معرفة سبب عمل تلك المصارف بشكل مختلف. كل ذلك قد يساعد على توضيح الظروف اللازمة للدخول الناجح إلى المصارف

"المتعددة الجنسية" في الأسواق الناشئة وكذلك المساعدة في وضع إطار تنظيمي رقابي لدخول وتوسع المصارف الاجنبية.

1-2 اثر العولمة على المنشآت المالية والمصرفية :-

شهدت بيئة الاعمال المالية والمصرفية العالمية خلال العقدين الماضيين متغيرات عديدة وهي عولمة الاعمال المالية والمصرفية ، والتطورات في مجال تمويل المنشآت ، وظهور العديد من الخدمات المصرفية الجديدة .

اذ ان انضمام الدول الى منظمة التجارة الدولية WTO يرتب آثاراً ايجابية على تجارة الخدمات المالية للمنشآت المالية والمصرفية، ومن اهمها زيادة كفاءة وفاعلية الاسواق المالية المحلية والاقليمية وجذب الاستثمارات الخارجية اليها، وبالتالي القيام بأعمال الصيرفة الشاملة والنفاذ الى أسواق التمويل الدولية .

وفي ظل ذلك لابد للمصارف أن تمتلك نظاماً مالية وحاسوبية ، للمراقبة على مواصفات منتوجاتها وعملياتها المطلوبة بالشكل الذي يستوفي متطلبات السوق العالمية ويلبي رغبات الزبائن .

وفي خضم التطورات المتسارعة في مجال التكنولوجيا ونظم المعلومات والاتصالات فإن ذلك سوف يشكل تحدياً كبيراً أمام هذه المنشآت ، وفي الوقت ذاته يعد فرصة سانحةً أمام المنشآت لإحداث تغييرات جذرية في الصناعة المالية والمصرفية (اتحاد المصارف العربية،1998،ص 97) .

كما أن إزالة الحواجز والقيود التي تشهدها بيئة الأعمال المصرفية سهلت عملية تدفق رؤوس الأموال ، وحرية ممارسة المنشآت لكافة النشاطات، فضلاً عن ذلك فإن إزالة هذه الحواجز والقيود شهدت تطوراً في صيغ وأساليب تمويل هذه المنشآت سواء فيما يتعلق بنوعية الأدوات المستخدمة في التمويل او استحداث خدمات مصرفية جديدة .

كما شكلت مقررات لجنة بازل المنبثقة عن لجنة الرقابة المصرفية الدولية نقطة انطلاق للتأكيد على ملاءة رأس المال ، والتأكيد على كفاية المصرف ، بوصفها ركناً أساسياً في الصيرفة ، فضلاً عن التنسيق وتوحيد نظم الرقابة في هذا المجال بما يؤدي الى تثبيت واستقرار النظام المصرفي العالمي ، والمساعدة على تنظيم عمليات الرقابة على معايير رأس المال في المصارف وجعلها أكثر واقعية .

في مقابل ذلك فإن الأثر الإيجابي الذي تتركه تطورات المتغيرات البيئية في بيئة الأعمال المالية والمصرفية ، تقابله آثار سلبية على هذه المنشآت ومنها:-

1. إن تحرير الخدمات المالية والمصرفية يؤدي الى خلق نوع من المنافسة غير المتكافئة مع المصارف الأجنبية الأم او الفروع الأجنبية العاملة على المستوى المحلي . إذ إن المصارف الوطنية المحلية غير مهيأة لمواجهة هذه المنافسة نظراً لصغر حجمها وتواضع خدماتها بالمقارنة بالمصارف الأجنبية (الهندي، 1994، ص 31) .

2. أيضاً فإن تواجد المصارف الأجنبية في الدول غير المهيأة للمنافسة يجعلها تعمل على تحريك الاموال لمصلحتها ، مما يؤدي ذلك الى نفاذ النقد الأجنبي الممتاح في هذه الدول ، كما أن هذا النقد قد يستخدم لأغراض المضاربة بدل الاستثمار . تحرير الخدمات المالية يعطي الفرصة للمصارف الأجنبية لتقديم خدماتها في السوق المحلية ، وذلك قد يرتب اشكالاتاً ضارة من المنافسة على سياسات التنمية وعلى السياسات النقدية والائتمانية . يؤدي تحرير الخدمات المالية والمصرفية إلى تقليل دعم الصناعات الناشئة من المنشآت المالية الوطنية ، مما يرتب ذلك ضرراً بالنظام المصرفي المحلي لتشجيع اهداف التنمية .
3. قد تعمل المصارف الأجنبية على الاحتكار لبعض التسهيلات المتطورة ، نظراً لخبرتها الواسعة في هذه المجالات .
-

المبحث الرابع

الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة

سيتناول هذا المبحث الدراسات العربية ، والدراسات الأجنبية، وما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

1-1 الدراسات العربية:

- دراسة (القدومي وبركات، 2009) دراسة ميدانية لمعرفة آراء العاملين في القطاع المصرفي الأردني تجاه دخول البنوك الأجنبية إلى السوق المصرفية المحلية

استهدفت هذه الدراسة استطلاع آراء مصرفيين أردنيين حول أثر توسع البنوك الأجنبية في الأردن على درجة فاعلية البنوك المحلية، وممارساتها المصرفية، بيّنت نتائج الدراسة موافقة المصرفيين الأردنيين حول الأثر الإيجابي الذي يتركه توسع البنوك الأجنبية على إصلاح الأداء المصرفي في عدة مواقع مختلفة، إلا أنهم رأوا أن الأثر السلبي قد ظهر في تخفيض الحصة السوقية للبنوك المحلية، وقدرة البنوك الأجنبية على جذب الخبرات المحلية العالية للعمل لديها.

استخدمت هذه الدراسة كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار تي لتحليل البيانات الإحصائية.

دراسة (الإبراهيم ، 2009) بعنوان: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي استهدفت هذه الدراسة التعرف على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة 1996 - 2006. وذلك من خلال الاعتماد على عينة مكونة من 15 دولة عربية من أصل 21 دولة.

وتناولت هذه الدراسة بالتفصيل البيئة الاقتصادية والاجتماعية وتهيئة مناخ الاستثمار في الدول العربية وأداء الاقتصاد العالمي وأداء اقتصاديات الدول العربية .

وقد تم الاعتماد على نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، في حين تم استخدام 11 متغيراً مستقلاً، منها الانفتاح الاقتصادي، ومعدل النمو الاقتصادي، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وقد تم تحليل البيانات من خلال أسلوب تحليل الانحدار المشترك، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر موجب ومهم للاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو الاقتصادي، وعلى حجم السوق في الدول العربية مقاساً بالناتج المحلي الإجمالي أو بعدد السكان. بينما كان هناك أثر سلبي ومهم إحصائياً لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر.

- دراسة (الشاعر، 2009) بعنوان: أثر اتفاقية التجارة الحرة الأمريكية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن

استهدفت هذه الدراسة تحليل أثر توقيع الأردن على اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، على الاستثمار الاجنبي المباشر في الأردن ، وعلى حجم الاستثمار الأردني وحجم الصادرات الأردنية إلى أمريكا . حيث تم تصميم استبانة تتكون من العديد من الأسئلة التي تقيس أهداف الدراسة ،

وتم توزيعها على عينة مكونة من 100 مستثمر . كذلك تم تطبيق عدد من الأساليب الإحصائية مثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار تي وتحليل السلاسل الزمنية .
وأشارت النتائج إلى أن درجة تأثير اتفاقية التجارة الحرة الأردنية الأمريكية على الاستثمار الأجنبي في الأردن متوسطة، وكذلك كانت درجة تأثير اتفاقية التجارة الحرة الأردنية الأمريكية على تحسين البيئة الاستثمارية في الأردن مرتفعة.

- دراسة (القضاة ، 2008) بعنوان: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على كل من سعر السهم
السوقي وحجم تداوله في بورصة عمان

استهدفت هذه الدراسة التعرف على أثر الاستثمار الأجنبي على سعر السهم السوقي
وحجم تداوله في المصارف التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة
2007-2000 ، كما هدف إلى التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي في بورصة عمان ،
والعلاقة بين الاستثمار الأجنبي والاستثمار المحلي في البورصة والعوامل المؤثرة عليهما .

تكون مجتمع الدراسة من كافة المصارف المدرجة في بورصة عمان خلال فترة الدراسة
والبالغ عددها 14 مصرفاً تجارياً. حيث تم اختيار 11 مصرفاً لتكوين عينة الدراسة ،
وتم استخدام الاتجاه التحليلي الرقمي والوصفي من خلال استخدام تحليل الانحدار
البسيط والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية (واستخدام تي لعينتين
مستقلتين

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها : وجود علاقة بين مقدار الاستثمار الأجنبي
والأسعار السوقية لأسهم المصارف التجارية المدرجة في بورصة عمان ، ووجود اختلاف
بين المصارف ذات الملكية الأجنبية المرتفعة والمصارف ذات الملكية الأجنبية المنخفضة
في متوسطات الأسعار السوقية للأسهم ، ووجود علاقة طردية بين مقدار الاستثمار
الأجنبي وبين مقدار الاستثمار المحلي في قطاع المصارف المدرجة (العينة المختارة) في
بورصة عمان .

دراسة (عيسى، 2006) بعنوان: أثر دخول المصارف الأجنبية على السوق المصرفي المحلي في الأردن ودول الخليج العربي

استهدفت هذه الدراسة قياس مدى تمكن المصارف المحلية من الصمود والتصدي إلى الآثار السلبية الناتجة عن دخول المصارف الأجنبية إلى القطاع المصرفي المحلي، وذلك للفترة 1996-2004.

واهتمت هذه الدراسة بدول الخليج العربي مثل الإمارات العربية المتحدة ، وسلطنة عمان ، والمملكة العربية السعودية ، ودولة البحرين ، ودولة قطر ، مع تركيز الضوء على بعض البنوك الأردنية.

وكان من توصيات هذه الدراسة ضرورة إجراء دراسات مستقبلية مماثلة لكل دولة على حدة، حيث يتم بيان وضع البنوك وإبرازها بشكل أكثر تفصيلاً. مع ضرورة زيادة عدد متغيرات البحث في الدراسات المستقبلية لكل دولة ، وتوضيح هذه المتغيرات وتأثيرها على البنوك المحلية ، حيث إنه هناك متغيرات تخص البنوك بشكل إفرادي إذا تمت الدراسة لكل بلد على حدة ، وبما يتلاءم مع كل بيئة اقتصادية لكل دولة .

- دراسة (العمرى، 2004) بعنوان: الكفاءة الإنتاجية في البنوك الأردنية في ظل العولمة المالية استهدفت هذه الدراسة قياس وتقييم الكفاءة الإنتاجية والأداء في البنوك الأردنية، ومقارنتها بالكفاءة الإنتاجية والأداء لثلاثة بنوك أجنبية عاملة في الأردن وهي (سي تي بنك ، كرنديز بنك ، بنك HSBC).

كما استهدفت هذه الدراسة التعرف على الفرص والتحديات التي تواجهها البنوك الأردنية لتطوير كفاءتها الإنتاجية في ظل العولمة المالية. وقام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، معتمداً على البيانات الثانوية وتبويبها وتحليلها ، لقياس الكفاءة الإنتاجية والأداء في البنوك الأردنية ، وعلى المصادر الأولية والمتمثلة بالمقابلات الشخصية مع مديري البنوك الأردنية ،

أظهرت الدراسة الفرص والتحديات التي تواجهها البنوك الأردنية لتطوير الكفاءة الإنتاجية فيها ، وعلى ضوء نتائج الدراسة تم بناء استراتيجية لتطوير الكفاءة الإنتاجية والأداء في البنوك الأردنية .

كما وتمثلت أهم نتائج الدراسة في معرفة واقع الكفاءة الإنتاجية والأداء في البنوك الأردنية وانخفاض هذه النتائج مقارنةً مع البنوك الأجنبية العاملة في الأردن، من حيث إنتاجية العمل، وإنتاجية رأس المال، والعائد على حقوق المساهمين، ومؤشر الكفاءة الإنتاجية للمصرفيات ، والتي كانت نتائجها متوسطة ومنخفضة في بعض المؤشرات مقارنةً مع نتائج البنوك الأجنبية العاملة في الأردن ، وحققت البنوك الأجنبية نتائج أفضل وصلت في بعض المؤشرات والمعايير إلى الضعف أو أكثر في بعضها الآخر.

- دراسة (غانم، 1999) بعنوان: تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الأردنية.

استهدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء البنوك التجارية خلال الفترة (1978-1998) وتحديد أهم العوامل التي أثرت على الأداء المالي. وحددت هذه الدراسة أسباب انخفاض الأداء المالي في البنوك الأردنية إلى السياسة النقدية وتأثيرها السلبي على توظيفات البنوك وربحياتها ، وتركيز جهد السلطات النقدية على دعم سعر صرف الدينار ومكافحة التضخم ، وعدم قيام البنوك بتنويع استثماراتها بشكل كامل ، بالإضافة إلى مخاطر الائتمان لدى البنوك ، وزيادة هامش سعر الفائدة .

- دراسة (الجعفري ، والحمصي ، 1993) بعنوان: هامش الفائدة في السوق المصرفي الأردني

ألقت هذه الدراسة الضوء على مشكلة هامة تعاني منها المصارف الأردنية وهي اتساع الهامش بين أسعار الفائدة المدينة والدائنة، وقد توصل الباحثان إلى عدة نتائج من أهمها وجود اتساع كبير في هامش الفائدة الذي تتقاضاه البنوك الأردنية ، وهذا عائد إلى عوامل داخلية تتعلق بطبيعة وهيكل السوق المصرفي الأردني ، وعوامل خارجية تتعلق ببيئة العمل المصرفي مثل فرض السقوف الائتمانية ، ومعدلات الضريبة المرتفعة ، وارتفاع المخاطر المصرفية ، ورفع متطلبات الاحتياطي الإلزامي .

دراسة (حنفي ، وأبو قحف ، 1993) بعنوان: دراسة مقارنة بين البنوك الوطنية والأجنبية في مصر للفترة 1987-1968

استهدفت هذه الدراسة التعرف على بعض الجوانب التنظيمية والإدارية في بعض البنوك العاملة في مصر وذلك في ضوء الاتجاهات الحديثة في الصناعة المصرفية ، وبيّنت هذه الدراسة أهم مجالات الخدمات المصرفية والأنشطة التي تمارسها البنوك الوطنية والأجنبية في مصر، وأهم العوامل المؤثرة على البناء التنظيمي والإداري في البنوك الوطنية والأجنبية .

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن من أكثر هذه العوامل تأثيراً على بناء الهياكل التنظيمية هي حجم البنك، وأهدافه، وطبيعة نشاطه، والانتشار الجغرافي، والتقدم التكنولوجي في الخدمات البنكية .

2-1 الدراسات الأجنبية:

- دراسة (Chen ,2009) ، بعنوان Are Foreign Banks more Profitable than Domestic Banks أجريت هذه الدراسة على بنوك تجارية في 70 بلداً للفترة 1992 إلى العام 2006 ، وهدفت هذا الدراسة تحديد العوامل الرئيسية التي تؤثر على ربحية البنوك ، والتي تعمل على تحسين إجراءات الإدارة الداخلية للبنوك وتطوير سياساتها.

كما توصلت الدراسة إلى أن ربحية البنوك الأجنبية الداخلة للسوق البلد المضيف أفضل من أرباح البنوك المحلية وهذا عائد إلى المعرفة العالية للبنوك الأجنبية وخبرتها الواسعة واستخدامها لأساليب علمية حديثة من شأنها إظهار تفوق واضح عن البنوك المحلية.

- دراسة (Kose, 2009) بعنوان Foreign bank presence and domestic bank performance in Turkish banking system

اهتمت هذه الدراسة في تأثير وجود البنوك الأجنبية على أداء البنوك المحلية في النظام المصرفي التركي.

وقد أجريت هذه الدراسة للفترة 2004-2007 ، وذلك باستخدام بيانات من البنوك التركيبية، وقد أظهرت الدراسة أن دخل الفوائد يتحسن للبنوك المحلية وتنخفض التكاليف بالرغم من وجود البنوك الأجنبية؛ ومع ذلك فقد لوحظ عدم وجود فروق كبيرة في من حيث الربحية ، والاحتياطات الإجبارية للودائع.

- دراسة (Li, 2008) بعنوان **Asymmetric Interactions between Foreign and Domestic Banks. Effects on Organizations Entry**

أجريت هذه الدراسة على البنوك التجارية في كاليفورنيا للفترة 1979 إلى العام 1988 ، وتوصلت هذه الدراسة إلى تحدي الفرضية التقليدية للمنافسة المباشرة بين البنوك المحلية والأجنبية، حيث كشفت الفرضية البديلة والتي تقول: إن دخول البنوك الأجنبية في الولايات المتحدة الأمريكية ساعد على زيادة البنوك المحلية .

وتوصلت هذه الدراسة أيضاً إلى ضرورة التحرر من دخول البنوك الأجنبية، وإيجاد أسواق جديدة لبنوك جديدة، والتأقلم مع التغييرات في الصناعة المصرفية، والسماح لوجود هذا النوع من المنافسة المتمثلة في دخول البنوك الأجنبية.

- دراسة (Okuda, and Rungsomboon, 2007) بعنوان **The effect of foreign bank entry on the Thai Banking Market**

استهدفت هذه الدراسة التحقيق في تأثير دخول البنوك الأجنبية على البنوك المحلية التايلاندية باستخدام بيانات للبنوك التجارية المحلية للفترة من العام 1990 حتى 2002. وتبحث الدراسة في العوامل المختلفة التي تؤثر على أداء البنوك، بما في ذلك التغييرات في البنوك الأجنبية.

وبيّنت الدراسة أيضاً إلى أن زيادة وجود البنوك الأجنبية أدى إلى الارتفاع في النفقات العامة، والتراجع في الأرباح، وزيادة في الفائدة للبنوك المحلية على المدى القصير، وزيادة المنافسة من البنوك الأجنبية ، ويبدو أن آثار ذلك كانت سلبية على البنوك المحلية ، ومع ذلك فإنه وبالمحصلة النهائية ينبغي على المدى الطويل أن يتحسن أداء البنوك المحلية .

دراسة (Lensink, and Hermes, 2004) بعنوان The Short-term Effects of Foreign bank Entry on Domestic Bank Behaviors: Does Economic Development Matter?

أجريت هذه الدراسة على بنوك تجارية في 48 بلداً للفترة 1990 إلى العام 1996 ، وتم التوصل في هذه الدراسة إلى أن البنوك الأجنبية تمتلك أرباحاً وعوائد كبيرة بالمقارنة مع البنوك المحلية في الدول النامية، وهذا يعكس أثر دخول المصرف الأجنبي إلى الدول المتطورة، ونتائج هذه الفرضيات تدل على أنه كلما زاد دخول البنوك الأجنبية إلى الأسواق المحلية في الدول النامية انخفضت ربحية وهوامش البنوك المحلية.

وعلى المدى الطويل فإن البنوك الأجنبية ودخولها تطور عمليات أسواق البنوك المحلية لكي يستفيد منها عملاء البنوك.

كما وتوصل البحث إلى الاستنتاج بأن دخول البنوك الأجنبية له تأثير كبير على البنوك المحلية من ناحية الفوائد، مع التوصل إلى أنه يوجد هناك اختلاف بين تطور البنوك المحلية والأجنبية، حيث تحتاج البنوك المحلية إلى الاستثمار في هذه الأدوات والمهام التي تزيد التكاليف .

- دراسة (Levine, 2003) بعنوان Denying Foreign Bank Entry: Implications for Bank Interest Margins

تمت في هذه الدراسة مراقبة حجم البنوك، ودرجة الاحتفاظ بالموجودات السائلة، ونسبة الملكية إلى مجموع الأصول، واتساع البنوك بالحصول على دخول إضافية، ومصروفات غير مباشرة، والتغير في ربحية البنوك.

وتعتبر هذه أول دراسة تبحث في العلاقة ما بين هامش صافي الفائدة وتطبيقات البنوك الأجنبية المفروضة من قبل وكلاء البنوك التجارية، عندما تتم السيطرة بواسطة القيود التنظيمية على دخول البنوك المحلية والملكية الأجنبية. وتم استخدام بيانات ألف وممتي (1200) بنك من سبع وأربعين (47) دولة ، وقد قام الباحث باستخدام معلومات عن نماذج لدخول البنوك الأجنبية المرفوضة لكي يقيس حدود التنظيم لدخول البنوك الأجنبية ، ولكي يقدر الاتصال المستقل بين البنوك الأجنبية وهامش صافي الفائدة للبنوك المحلية تمت السيطرة عليه بترتيب خصائص البنوك المعنية والمحددة حسب الدول.

- دراسة (Unite, and Sulivan, 2003) بعنوان "The Effect of Foreign Entry and Ownership Structure on the Philippines: Domestic Banking Market"

أجريت هذه الدراسة على البنوك التجارية الفلبينية للفترة 1990 إلى العام 1998 ، وهدفت إلى قياس مدى تأثير دخول البنوك الأجنبية على البنوك المحلية، وهذا المتغير يمكن قياسه عن طريق نسبة عدد البنوك إلى مجموع البنوك المحلية ، والمتغير الآخر هو نسبة الملكية الأجنبية في البنوك المحلية .

واهتمت هذه الدراسة بجانبين الأول التحرر من القيود في دخول البنوك الأجنبية، والثاني حافز الإسهام والمالكين للبنوك المحلية ، أي أن دخول البنوك الأجنبية يزيد المنافسة ، ويرغم البنوك المحلية على زيادة فعاليتها ، ويقلل معدل هامش الفائدة ويخفض معدل الربح. وقامت أيضا هذه الدراسة باختبار التغيرات في مستويات الملكية التي تؤثر على البنوك المحلية .

وتضمنت هذه الدراسة مجموعة من الفرضيات ، وهي أن الزيادة في دخول البنوك الأجنبية يؤدي إلى انخفاض معدل هامش الفائدة ، وانخفاض الربح المحاسبي ، وزيادة النشاطات غير الإقراضية ، انخفاض مصاريف العمليات ، وزيادة مخاطر البنوك على المدى القصير.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن دخول البنوك الأجنبية مرتبط بتخفيض هامش سعر الفائدة وأرباح البنوك، وكذلك دخول البنوك الأجنبية مرتبط مع تطوير الإدارة الفعالة أي أن منافسة البنوك الأجنبية من شأنه أن يحفز البنوك المحلية بزيادة كفاءتها والتطوير من أعمالها.

دراسة (Hashem, 2006) بعنوان Competitive Conditions In the Jordanian banking sector, an empirical study

تناول الباحث في هذه الدراسة تحديد الظروف التنافسية في القطاع المصرفي من خلال قدرة البنوك في المحافظة على موقعها، في ظل دخول وخروج المؤسسات للسوق بسرعة دون خسائر رؤوس أموالها وموقعها التنافسي .

وهدف الباحث في هذه الدراسة الى تحليل المقدرة التنافسية للبنوك التجارية المحلية من خلال استخدام نموذج (P-R)، حيث كانت الفترة الزمنية من عام 1997 إلى عام 2004 .

وكانت أهم نتائج الدراسة بأن البنوك التجارية المحلية تحصل على عوائدها في ظل ظروف احتكارية، وكذلك البنوك صغيرة الحجم لديها علاقة سلبية مع عوائد الفوائد. في حين هناك علاقة ايجابية بين العوائد للبنك ونفقات الموظفين .

- دراسة (Jennifer,etal. 2002) بعنوان Has Foreign Bank Entry Led to Sounder Banks in latine American?"

أجريت هذه الدراسة على البنوك التجارية في أمريكا اللاتينية للفترة 1995-2000 ، وبيّنت هذه الدراسة أن دخول البنوك الأجنبية عزز من ظهور نظام الأسواق المالية عن طريق تشجيع معايير التدقيق والمحاسبة وإدارة المخاطر ، والتحليل يكشف أن البنوك الأجنبية أظهرت متوسطاً عالياً لنمو القروض، وانخفاض نوعية الأصول وإمكانية التخفيف من حدة الخسائر.

وهذا الظهور للبنوك ذات الملكية الأجنبية عمل على إعادة هيكله رأس المال والسيولة التي تقوي الميزانية، وتدخل مهارات وتكنولوجيا لإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي.

دراسة (Claessens, etal. 2001) بعنوان How Does Foreign Entry Affect the Domestic Banking Market?

استهدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر دخول البنوك الأجنبية إلى الأسواق المحلية في ثمانين بلداً ، منها (أمريكا، واليابان، وفرنسا) ، وتمت دراسة سبع آلاف وتسعمائة (7900) حالة وشملت فترة الدراسة 1988 إلى العام 1995 ، والعينة عبارة عن ثلاثة (3) بنوك لكل بلد في السنة الواحدة ومثلها للأجنبية ، وتم التفريق بين البنوك على أساس الدخل والموقع الجغرافي في الدول المتطورة والنامية ، والفرضية التي تم استخدامها في كيفية زيادة دخول البنوك الأجنبية تم قياسها باحتساب نسبة البنوك الأجنبية إلى مجموع البنوك ككل ، أي التركيز على المقاييس المحاسبية.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن ربحية البنوك الأجنبية أكبر من ربحية البنوك المحلية وخصوصاً في الدول النامية ، وأما دخول البنوك الأجنبية إلى الأسواق المحلية من شأنه تخفيض هوامش الربح بشكل واضح وملحوس في هذه الأسواق.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

1. تم تكييف نموذج انجيلو وسوليفان (انظر الملحق رقم 3) ، وبما يتلاءم مع متغيرات البيئة المحلية في الأردن ، حيث تمت إضافة بعض المتغيرات وحذف البعض الآخر وبما يتناسب مع البيئة المصرفية الأردنية ، وكما هو موضح في الشكل رقم (1) لأهمودج الدراسة.

2. اهتمت الدراسات السابقة بتحليل أثر دخول البنوك الأجنبية على بعض المتغيرات المصرفية للبنوك المحلية في الولايات المتحدة الأمريكية ، ودول أوروبا ، ودول الخليج العربي ، ولم تتطرق إلى معرفة أثر هذا الدخول على الأداء التشغيلي والأداء المالي للبنوك التجارية المحلية،

ما الدراسة الحالية فقامت بتسليط الضوء على تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي على الأداء التشغيلي والأداء المالي للبنوك التجارية المحلية

3. قامت الدراسات السابقة بالتعامل مع كل بلد في عينة البحث على أنه مقطع واحد، ودون أن تقوم بدراسة متغيرات كل بنك في ذلك البلد على حدة، أما الدراسة الحالية فقامت بدراسة المتغيرات التي تخص كل بنك من البنوك الأردنية بشكل إفرادي ، ومن ثم تعميم وعكس النتائج على كافة البنوك التجارية المحلية الأردنية .

4. تم قياس المتغير المستقل من خلال مقياس عدد البنوك الأجنبية إلى إجمالي البنوك التجارية، ومقياس مجموع الأصول للبنوك التجارية الأجنبية إلى إجمالي الأصول للبنوك التجارية المحلية، بالإضافة إلى متغيرين مستقلين جديدين والذي لم يتم سابقا استخدامهما في أي من الدراسات السابقة حسب علم الباحث ، وهما مقياس مجموع التسهيلات للبنوك التجارية الأجنبية إلى إجمالي التسهيلات للبنوك التجارية المحلية ، ومقياس مجموع الودائع للبنوك التجارية الأجنبية إلى إجمالي التسهيلات للبنوك التجارية المحلية .

● ما يميّز الدراسة الحالية عن دراسة (Kose 2009):

1. تم إجراء دراسة Kose على البيئة المصرفية التركيبية، والتي تختلف بشكل جذري عن بيئة العمل المصرفية الأردنية، حيث استعرض الباحث بعض المتغيرات الخاصة بالبيئة التركيبية من خلال ورقة عمل مختصرة عن البنوك التركيبية للفترة 2004-2007.
2. اختلاف متغيرات الدراسة الحالية عن متغيرات دراسة Kose، حيث تطرقت دراسته إلى متغيرات عدد الموظفين ، وعدد الفروع.

3.

4. توصلت هذه الدراسة إلى أن دخول البنوك الأجنبية مرتبط بتخفيض هامش سعر الفائدة وأرباح البنوك ، على عكس الدراسة الحالية والتي أظهرت أن بعض المتغيرات المستقلة تؤثر بشكل إيجابي على هامش نسبة الفائدة وعلى حصة السهم من الأرباح ، وبعضها الآخر يؤثر بشكل سلبي على هامش نسبة الفائدة وعلى حصة السهم من الأرباح ، وذلك وفقاً لطبيعة هذه المتغيرات ، والتفسير المناسب مصرفياً لتأثيرها الإيجابي او السلبي .

5. لم تتطرق دراسة Kose إلى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على متغيرات الأداء المالي، أما الدراسة الحالية فقامت بتسليط الضوء بشكل متعمق على هذا المتغيرات.

• ما يميّز الدراسة الحالية عن دراسة (عيسى، 2006) :

1. قدمت (دراسة عيسى-) تحليل مقارنة لدخول البنوك الأجنبية لكل من بلدان عينة البحث مع كافة البلدان، مع التركيز على دول الخليج العربي بشكل مفصل أكثر من الأردن.

2. اهتمت (دراسة عيسى-) بالفترة الزمنية من العام 1996-2004، وعمل خلال هذه الفترة 4 بنوك أجنبية فقط، أما الدراسة الحالية فشملت الفترة الزمنية من العام 1996-2010، وعملت خلال هذه الفترة 9 بنوك أجنبية، ومن شأن هذه الفترة أن تعطي نتائج وتوصيات واضحة آثار دخول البنوك الأجنبية.

3. اهتمت (دراسة عيسى-) في تحليل أثر دخول البنوك الأجنبية على بعض المتغيرات المصرفية للبنوك المحلية في الأردن ودول الخليج العربي فقط ، ولم تتطرق إلى تحليل أثر هذا الدخل على الأداء المالي للبنوك المحلية الأردنية، أما الدراسة الحالية فقامت بتسليط الضوء على تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي على الأداء التشغيلي والأداء المالي للبنوك المحلية الأردنية، وبالتالي دراسة كافة المؤشرات المالية المهمة للبنوك المحلية الأردنية مثل العائد على حقوق الملكية، والعائد على حقوق الأصول ، ونصيب السهم من الأرباح المتحققة .

4. تم في (دراسة عيسى-) قياس المتغير المستقل الرئيس من خلال مقياس عدد البنوك الأجنبية إلى إجمالي عدد البنوك التجارية، أما الدراسة الحالية فقد قامت بدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الأداء التشغيلي والمالي للبنوك التجارية المحلية من خلال 4 متغيرات مستقلة رئيسة هي : مقياس عدد البنوك الأجنبية إلى إجمالي عدد البنوك التجارية ، ومقياس مجموع الأصول للبنوك التجارية الأجنبية إلى إجمالي الأصول للبنوك التجارية ، ومقياس مجموع التسهيلات للبنوك التجارية الأجنبية إلى إجمالي التسهيلات للبنوك التجارية ، ومقياس مجموع الودائع للبنوك التجارية الأجنبية إلى إجمالي الودائع للبنوك التجارية .

5. أظهرت نتائج الدراسة الحالية قبول الفرضية البديلة والتي تؤيد وجود أثر للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي على كافة ممثلاً في عدد البنوك الأجنبية وأصولها وودائعها وحجم تسهيلاتا على الأداء التشغيلي والمالي للبنوك المحلية الأردنية عبر مؤشراتها الواردة في الدراسة ، باستثناء مؤشر الدخل من غير الفوائد والذي لم تظهر متغيرات الدراسة وجود أثر عليه ، سواء أكان هذا التأثير إيجابياً أم سلبياً ، أما دراسة (عيسى-) فانفقت مع هذه الدراسة بعدم وجود أثر على مؤشر الدخل من غير الفوائد ، وتفاوتت باقي النتائج بوجود أثر مرغوب فيه في بعض الأحيان ، وبوجود أثر غير مرغوب فيه في بعض الأحيان الأخرى ، وتختلف الدراسة الحالية أيضاً عن دراسة (عيسى-) بأنه يوجد أثر إيجابي مرغوب فيه لبعض المتغيرات المستقلة على نفس المتغير التابع ، وفي حالات أخرى يوجد أثر سلبي غير مرغوب فيه لمتغيرات مستقلة أخرى على نفس المتغير التابع ، أي أن الدراسة الحالية تعاملت مع كافة المتغيرات بشكل تفصيلي ، وبينت نتيجة كل متغير مستقل على المتغير التابع على حدا .

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

1-1 مجتمع الدراسة والعينة:

الجدول رقم (2) يبيّن مجتمع الدراسة ويتألف من (25) بنكاً محلياً وأجنبياً، أما عينة البحث فهي عينة قصدية تمثلت في البنوك التجارية الأجنبية ، والبنوك التجارية الأردنية المحلية للفترة 1996-2010 ، وكما هو موضح في الجدول رقم (3) ، إذ بلغ عدد البنوك الأجنبية (9) بنوك، وعدد البنوك التجارية المحلية (13) بنك.

جدول رقم (2)

البنوك مجتمع الدراسة

جدول رقم (3)

بنك الأردن	بنك القاهرة عمان	البنك الأهلي	البنك العربي
البنك التجاري الأردني	بنك الاستثمار العربي	البنك الأردني الكويتي	بنك الإسكان
بنك سوسيته جنرال /الأردن	بنك الإتحاد	بنك المؤسسة العربية المصرفية	البنك الاستثماري
بنك الأردن دبي الإسلامي	البنك العربي الإسلامي الدولي	البنك الإسلامي الأردني	بنك المال الأردني
سيتي بنك (بنك أجنبي)	مصرف الراجحي (بنك أجنبي)	البنك العقاري المصري العربي (بنك أجنبي)	بنك HSBC (بنك أجنبي)
بنك لبنان والمهجر (بنك أجنبي)	بنك الكويت الوطني (بنك أجنبي)	بنك عودة (بنك أجنبي)	بنك ستاندر تشارترد (بنك أجنبي)
			بنك أبو ظبي الوطني (بنك أجنبي)

البنوك عينة الدراسة

البنوك التجارية الأجنبية		البنوك التجارية المحلية	
2. مصرف الراجحي	1. بنك HSBC	2. بنك الإتحاد	1. البنك العربي
4. بنك ستاندر تشارترد	3. سيتي بنك	4. بنك سوسيته جنرال /الأردن	3. البنك الأهلي
6. بنك الكويت الوطني	5. بنك عودة	6. بنك المال الأردني	5. بنك القاهرة عمان
9. بنك أبو ظبي الوطني	7. بنك لبنان والمهجر	8. بنك المؤسسة العربية المصرفية	7. بنك الأردن
	8. البنك العقاري المصري العربي	10. البنك الأردني الكويتي	9. البنك الاستثماري
		12. البنك التجاري الأردني	11. بنك الإسكان
			13. بنك الاستثمار العربي

2-1 طريقة اختيار العينة:

1. تم استثناء البنوك الإسلامية من عينة الدراسة، وهذه البنوك هي: البنك الإسلامي الأردني، البنك العربي الإسلامي الدولي، بنك الأردن دبي الإسلامي، حيث إنه من الصعب الحصول على بعض متغيرات الدراسة من البيانات المالية للبنوك الإسلامية، والتي لا تعامل بند التسهيلات المصرفية كما تعامله البنوك التجارية الأخرى.
2. تم تصنيف البنوك على أساس أنها اجنبية من خلال إعطاء البنك المركزي لها رخصة العمل كبنك أجنبي في القطاع المصرفي الأردني، وليس على أساس تملك الأجانب فيها لنسبة معينة، أي أنها البنوك التي تعتبر بمثابة فروع لبنوكها الأم في الأردن.

يلاحظ من الجداول أعلاه أن عينة البحث عينة قصدية تمثلت في البنوك التجارية الأجنبية ، والبنوك التجارية الأردنية المحلية للفترة 1996-2010 ، وقد شملت العينة كافة البنوك العاملة في الأردن بشكل متواصل خلال هذه الفترة ، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه توالى دخول البنوك الأجنبية على مدار الفترة الواقعة من العام 1996 - 2010 ، ولذلك كان من محددات البحث صعوبة القيام بدراسة مقارنة بين فترة ما بعد دخول البنوك الأجنبية، وما قبل دخولها، بسبب أن دخول البنوك الأجنبية يسبق أو يتزامن مع البنوك المحلية، وبالتالي عدم القدرة على دراسة اختلاف ومقارنة لفترة ما قبل الدخول وما بعده .

3-1 مصادر الدراسة:

قام الباحث بالاعتماد على الأدوات الآتية لغرض الحصول على البيانات وهي:

1. التقارير السنوية الصادرة من البنوك عينة البحث ، والتي تغطي الفترة (1996-2010).
2. التقارير والنشرات الصادرة عن بورصة عمان للأوراق المالية
3. النشرات والتقارير الدورية للبنوك الأجنبية والأردنية.
4. التقارير الصادرة عن جمعية البنوك الأردنية.
5. التقارير الصادرة عن البنك المركزي الأردني .

4-1 إجراءات وأداة الدراسة:

قام الباحث باستخدام بعض المتغيرات الواردة في نموذج أنجيلو وسوليفان (أنظر الملحق رقم 3) ، وتم تكيفه بما يتلاءم مع البيئة الأردنية ، وذلك للوصول إلى النتائج المرجوة من هذا البحث ، ووفق الآتي :-

1. تمت إضافة متغير تابع ثانٍ وهو الأداء المالي ومتغيراته هي :- العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وحصّة السهم الواحد من الأرباح المتحققة . تمت إضافة عوامل مستقلة أخرى على النموذج أعلاه وهي نسبة أصول البنوك الأجنبية إلى مجموع أصول البنوك التجارية، ومقياس مجموعة التسهيلات للبنوك التجارية، التسهيلات للبنوك الأجنبية إلى إجمالي التسهيلات للبنوك التجارية، ومقياس مجموع الودائع للبنوك التجارية الأجنبية إلى إجمالي الودائع للبنوك التجارية. تم الإبقاء على المتغير التابع الرئيسي-، وهو الأداء التشغيلي بمتغيراته هامش صافي الفائدة، الدخل من غير الفوائد، مصاريف التشغيل، مخصص خسائر القروض .

2. حذف عناصر الملكية الأجنبية، بالإضافة إلى افتراض ثبات العوامل الاقتصادية العامة مثل التضخم، وندرة رأس المال، ومتطلبات الاحتياطي، والنمو الاقتصادي، والتي اعتبرها النموذج كمتغيرات ضابطة.

5-1 تصميم الدراسة والمعالجة الإحصائية:

تم في هذه الدراسة استخدام البرنامج الإحصائي E-Views، وهو عبارة عن برنامج متقدم في التحليل القياسي وبناء وتقدير النماذج الاقتصادية، إضافة إلى تحليل بيانات (Analysis Panel data).

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

1.1 تطور القطاع المصرفي في الأردن :

يتكون الجهاز المصرفي الأردني من البنك المركزي الاردني ، والبنوك الأردنية (التجارية والاسلامية) والبنوك غير الاردنية ، ومؤسسات الاقراض المتخصصة الحكومية وذات الملكية المشتركة ، وشركات الصرافة ، ومكاتب التمثيل داخل المملكة لبنوك اجنبية او خارج المملكة لبنوك اردنية. ويشمل التحليل اللاحق البيانات المالية الإجمالية للبنوك الأردنية وغير الأردنية العاملة في المملكة خلال الفترة (1996-2010) .

1.2 تطور عدد البنوك والفروع في الأردن :

بلغ عدد البنوك المرخصة العاملة في الأردن في نهاية عام 2010 خمسة وعشرين بنكاً، تتوزع بواقع 16 بنكاً أردنياً (منها ثلاثة بنوك إسلامية)، وتسعة بنوك أجنبية (منها خمسة بنوك عربية)، وبلغ عدد فروع هذه البنوك داخل المملكة 515 فرعاً و92 مكتباً. وبلغ مؤشر عدد السكان إلى العدد الإجمالي لفروع البنوك العاملة في المملكة في نهاية عام 2006 نحو 11 ألف نسمة لكل فرع.

أولاً: البنوك الأردنية، وتقسم إلى:

أ. البنوك التجارية:

الرقم	اسم البنك	تاريخ التأسيس
1	البنك العربي	1930
2	البنك الأهلي الأردني	1956

1960	بنك الأردن	3
1960	بنك القاهرة عمان	4
1974	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	5
1977	البنك الأردني الكويتي	6
1978	البنك التجاري الأردني	7
1978	بنك الاستثمار العربي الأردني	8
1989	بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن	9
1989	البنك الأردني للاستثمار والتمويل	10
1991	بنك الاتحاد للادخار والاستثمار	11
1993	بنك سوسيته جنرال / الأردن	12
1996	بنك المال الأردني	13

ب. البنوك الإسلامية:

رقم	اسم البنك	تاريخ التأسيس
1	البنك الإسلامي الأردني	1979
2	البنك العربي الإسلامي الدولي	1997
3	بنك الاردن دبي الإسلامي	2009

2. البنوك غير الأردنية:

رقم	اسم العضو	سنة الترخيص
1	HSBC	1949

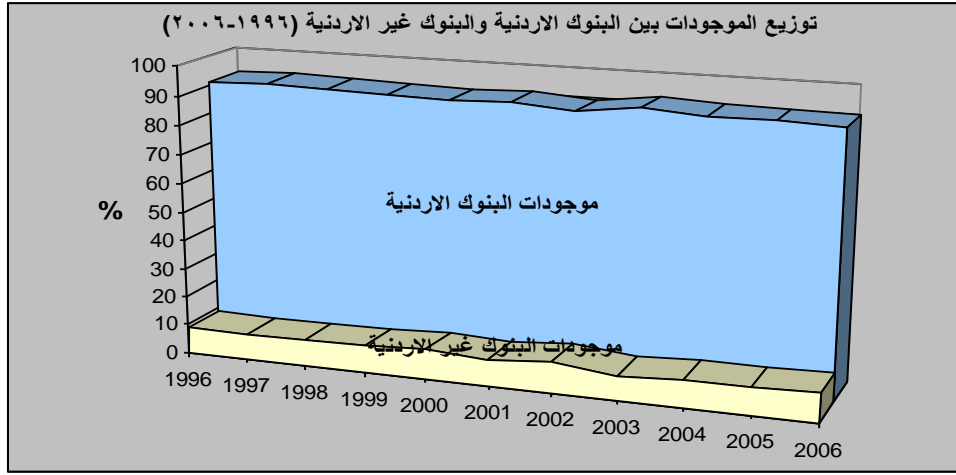
1951	البنك العقاري المصري العربي	2
1957	مصرف الرافدين	3
1974	سي تي بنك	4
2002	بنك ستاندرد تشارترد	5
2004	بنك لبنان والمهجر	6
2004	بنك عودة	7
2004	بنك الكويت الوطني	8
2009	بنك أبو ظبي الوطني	9

1.3 حصة البنوك الأردنية وغير الأردنية من الموجودات:

من البيانات المتوافرة في الجدول رقم (4) يمكن التوصل إلى قراءتين رئيسيتين هما:

- استحوذ البنوك الأردنية على حصة كبيرة من موجودات الجهاز المصرفي الأردني، حيث أن أكثر من 90 % من الموجودات تمتلكها البنوك الأردنية.
- وجود تذبذب طفيف في توزيع الموجودات بين البنوك الأردنية والبنوك غير الأردنية خلال العشر- سنوات الماضية، لتستقر لصالح البنوك غير الأردنية في نهاية الفترة، حيث ارتفعت حصتها من الموجودات من 8.85% عام 1996 إلى 9.98% عام 2006، مقابل انخفاض حصة البنوك الأردنية من 91.15% عام 1996 إلى 90.02% عام 2006 . ويمكن أن يعزى ذلك إلى دخول ثلاثة بنوك غير أردنية إلى السوق المصرفية الأردنية عام 2004.

شكل (2) توزيع الموجودات بين البنوك الأردنية وغير الأردنية



جدول رقم (4)

توزيع موجودات الجهاز المصرفي بين البنوك الأردنية والبنوك غير الأردنية

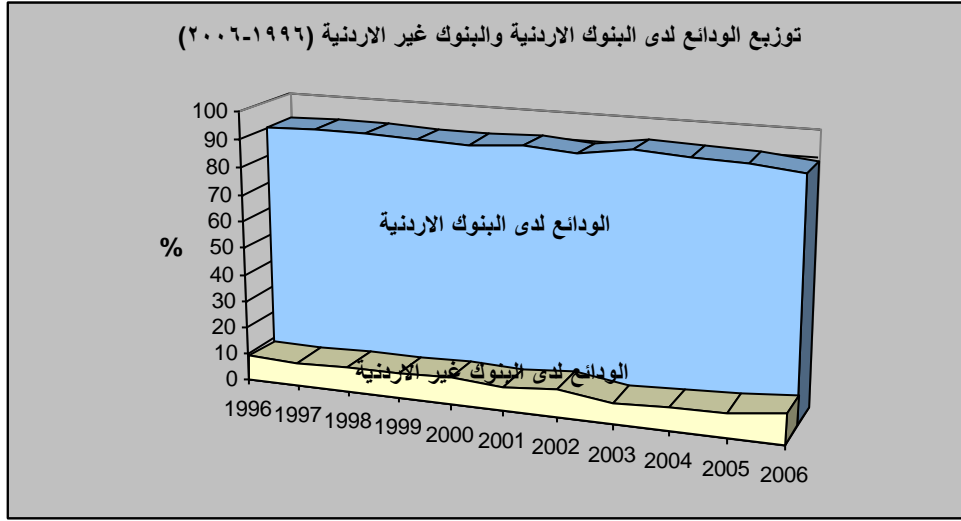
نسبة موجودات البنوك غير الأردنية إلى إجمالي الموجودات %	نسبة موجودات البنوك الأردنية إلى إجمالي الموجودات %	السنة
8.85	91.15	1996
8.30	91.70	1997
8.69	91.31	1998
8.98	91.02	1999
10.04	89.96	2000
8.97	91.03	2001

10.57	89.43	2002
8.22	91.78	2003
9.29	90.71	2004
9.44	90.56	2005
9.98	90.02	2006
9	91	2007
11.14	88.86	2008
11.51	88.49	2009
13	87	2010

1.4 حصة البنوك الأردنية وغير الأردنية من الودائع :

من البيانات المتوافرة في الجدول رقم (5) يمكن التوصل إلى النتيجتين التاليتين وهما: استحوذ البنوك الأردنية على حصة الأسد من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي الأردني، حيث بلغت أكثر من 90% من إجمالي الودائع. وجود تذبذب طفيف في توزيع ودائع الجهاز المصرفي بين البنوك الأردنية والبنوك غير الأردنية ليستقر في نهاية الفترة لصالح البنوك غير الأردنية، حيث ارتفعت حصتها من الموجودات من 9.16% عام 1996 إلى 11.42% عام 2006، مقابل انخفاض حصة البنوك الأردنية من 90.84% عام 1996 إلى 88.58% عام 2006. ويمكن أن يعزى ذلك إلى دخول ثلاثة بنوك غير أردنية إلى السوق المصرفية الأردنية عام 2004.

شكل (3) توزيع الودائع بين البنوك الأردنية وغير الأردنية



جدول رقم (5)

توزيع الودائع لدى الجهاز المصرفي بين البنوك الأردنية والبنوك غير الأردنية

نسبة الودائع لدى البنوك غير الأردنية إلى إجمالي الودائع	نسبة الودائع لدى البنوك الأردنية إلى إجمالي الودائع	السنة
%	%	
9.16	90.84	1996
8.78	91.22	1997
8.98	91.02	1998
9.23	90.77	1999
10.03	89.97	2000
8.94	91.06	2001

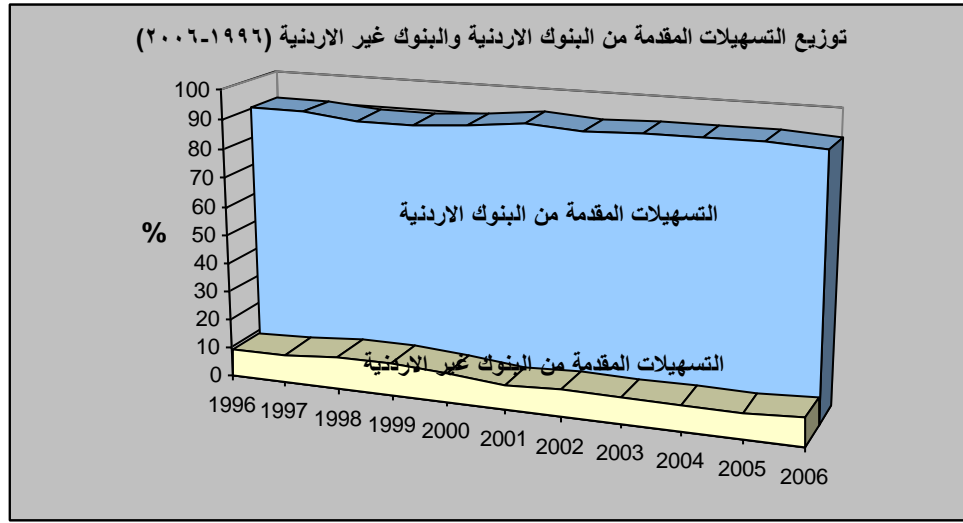
10.51	89.49	2002
7.88	92.12	2003
8.59	91.41	2004
9.26	90.74	2005
11.42	88.58	2006
11	89	2007
11.14	88.86	2008
11.91	88.09	2009
13	87	2010

1.5 حصة البنوك الأردنية وغير الأردنية من التسهيلات:

من البيانات المتوافرة في الجدول رقم (6) يمكن التوصل إلى النتيجتين التاليتين هما:

- استحواذ البنوك الأردنية على حصة كبيرة من إجمالي التسهيلات التي يقدمها الجهاز المصرفي الأردني ، حيث بلغت أكثر من 90 % من إجمالي التسهيلات .
- وجود تذبذب طفيف في توزيع التسهيلات المقدمة من الجهاز المصرفي بين البنوك الأردنية والبنوك غير الأردنية لتستقر التذبذبات على شكل ارتفاع طفيف في حصة التسهيلات المقدمة من البنوك غير الأردنية من 9.22% عام 1996 إلى 9.39% عام 2006 ، مقابل انخفاض حصة البنوك الأردنية من 90.78% عام 1996 إلى 90.61% عام 2006 . ويمكن أن يعزى ذلك إلى دخول ثلاثة بنوك غير أردنية إلى السوق المصرفية الأردنية عام 2004.

شكل (4) توزيع التسهيلات بين البنوك الأردنية وغير الأردنية



جدول رقم (6)

توزيع التسهيلات المقدمة من الجهاز المصرفي بين البنوك الأردنية والبنوك غير الأردنية

نسبة التسهيلات المقدمة من البنوك الأردنية إلى إجمالي التسهيلات	نسبة التسهيلات المقدمة من البنوك الأردنية إلى إجمالي التسهيلات	السنة
%	%	
9.22	90.78	1996
9.83	90.17	1997
11.34	88.66	1998
11.36	88.64	1999
10.00	90.00	2000

7.95	92.05	2001
9.20	90.80	2002
8.74	91.26	2003
8.78	91.22	2004
8.69	91.31	2005
9.39	90.61	2006
14.00	86.00	2007
10.66	89.34	2008
9.36	90.64	2009
11	89	2010

1.6 التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة :

الهدف من استعراض الإحصائيات الوصفية هو الحصول على وصف عام عن متغيرات الدراسة من حيث متوسطاتها وتوزيعها وطبيعتها سلوكها ، حيث يمثل الجدول رقم (7) المتوسطات الحسابية لكافة البنوك التجارية المحلية الأردنية خلال فترة الدراسة 1996-2010 ، بحيث تمثل النسبة في كل سنة مجموع النسب لكافة البنوك التجارية المحلية الأردنية مقسومة على عددها والبالغ في هذه الدراسة 13 بنكاً تجارياً أردنياً محلياً .

يتضح من هذا الجدول بأن متغير صافي هامش الفائدة كان في عام 1996 بنسبة 5.2% وبلغ اعلى مستوياته عام 2010 ليصل الى 7.4% ، ويدل هذه المؤشر بان البنوك التجارية المحلية الأردنية لم تقم بتخفيض نسبة الفوائد المدينة المستوفاة على القروض

بالشكل الذي يتناسب مع الفوائد الدائنة الممنوحة على الودائع ، حيث إن نسبة الفوائد الممنوحة على الودائع تقل بشكل واضح عن الفوائد المستوفاة على القروض .

أما متغير الدخل من غير الفوائد فنلاحظ انه كان ثابتاً تقريباً على مدار الاعوام 1996-2010 وكانت نسبته 0.8% تقريباً ، ويدل هذا المؤشر على قيام البنوك التجارية المحلية الأردنية بالاعتماد على النشاطات التقليدية (والتي تعتبر مصدراً رئيساً للفوائد المصرفية) والمتمثلة في منح القروض بشكل أكبر بكثير من الخدمات غير التقليدية والتي يتأتى منها العمولات (بند الدخل من غير الفوائد).

وتعتبر هذه إشارة واضحة لضرورة قيام البنوك الأردنية بإيلاء الخدمات غير التقليدية لاهتمام أكبر ، حيث يعتبر بند العمولات المصرفية أقوى وأمتن من بند الفوائد المصرفية لأنه لا يترتب عليه كلفة تمويل عالية كما هو الحال في منح التسهيلات المصرفية ، والتي تضطر البنوك أيضاً في بعض الحالات إلى الاقتراض من مصادر خارجية لتتمكن من منح تسهيلات كبيرة لبعض الجهات وخاصة في حالات عدم كفاية الودائع المصرفية لإجراء هذه الوظيفة الرئيسة في المصارف . كما أن بند الدخل من غير الفوائد لا يترتب عليه مخاطر مصرفية عالية كما هو الحال في بند القروض المصرفية والتي قد يترتب عليها مخاطر عالية في حال تعثر التسهيلات الائتمانية .

أي أنه بالمحصلة النهائية يجب أن تدرك البنوك الأردنية أهمية العمولات المصرفية ودورها الرئيس في تقدم ومتانة المركز المالي لها ، بحيث أن البنوك الأردنية ستتمكن من زيادة هذا البند من خلال توجيهها للتركيز بشكل أكبر على الخدمات غير التقليدية مثل : خدمات العملاء الخاصة في مجال الاستثمارات المالية وإدارة المحافظ المالية ، والخدمات المصرفية الجديدة والتي تتمثل بقيام البنك بدور الوسيط بين الشركات وبين العملاء بحيث يتقاضى البنك مثلاً عمولات مقابل تمكينه من عملائه بدفع فواتيرهم لشركة اتصالات أو شركة مياه أو شركة كهرباء من خلال البنك وفروعه المنتشرة في كافة أنحاء الأردن .

وضرورة زيادة اهتمام البنوك التجارية المحلية الأردنية بدوائر التمويل التجاري والتي تختص بالعمل في مجال إصدار الكفالات وفتح الاعتمادات ، حيث تتقاضى هذه البنوك عمولات عالية وذات مخاطر قليلة وخاصةً إذا تمت إدارة هذه التسهيلات غير المباشرة بشكل مهني عال ، وتمت متابعتها بشكل دوري .

وأما المصاريف التشغيلية فقد كانت في عام 1996 بنسبة 2.3 % وقد كانت وبلغت في أعلى حالاتها بنسبة 3.2% عام 2002 وعام 2003 ، ويدل هذا الثبات في هذه النسبة على كفاءة البنوك الأردنية في إدارة مصاريفها التشغيلية والحفاظ عليها بمعدل محدد من شأنه زيادة ارباحها التشغيلية .

أما مخصص خسائر القروض فقد بلغ أقل مستوياته في عام 1998 بنسبة 2.3 % ، كما وبلغ أعلى مستوياته العام 2003 ليصل الى 25 % والسبب يعود في ذلك إلى أن الأزمة المالية العالمية كانت قد اجتاحت عدداً كبيراً من دول العالم وأثرت بشكل ملموس وواضح على البنوك في الشرق الأوسط ومنها البنوك الأردنية ، ولكنه ممكن القول بالمجمل أن إدارات التسهيلات في البنوك الأردنية تتمتع بمهارات إشرافيه عالية ، وقدرة وجدارات ائتمانية مرتفعة مكنتها من الحفاظ على هذه النسبة بالمتوسط بنسبة 10% من إجمالي التسهيلات المباشرة لكافة البنوك التجارية المحلية الأردنية .

كما نجد أن متغير حقوق الملكية كان في عام 1997 بنسبة 1.3%، وبلغ أعلى مستوياته في عام 2005 بنسبة 20.4% ، كذلك نجد بان متغير معدل العائد الى الاصول قد كان في عام 1997 بنسبة 0.2%، وبلغ أعلى مستوياته في عام 2005 بنسبة 2.4%.

كما أن حصة السهم من الارباح فقد كان في عام 1996 بنسبة 1.85 دينار ليلغ أقل مستوياته في عام 2009 بنسبة 0.2 دينار ، وهذا مؤشراً واضح على قيام البنوك الأردنية بتوزيع أرباح بنسب جيدة للسهم الواحد ، وقيام بعض البنوك الأردنية مثل البنك العربي بعملية تجزئة لأسهمه ، حيث كانت القيمة الاسمية لسهمه 10 دنانير وقام بتخفيضها لتصبح بقيمة دينار واحد ،

ويدل هذا الانخفاض أيضاً على حجم المنافسة الكبيرة الموجودة في القطاع المصرفي الأردني ، ودلالة على أن البنوك الأردنية قد تأثرت بدخول البنوك الأجنبية بشكل واضح وملحوس ، والتي بدأت بعد العام 1996 بالدخول بشكل متتابع إلى القطاع المصرفي الأردني .

جدول رقم (7)

المتوسطات الحسابية لمتغيرات الدراسة للسنوات 1996 - 2010 لعينة الدراسة

المتغير السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
IRS	5.20%	4.90%	5.60%	5.70%	5.90%	6.10%	6.30%	6.70%	6.20%	6.40%	5.90%	6.10%	6.50%	6.50%	7.40%
NII	0.80%	0.80%	0.90%	0.80%	0.70%	0.70%	0.70%	0.70%	0.70%	0.80%	0.70%	0.80%	0.80%	0.80%	0.80%
OE	2.30%	2.50%	2.30%	2.20%	2.70%	2.90%	3.20%	3.20%	2.40%	2.30%	2.00%	2.10%	2.20%	2.40%	2.50%
LLP	2.30%	3.10%	2.70%	3.90%	15.30%	16.70%	20.70%	25.40%	21.30%	7.60%	5.30%	4.00%	3.40%	3.90%	4.80%
ROE	7.30%	1.30%	7.30%	-3.40%	3.30%	9.40%	14.00%	11.90%	14.50%	20.40%	13.70%	11.60%	11.30%	9.30%	9.30%
ROA	0.70%	0.20%	0.60%	-0.10%	0.40%	0.70%	0.40%	0.80%	1.40%	2.40%	1.80%	1.50%	1.60%	1.30%	1.30%

EPS	1.85JD	1.94JD	1.18JD	1.05JD	1.23JD	1.32JD	1.22JD	1.20JD	0.88JD	0.50JD	0.29JD	0.27JD	0.24JD	0.2JD	0.21JD
-----	--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	-------	--------

اختبار التوزيع الطبيعي، وكاي تربيع، واختبار هوسمان ، متغيرات الدراسة :

يبين الجدول رقم (8) ، القيم الاحصائية لاختبار التوزيع الطبيعي (ز) والتي لم تبلغ مستوى الدلالة الاحصائية لجميع متغيرات الدراسة ، الامر الذي يشير الى ان توزيع متغيرات الدراسة كان طبيعية. وهذا من شأنه ان يحقق احدي افتراضات تحليل الانحدار وهو توزيع بيانات الدراسة بشكل طبيعي قبل اجراء تحليل الانحدار.

جدول رقم (8)

التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

الدلالة	التوزيع الطبيعي	الانحراف المعياري	المتوسط	البيان
0.09	1.25	0.01	7.00%	هامش صافي الفائدة IRS
0.08	1.26	0.18	0.9%	الدخل من غير الفوائد NII
0.22	1.50	0.02	2.9%	مصاريف التشغيل OE
0.35	0.93	0.01	10.8%	مخصص خسائر القروض LLP
0.15	1.45	0.36	10.9%	معدل العائد على حقوق الملكية ROE
0.13	1.77	0.00	1.2%	معدل العائد على الأصول ROA
0.11	1.76	6.15	1 JOD	نصيب السهم من الأرباح المتحققة EPS
0.14	1.24	0.01	9.7%	نسبة الأصول الأجنبية Fat
0.10	1.60	0.01	10%	نسبة الودائع الأجنبية Fdt
0.25	1.15	0.13	10%	نسبة التسهيلات الأجنبية Fct
0.20	1.03	0.01	31.7%	نسبة عدد البنوك الأجنبية Fnt

أما الجدول رقم (9) ، يوضح بأن القيمة الإحصائية لكاي تربيع كانت دالة إحصائيا لجميع متغيرات الدراسة، وهذا من شأنه ، أن يشير الى أن بيانات السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة عبر السنوات 1996 - 2010 ، ليست عشوائية على السلسلة خلال فترة الدراسة.

القيم الإحصائية لكاي تربيع

أما الجدول رقم (10) فيوضح مقارنة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية وذلك للمفاضلة بينهما في

النتيجة	الاحتمالية	القيمة المحسوبة	المتغير
مستقرة	0.02	3.71-	هامش صافي الفائدة IRS
مستقرة	0.01	2.26-	الدخل من غير الفوائد NII
مستقرة	0.01	3.35	مصاريف التشغيل OE
مستقرة	0.02	3.1-	مخصص خسائر القروض LLP
مستقرة	0.01	5.30-	معدل العائد على حقوق الملكية ROE
مستقرة	0.01	4.73-	معدل العائد على الأصول ROA
مستقرة	0.02	3.10-	نصيب السهم من الأرباح المتحققة EPS
مستقرة	0.01	2.84-	نسبة الأصول الأجنبية Fat
مستقرة	0.01	5.43-	نسبة الودائع الأجنبية Fdt
مستقرة	0.02	6.07-	نسبة التسهيلات الأجنبية Fct
مستقرة	0.01	2.86-	نسبة عدد البنوك الأجنبية Fnt

تقييم نماذج الدراسة على نتائج اختبار هوسمان ، والتي تكشف عن فرضية مدى وجود فرق نظامي بين تباين المعلمات الانحدارية في حالة الثابت والعشوائي، ويقبل النموذج التأثير الثابت اذا كانت قيمة مربع كاي بلغت مستوى الدلالة الاحصائية وفي هذا الحالة نرفض الفرض الذي يشير الى التأثير العشوائي لبيانات الدراسة والنتائج في الجدول أدناه تبين نتائج اختبار هوسمان ، والتي دلت على اختيار نموذج التأثير الثابت بدلاً من العشوائي .

جدول رقم (10)

نتائج اختبار هوسمان

الفرضية	المتغير	قيمة مربع كاي*	النتيجة
الاولى	هامش صافي الفائدة (IRS)	6.17	نموذج التأثير الثابت
الثانية	الدخل من غير الفوائد (NII)	8.19	نموذج التأثير الثابت
الثالثة	مصاريف التشغيل (OE)	9.99	نموذج التأثير الثابت
الرابعة	مخصص خسائر القروض (LLP)	6.50	نموذج التأثير الثابت
الخامسة	معدل العائد الى حقوق الملكية (ROE)	7.14	نموذج التأثير الثابت
السادسة	معدل العائد الى الاصول (ROA)	8.97	نموذج التأثير الثابت
السابعة	عائد السهم من صافي الارباح المتحققة (EPS)	6.12	نموذج التأثير الثابت

● القيمة الجدولية = 5.99

1.7 اختبار فرضيات الدراسة :-

تم إجراء تحليل الانحدار وفقا لمنحنى التأثير الثابت (Fix) باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) للبيانات المتجمعة (Panel data) من البنوك والسنوات (1996-2010).

وقد تم قياس الاداء التشغيلي للبنوك الأردنية بأربعة متغيرات وهي هامش صافي الفائدة (IRS)، والدخل من غير الفوائد (NII)، ومصاريف التشغيل (OE)، ومخصص خسائر القروض (LLP)، كما وتم قياس الأداء المالي للبنوك الاردنية بثلاثة متغيرات وهي معدل العائد الى حقوق الملكية (ROE)، ومعدل العائد على الاصول (ROA)، عائد السهم من صافي الأرباح المتحققة بعد الضريبة (EPS).

1. تحليل نتائج اختبار فرضية البحث الأولى :

Ho: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع

المصرفي على هامش صافي الفائدة (IRS)

يعرض الجدول رقم (11) نتائج تحليل اختبار الفرضية الأولى ، ومنه يتضح أنه هناك أثر للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي الأردني من خلال مؤشراتته على هامش صافي الفائدة الذي يتحقق للبنوك التجارية المحلية الأردنية.

حيث إنه كان دالاً إحصائياً إذا بلغت (F) المحسوبة 75.04 وهي أكبر من (F) الجدولية والبالغة (3.84) وعند مستوى دلالة 5% .

علماً أن مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر لها قدرة تفسير $Adjusted R^2$ بلغت 0.86 أي أن النسبة الأكبر في التغيير في هامش صافي الفائدة لدى البنوك التجارية المحلية يعزى إلى دخول البنوك التجارية الأجنبية والعمل في البيئة المصرفية الأردنية.

وعليه وبناء على ما تقدم ترفض الفرضية العدمية ، ويتم قبول الفرضية البديلة ، ومفادها بأنه يوجد أثر للاستثمار الأجنبي المباشر بمتغيراته على نسبة هامش صافي الفائدة سواءً أكان ذلك تأثيراً سلبياً أم إيجابياً ، وقد اتضح من اختبار T إلى إن المتغيرات المستقلة التي فسرت التغيير في هامش صافي الفائدة تركزت في نسبة الودائع الأجنبية ونسبة عدد البنوك الأجنبية ونسبة التسهيلات الأجنبية ، أي أن هذه المتغيرات الثلاثة هي التي عكست الأثر في هامش صافي الفائدة لدى البنوك التجارية المحلية.

جدول رقم (11)

نتائج تحليل الانحدار وفقاً لمنحنى التأثير الثابت لتأثير FDI على مؤشر هامش صافي الفائدة في البنوك

التجارية المحلية

المتغير	T-Statistic	Prob.
نسبة عدد البنوك الأجنبية	7.21	0.00

0.84	-0.20	نسبة الاصول الأجنبية
0.00	-3.77	نسبة التسهيلات الأجنبية
0.05	1.82	نسبة الودائع الأجنبية
----	0.87	R-squared
----	0.86	Adjusted R-squared
----	1.03	S.E. of regression
----	75.04	F-statistic
----	0.00	Prob (F-statistic)
----	7.43	Mean dependent R
----	8.05	S.D dependent Var
----	175.57	Sum squared
----	1.99	Durbin-Watson stat.

2. تحليل نتائج اختبار فرضية البحث الثانية :

Ho: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي على الدخل من غير الفوائد (NII)

يعرض الجدول رقم (12) نتائج تحليل اختبار الفرضية الثانية، حيث بلغت (F) المحسوبة 5.30 وهي نسبة ضئيلة جداً وغير قادرة على التفسير، كما وبلغت نسبة الاحتمالية Prob(F-statistic) الإجمالية لكافة المتغيرات بنسبة 7% وهي أكبر من مستوى الدلالة.

علماً أن مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر لها قدرة تفسير R^2 Adjusted بلغت 0.27 ، ولا تعتبر هذه النسبة ذات قدرة تفسيرية مقبولة تعزى إلى دخول البنوك التجارية الأجنبية والعمل في البيئة المصرفية الأردنية .

وعليه وبناء على ما تقدم تقبل الفرضية العدمية ، ويتم رفض الفرضية البديلة ، ومفادها بأنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر بمتغيراته على نسبة الدخل من غير الفوائد سواء أكان ذلك تأثيراً سلبياً أم إيجابياً ، حيث إن جميع المتغيرات المستقلة كانت أكثر من مستوى الدلالة الإحصائية المقبولة ، ويتطابق هذا الرفض للفرضية البديلة مع المتوسطات الحسابية لمؤشر الدخل من غير الفوائد والذي أظهر لكافة سنوات الدراسة بأنه أقل من 1% وهي نسبة ضئيلة وغير مؤثرة .

جدول رقم (12)

نتائج تحليل الانحدار وفقاً لمنحنى التأثير الثابت لتأثير FDI على مؤشر الدخل من غير الفوائد في

البنوك التجارية المحلية

المتغير	T-Statistic	Prob.
نسبة عدد البنوك الأجنبية	-0.16	0.87
نسبة الاصول الأجنبية	0.44	0.66
نسبة التسهيلات الأجنبية	0.48	0.63
نسبة الودائع الأجنبية	-0.39	0.70
R-squared	0.33	----
Adjusted R-squared	0.27	----
S.E. of regression	0.00	----
F-statistic	5.30	----
Prob (F-statistic)	0.07	----
Mean dependent R	0.03	----
S.D dependent Var	0.02	----
Sum squared	0.00	----
Durbin-Watson stat.	1.26	----

تحليل نتائج اختبار فرضية البحث الثالثة:-

Ho: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) للاستثمار الأجنبي المباشر في

القطاع المصرفي على نسبة مصاريف التشغيل (OE)

يعرض الجدول رقم (13) نتائج تحليل اختبار الفرضية الثالثة ، ومنه يتضح أنه هناك أثر للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي الأردني ، من خلال مؤشراتته على نسبة مصاريف التشغيل للبنوك التجارية المحلية الأردنية .حيث إنه كان دالاً إحصائياً إذا بلغت (F) المحسوبة 186.79 وهي أكبر من (F) الجدولية والبالغة (3.84) وعند مستوى دلالة 5% .

علماً أن مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر لها قدرة تفسير R^2 Adjusted بلغت 0.94 .

وعليه وبناء على ما تقدم ترفض الفرضية العدمية ، ويتم قبول الفرضية البديلة ، ومفادها بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر بمتغيراته على نسبة مصاريف التشغيل سواءً أكان ذلك تأثيراً سلبياً أم إيجابياً ، وقد اتضح من اختبار T إلى أن المتغيرات المستقلة التي فسرت التغير في مصاريف التشغيل تركزت في نسبة عدد البنوك الأجنبية ونسبة التسهيلات الأجنبية ، أي أن هذين المتغيرين هما الذي عكسا الأثر في مؤشر مصاريف التشغيل لدى البنوك التجارية المحلية.

جدول رقم (13)

نتائج تحليل الانحدار وفقاً لمنحنى التأثير الثابت لتأثير FDI على مؤشر مصاريف التشغيل لدى البنوك

التجارية المحلية الاردنية

المتغيرات	T-Statistic	Prob.
نسبة عدد البنوك الأجنبية	-8.55	0.00
نسبة الاصول الأجنبية	1.05	0.29

0.00	-4.12	نسبة التسهيلات الأجنبية
0.15	1.44	نسبة الودائع الأجنبية
----	0.94	R-squared
----	0.94	Adjusted R-squared
----	1.04	S.E. of regression
----	186.79	F-statistic
----	0.00	Prob (F-statistic)
----	8.92	Mean dependent R
----	10.04	S.D dependent Var
----	176.62	Sum squared
----	2.10	Durbin-Watson stat.

3. تحليل نتائج اختبار فرضية البحث الرابعة:-

Ho: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha = 0.05)$ للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي على نسبة مخصص خسائر القروض (LLP)

يعرض الجدول رقم (14) نتائج تحليل اختبار الفرضية الرابعة، ومنه يتضح أنه هناك أثر للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي الأردني، من خلال مؤشراتته على نسبة مخصص خسائر البنوك التجارية المحلية الأردنية. حيث أنه كان دالاً إحصائياً إذا بلغت (F) المحسوبة 206.16 وهي أكبر من (F) الجدولية والبالغة (3.84) وعند مستوى دلالة 5% .

علماً أن مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر لها قدرة تفسير $Adjusted R^2$ بلغت 0.95 .

وعليه وبناء على ما تقدم ترفض الفرضية العدمية ، ويتم قبول الفرضية البديلة ، ومفادها بانه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر بمتغيراته على مؤشر خسائر القروض سواءً أكان ذلك تأثيراً سلبياً أم إيجابياً وقد اتضح من اختبار T إلى أن كافة المتغيرات المستقلة فسرت التغير في مخصص خسائر القروض ، أي أن هذه المتغيرات الأربعة هي التي عكست الأثر في مخصص خسائر القروض لدى البنوك التجارية المحلية.

جدول رقم (14)

نتائج تحليل الانحدار وفقاً لمنحنى التأثير الثابت لتأثير FDI على مؤشر مخصص خسائر القروض الممنوحة

من قبل البنوك التجارية المحلية

المتغيرات	T-Statistic	Prob.
نسبة عدد البنوك الأجنبية	27.26	0.00
نسبة الاصول الأجنبية	35.36	0.00
نسبة التسهيلات الأجنبية	-3.05	0.00
نسبة الودائع الأجنبية	-35.92	0.00
R-squared	0.95	----
Adjusted R-squared	0.95	----
S.E. of regression	1.03	----
F-statistic	206.16	----
Prob (F-statistic)	0.00	----
Mean dependent R	1.51	----
S.D. dependent Var	4.15	----
Sum squared	175.12	----
Durbin-Watson stat.	1.97	----

تحليل نتائج اختبار فرضية البحث الخامسة:-

Ho: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha = 0.05)$ للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع

المصرفي على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE).

يعرض الجدول رقم (15) نتائج تحليل اختبار الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الثانية ، ومنه يتضح أنه هناك أثر للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي الأردني ، من خلال مؤشراتته على معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية المحلية الأردنية.

حيث إنه كان دالاً إحصائياً إذا بلغت (F) المحسوبة 18.82 وهي أكبر من (F) الجدولية والبالغة (3.84) وعند مستوى دلالة 5% .

علماً أن مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر ذات الدلالة المعنوية لها قدرة تفسير R^2 Adjusted بلغت 0.60 .

وعليه وبناء على ما تقدم ترفض الفرضية العدمية ، ويتم قبول الفرضية البديلة ، ومفادها بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر بمتغيراته على مؤشر العائد على حقوق الملكية سواءً أكان ذلك تأثيراً سلبياً أم إيجابياً ، وقد اتضح من اختبار T إلى أن المتغيرات المستقلة التي فسرت التغير في مؤشر العائد على حقوق الملكية تركزت في نسبة عدد البنوك الأجنبية ونسبة التسهيلات الأجنبية ، أي أن هذين المتغيرين الأثنين هما الذي عكسا الأثر في مؤشر العائد على حقوق الملكية لدى البنوك التجارية المحلية.

نتائج تحليل الانحدار وفقا لمنحنى التأثير الثابت لتأثير FDI على مؤشر العائد على حقوق الملكية للبنوك

التجارية المحلية

المتغيرات	T-Statistic	Prob.
نسبة عدد البنوك الأجنبية	4.59	0.00
نسبة الاصول الأجنبية	-1.31	0.19
نسبة التسهيلات الأجنبية	-3.28	0.00
نسبة الودائع الأجنبية	0.60	0.55
R-squared	0.63	----
Adjusted R-squared	0.60	----
S.E. of regression	1.04	----
F-statistic	18.82	----
Prob (F-statistic)	0.00	----
Mean dependent R	0.95	----
S.D dependent Var	1.96	----
Sum squared	175.70	----
Durbin-Watson stat.	1.95	----

4. تحليل نتائج اختبار فرضية البحث السادسة:

Ho: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) للاستثمار الأجنبي المباشر في

القطاع المصرفي على معدل العائد على الأصول (ROA)

يعرض الجدول رقم (16) نتائج تحليل اختبار الفرضية السادسة ، ومنه يتضح أنه هناك أثر للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي الأردني ، من خلال مؤشراتته على مؤشر العائد على الأصول للبنوك التجارية المحلية الأردنية. حيث إنه كان دالاً إحصائياً إذا بلغت (F) المحسوبة 31.64 وهي أكبر من (F) الجدولية والبالغة (3.84) وعند مستوى دلالة 5% .

علماً أن مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر لها قدرة تفسير R^2 Adjusted بلغت 0.72 .

وعليه وبناء على ما تقدم ترفض الفرضية العدمية ، ويتم قبول الفرضية البديلة ، ومفادها بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر بمتغيراته على معدل العائد على الأصول سواءً أكان ذلك تأثيراً سلبياً أم إيجابياً ، وقد اتضح من اختبار T إلى أن المتغيرات المستقلة التي فسرت التغير في مؤشر العائد على الأصول تركزت في نسبة الأصول الأجنبية ونسبة عدد البنوك الأجنبية ونسبة التسهيلات الأجنبية ، أي أن هذه المتغيرات الثلاثة هي التي عكست الأثر في مؤشر العائد على الأصول لدى البنوك التجارية المحلية.

جدول رقم (16)

نتائج تحليل الانحدار وفقاً لمنحنى التأثير الثابت لتأثير FDI على مؤشر العائد على الأصول للبنوك

التجارية المحلية

المتغيرات	T-Statistic	Prob.
نسبة عدد البنوك الأجنبية	13.79	0.00
نسبة الاصول الأجنبية	-2.00	0.05
نسبة التسهيلات الأجنبية	-3.26	0.00
نسبة الودائع الأجنبية	0.07	0.94

----	0.74	R-squared
----	0.72	Adjusted R-squared
----	1.05	S.E. of regression
----	31.64	F-statistic
----	0.00	Prob (F-statistic)
----	0.80	Mean dependent R
----	2.74	S.D. dependent Var
----	179.09	Sum squared
----	2.07	Durbin-Watson stat.

5. تحليل نتائج اختبار فرضية البحث السابعة :

Ho: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$ للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي على حصة السهم من الأرباح المتحققة (EPS)

يعرض الجدول رقم (17) نتائج تحليل اختبار الفرضية السابعة ، ومنه يتضح أنه هناك تأثير للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي الأردني ، من خلال مؤشراتته على مؤشر حصة السهم من الأرباح المتحققة للبنوك التجارية المحلية الأردنية. حيث إنه كان دالاً إحصائياً إذا بلغت (F) المحسوبة 220.75 وهي أكبر من (F) الجدولية والبالغة (3.84) وعند مستوى دلالة 5%. علماً أن مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر لها قدرة تفسير R^2 Adjusted بلغت 0.95 .

وعليه وبناء على ما تقدم ترفض الفرضية العدمية ، ويتم قبول الفرضية البديلة ، ومفادها بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر بمتغيراته على حصة السهم من الأرباح المتحققة سواءً أكان ذلك تأثيراً سلبياً أم إيجابياً ،

وقد اتضح من اختبار T إلى أن المتغيرات المستقلة التي فسرت التغير في مؤشر حصة السهم من الأرباح المتحققة تركزت في نسبة عدد البنوك الأجنبية ونسبة التسهيلات الأجنبية ، أي أن هذين المتغيرين الأثنين هما الذي عكسا الأثر في مؤشر حصة السهم من الأرباح المتحققة لدى البنوك التجارية المحلية.

جدول رقم (17)

نتائج تحليل الانحدار وفقا لمنحنى التأثير الثابت لتأثير FDI على مؤشر حصة السهم من الأرباح

المتحققة للبنوك التجارية المحلية

Prob.	T-Statistic	المتغيرات
0.00	9.80	نسبة عدد البنوك الأجنبية
0.38	-0.88	نسبة الاصول الأجنبية
0.05	-1.84	نسبة التسهيلات الأجنبية
0.21	-1.26	نسبة الودائع الأجنبية
----	0.95	R-squared
----	0.95	Adjusted R-squared
----	1.03	S.E. of regression
----	220.75	F-statistic
----	0.00	Prob (F-statistic)
----	2.35	Mean dependent R
----	3.90	S.D. dependent Var
----	175.61	Sum squared
----	1.92	Durbin-Watson stat.

ملخص نتائج الدراسة:-

الجدول رقم (18) يوضح النتائج النهائية للدراسة، وعلى النحو الآتي:

المتغير التابع / المؤشر	المتغيرات المستقلة	اتجاه العلاقة	قبول أو رفض الفرضية البديلة
1. هامش صافي الفائدة IRS	نسبة الودائع الأجنبية، ونسبة عدد البنوك الأجنبية نسبة التسهيلات الأجنبية	طردية (أثر سلبي) عكسية (أثر إيجابي)	قبول الفرضية البديلة
2. الدخل من غير الفوائد NII	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية	لا يوجد إتجاه للعلاقة	قبول الفرضية الصفرية
3. مصاريف التشغيل OE	نسبة التسهيلات الأجنبية، ونسبة عدد البنوك الأجنبية	طردية (أثر إيجابي)	قبول الفرضية البديلة

قبول الفرضية البديلة	<p>طرديّة (أثر سلبي)</p> <p>عكسيّة (أثر إيجابي)</p>	<p>نسبة الأصول الأجنبيّة، ونسبة عدد البنوك الأجنبيّة</p> <p>نسبة التسهيلات الأجنبيّة، ونسبة وودائع البنوك الأجنبيّة</p>	4.مخصص خسائر القروض LLP
قبول الفرضية البديلة	<p>عكسيّة (أثر سلبي)</p> <p>طرديّة (أثر إيجابي)</p>	<p>نسبة التسهيلات الأجنبيّة</p> <p>نسبة عدد البنوك الأجنبيّة</p>	5.معدل العائد على حقوق الملكية ROE
قبول الفرضية البديلة	<p>عكسيّة (أثر سلبي)</p> <p>طرديّة (أثر إيجابي)</p>	<p>نسبة التسهيلات الأجنبيّة، ونسبة الأصول للبنوك الأجنبيّة</p> <p>نسبة عدد البنوك الأجنبيّة</p>	6.معدل العائد على الأصول ROA

قبول الفرضية البديلة	طرديّة (أثر إيجابي)	نسبة عدد البنوك الأجنبية	7. حصة السهم من الأرباح المتحققة EPS
	عكسيّة (أثر سلبي)	نسبة التسهيلات الأجنبية	

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

1-1 مناقشة نتائج الدراسة المرتبطة بمتغيرات الأداء التشغيلي:-

اتضح من نتائج اختبار الفرضيات الأولى والثانية والثالثة والرابعة أن معظم متغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي قد أثرت على متغيرات الأداء التشغيلي للبنوك التجارية الاردنية ، وبقوة تفسير متفاوتة وعلى وفق الآتي :

1. اتضح من نتائج اختبار فرضية البحث الأولى أن هناك أثراً للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي على هامش صافي الفائدة للبنوك التجارية المحلية الأردنية. إذ فسرت متغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر ما نسبته $Adjusted R^2$ 86% من التغير الذي حصل في هامش صافي الفائدة للبنوك التجارية المحلية .
علماً أن المتغيرات المستقلة التي فسرت التأثير تركزت في ثلاثة متغيرات وهي (عدد البنوك الأجنبية ، وتسهيلات البنوك الأجنبية ، وودائع البنوك الأجنبية) ، هذا وتبين وجود علاقة طردية بين ارتفاع نسبة الودائع الأجنبية ونسبة عدد البنوك الأجنبية مع نسبة هامش صافي الفائدة ، وهذه النتيجة لا تعبر عن أثر إيجابي مقارنةً مع هدف دخول البنوك الأجنبية كونه من المفترض ان تؤدي زياده عدد البنوك الأجنبية الى تقليل نسبة هامش الفائدة لا العكس، وذلك كنتيجة طبيعية الى التنافس الحاصل بين البنوك ، ومن جهة أخرى تبين وجود علاقة عكسية بين نسبة هامش الفائدة مع التسهيلات الأجنبية ، وتعبر هذه العلاقة عن أثر إيجابي مرغوب فيه ، حيث إن ارتفاع التسهيلات تؤدي بشكل كبير الى انخفاض هامش الفائدة .

ومن الممكن تفسير هذا الاختلاف في النتائج كون القطاع المصرفي الاجنبي في الاردن متواجداً و منذ زمن ، مما أدى الى فهم طبيعة السوق المصرفي في الأردن من قبل الإدارات الأجنبية ،

وكون الادارات التي تدير البنوك الأجنبية العاملة في الأردن هي كوادر أردنية تتسم في جملها بفهم السوق الأردني واحتياجاته، وبالتالي لم يعد يؤثر بشكل ملموس وبالاتجاه الذي يخدم انخفاض هامش صافي الفائدة كلما ارتفعت الودائع الأجنبية وعدد البنوك الأجنبية ، اما دخول التسهيلات الأجنبية إلى القطاع المصرفي الأردني فقد أدى إلى تخفيض نسبة هامش صافي الفائدة وبشكل واضح ، حيث إنه وكنتيجة لدخول هذه البنوك وقيامها بمنح قروض وتسهيلات جديدة الأمر الذي أدى إلى قيام البنوك الأردنية بتخفيض هامش الفائدة على تسهيلاتها الممنوحة وذلك لتكون قادرة على المنافسة في السوق المصرفية ، واستقطاب عملاء جدد، والحفاظ على متانتها ومقدرتها المالية أمام هذه البنوك الاجنبية.

2. كما اتضح من نتائج اختبار فرضية البحث الثانية أنه لا يوجد هناك أثر للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي على الدخل من غير الفوائد للبنوك التجارية المحلية الأردنية. أذ فسرت متغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر : عدد البنوك الأجنبية ، وتسهيلات البنوك الأجنبية ، وودائع البنوك الأجنبية ، وأصول البنوك الأجنبية ، ما نسبته $Adjusted R^2$ 27% في التغير الذي حصل في الدخل من غير الفوائد للبنوك التجارية المحلية ، وهي نسبة ضئيلة جداً ولا تعبر عن وجود أثر إحصائي مؤثر ، حيث أن جميع المتغيرات المستقلة كانت أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية المقبولة ، وتتطابق هذه النتيجة مع المتوسطات الحسابية لمؤشر الدخل من غير الفوائد والذي أظهر لكافة سنوات الدراسة بأنه أقل من 1% وهي نسبة ضئيلة وغير مؤثرة .

3. كما واتضح من نتائج اختبار فرضية البحث الثالثة أن هناك أثراً للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي على مصاريف التشغيل للبنوك التجارية المحلية الأردنية. أذ فسرت متغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر ما نسبته $Adjusted R^2$ 94% في التغير الذي حصل في مصاريف التشغيل للبنوك التجارية المحلية .

علماً أن المتغيرات المستقلة التي فسرت التأثير تركزت في متغيرين هما (عدد البنوك الأجنبية ، وتسهيلات البنوك الأجنبية) إذ تبين وجود علاقة عكسية بين ارتفاع نسبه التسهيلات الأجنبية ونسبة عدد البنوك الأجنبية مع نسبة مصاريف التشغيل ، حيث أنه كلما زاد عدد هذه البنوك الأجنبية وزاد حجم تسهيلاتها سيؤدي هذه حتماً إلى تخفيض نسبة مصاريف التشغيل للبنوك المحلية نتيجة قيام هذه البنوك المحلية بزيادة حجم قروضها الممنوحة وبالتالي زيادة أرباحها ، الأمر الذي سيؤدي إلى تخفيض قيمة المصاريف التشغيلية نظراً لتعويضها بأرباح تشغيلية جديدة ، كما أن البنوك التجارية المحلية ستسعى جاهدة إلى تخفيض مصاريفها التشغيلية كردة فعل طبيعية لدخول هذه البنوك الأجنبية وذلك رغبةً منها في الحفاظ على أرباح تشغيلية كبيرة تبقىها قادرة على مواجهة المنافسة الشديدة من قبل البنوك الأجنبية .

4. كما واتضح من نتائج اختبار فرضية البحث الرابعة أن هناك أثراً للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي على مخصص خسائر القروض للبنوك التجارية المحلية الأردنية. إذ فسرت متغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر ما نسبته R^2 Adjusted 95% في التغير الذي حصل في مخصص خسائر القروض للبنوك التجارية المحلية .

علماً أن كافة المتغيرات المستقلة فسرت التأثير وهي (عدد البنوك الأجنبية ، وتسهيلات البنوك الأجنبية ، وودائع البنوك الأجنبية ، وأصول البنوك الأجنبية) كما وتبين وجود علاقة طردية بين ارتفاع نسبه عدد البنوك الأجنبية ونسبة الأصول الأجنبية مع نسبة مخصص خسائر القروض ، ومن جهة اخرى يتضح لنا جلياً العلاقة العكسية التي تربط التسهيلات الأجنبية ونسبه الودائع الأجنبية مع نسبه مخصص خسائر القروض اي انه كلما زادت التسهيلات الأجنبية ونسبه الودائع الأجنبية كلما قل مخصص الخسائر القروض على مستوى القطاع المصرفي ككل .

ومن الممكن تفسير هذا الاختلاف في النتائج أيضاً كونه من المنطقي أن تؤدي ارتفاع عدد البنوك والأصول الأجنبية إلى زيادة مخصص خسائر القروض كون أن هذه البنوك ستبدأ برصد أصول جديدة وزيادة في رأسمالها ، وابتكار منتجات وخدمات مصرفية جديدة لمواجهة الخطر المحتمل لهذا المنافس الجديد ، الأمر الذي سيؤدي حتماً إلى وجود قروض متعثرة وبالتالي ستزيد نسبة مخصص خسائر القروض ، وعلى النقيض الآخر فإن زيادة حجم الودائع غير المستغلة في السوق المصرفية كنتيجة لقيام بعض الأفراد والشركات بإيداعها في هذه البنوك الأجنبية الجديدة سيؤدي حتماً إلى قلة نسبة السيولة النقدية في البنوك التجارية المحلية ، الأمر الذي سيؤدي إلى نكماش وانخفاض السيولة وبالتالي قلة منح القروض وبالتالي قلة نسبة مخصص خسائر القروض المتعثرة ، كما أن زيادة حجم التسهيلات من طرف البنوك الأجنبية نتيجة دخولها إلى السوق المحلي ، سيعطي انطبعا وصورة واضحة للبنوك المحلية بأن تقوم بتجهيز دوائر تسهيلات ودوائر مخاطر مع كادر موظفين مؤهل بأعلى المستويات للتعامل مع هذا المنافس الجديد ، الأمر الذي سيؤدي بهذه الدوائر إلى أن تقوم بدراسة معمقة ومتمينة لكافة القروض قبل منحها ، الأمر الذي سيؤدي إلى قلة تعثر القروض كردة فعل طبيعية للإجراءات الحريصة والواعية من إدارات البنوك المحلية في دراسة الأوضاع الائتمانية للعملاء بشكل جيد ، مما سيؤدي بالنهاية إلى قلة نسبة مخصص خسائر القروض .

2-1 مناقشة نتائج الدراسة المرتبطة بمتغيرات الأداء المالي:-

اتضح من نتائج اختبار الفرضيات الخامسة والسادسة والسابعة أن معظم متغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي قد أثرت على متغيرات الأداء المالي للبنوك التجارية الاردنية ، وبقوة تفسير متفاوتة وعلى وفق الآتي :

1. اتضح من نتائج اختبار فرضية البحث الخامسة أن هناك أثراً للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي على معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية المحلية. أذ فسرت متغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر ما نسبته $Adjusted R^2$ 60% في التغير الذي حصل في معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية المحلية .

علماً أن المتغيرات المستقلة التي فسرت التأثير تركزت في متغيرات (عدد البنوك الأجنبية ، وتسهيلات البنوك الأجنبية) اذ تبين وجود علاقة عكسية بين نسبة التسهيلات الأجنبية مع معدل العائد على حقوق الملكية ، كما وتبين وجود علاقة طردية ما بين نسبة عدد البنوك الأجنبية مع معدل العائد على حقوق الملكية .

ومن الممكن تفسير هذا الاختلاف في النتائج أيضاً كونه من المنطقي أن يؤدي ارتفاع نسبة التسهيلات الأجنبية إلى قلة أرباح البنوك المحلية الأمر الذي سيؤدي حتماً إلى انخفاض نسبة العائد على حقوق الملكية لهذه البنوك نتيجة للمنافسة الشديدة من طرف البنوك الأجنبية والتي ستأخذ حصة من أرباح البنوك المحلية نتيجة قيامها بمنح تسهيلات جديدة في السوق المصرفية ، ومن ناحية أخرى يمكن تفسير دخول البنوك الأجنبية للسوق المصرفية بأنه معبر عن ثقة الاستثمارات الأجنبية بأداء الاقتصاد الأردني وبسياسات الدولة الجاذبة للاستثمار حيث ان ارتفاع عدد البنوك الأجنبية قد ينعكس بالإيجاب على البنوك التجارية المحلية ، الأمر الذي سيؤدي حتماً إلى زيادة عمل هذه البنوك وزيادة استقطابها لودائع جديدة ، وزيادة منحها لتسهيلات جديدة ، مما يؤدي إلى زيادة أرباحها ، وبالتالي ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية ، والذي يشكل بسطه صافي الأرباح بعد الضرائب ، أي أنه كلما زاد الربح زاد هذه المعدل بشكل واضح .

2. كما واتضح من نتائج اختبار فرضية البحث السادسة أن هناك أثراً للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي على معدل العائد على الأصول للبنوك التجارية المحلية الأردنية. إذ فسرت متغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر ما نسبته R^2 Adjusted 72% في التغير الذي حصل في معدل العائد على الأصول للبنوك التجارية المحلية .

علماً أن المتغيرات المستقلة التي فسرت التأثير تركزت في متغيرات (عدد البنوك الأجنبية ، وتسهيلات البنوك الأجنبية ، وأصول البنوك الأجنبية) حيث تبين وجود علاقة عكسية بين نسبة الأصول الأجنبية ونسبة التسهيلات الأجنبية ، مع معدل العائد على الأصول ، كما وتبين وجود علاقة طردية ما بين نسبة عدد البنوك الأجنبية مع معدل العائد على الأصول .

ومن الممكن تفسير هذا الاختلاف في النتائج أيضاً كونه من المنطقي أن يؤدي ارتفاع تسهيلات وأصول البنوك الأجنبية إلى قلة أرباح البنوك المحلية الأمر الذي سيؤدي حتماً إلى انخفاض نسبة العائد على الأصول لهذه البنوك نتيجة للمنافسة الشديدة من طرف البنوك الأجنبية والتي ستأخذ حصة كبيرة من أرباح البنوك المحلية ، وعلى الطرف الآخر يمكن تفسير دخول البنوك الأجنبية إلى القطاع المحلي يعبر عن ثقة الاستثمارات الأجنبية بأداء الاقتصاد الأردني وبسياسات الدولة الجاذبة للاستثمار حيث إن ارتفاع عدد البنوك الأجنبية قد ينعكس بالإيجاب على البنوك التجارية المحلية نتيجة دخول استثمارات جديدة إلى السوق المحلي نتيجة ثقة المستثمرين في المناخ الاقتصادي الأردني ، الأمر الذي سيؤدي حتماً إلى زيادة عمل البنوك المحلية وزيادة استقطابها لودائع جديدة ، وزيادة منحها لتسهيلات جديدة ، لتكون قادرة على زيادة أرباحها ، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى ارتفاع معدل العائد على الأصول ، والذي يشكل بسطه صافي الأرباح بعد الضرائب ، أي أنه كلما زاد الربح زاد هذه المعدل بشكل واضح .

3. كما واتضح من نتائج اختبار فرضية البحث الفرعية السابعة أن هناك أثراً للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي على حصة السهم من الأرباح المتحققة للبنوك التجارية المحلية الأردنية . إذ فسّر الاستثمار الأجنبي المباشر ما نسبته R^2 Adjusted 95% في التغير الذي حصة السهم من الأرباح المتحققة للبنوك التجارية المحلية .

علماً أن المتغيرات المستقلة التي فسرت التأثير تركزت في متغيرين هما (عدد البنوك الأجنبية ، وتسهيلات البنوك الأجنبية) حيث تبين وجود علاقة عكسية ما بين نسبة التسهيلات الأجنبية مع حصة السهم من الأرباح المتحققة ، وعلاقة طردية ما بين نسبة عدد البنوك الأجنبية مع حصة السهم من الأرباح.

ومن الممكن تفسير هذا الاختلاف في النتائج أيضاً كونه من المنطقي أن يؤدي ارتفاع تسهيلات البنوك الأجنبية إلى قلة أرباح البنوك المحلية الأمر الذي سيؤدي حتماً إلى انخفاض حصة السهم من الأرباح المتحققة للبنوك المحلية كنتيجة طبيعية للمنافسة الشديدة من طرف البنوك الأجنبية والتي ستأخذ حصة كبيرة من أرباح البنوك المحلية ، وعلى الطرف الآخر يمكن تفسير دخول البنوك الأجنبية إلى القطاع المحلي يعبر عن ثقة الاستثمارات الأجنبية بأداء الاقتصاد الأردني وبسياسات الدولة الجاذبة للاستثمار حيث إن ارتفاع عدد البنوك الأجنبية قد ينعكس بالإيجاب على البنوك المحلية كنتيجة لدخول استثمارات جديدة إلى السوق المحلي نتيجة ثقة المستثمرين في المناخ الاقتصادي الأردني ، الأمر الذي سيؤدي حتماً إلى زيادة عمل هذه البنوك وزيادة استقطابها لودائع جديدة ، وزيادة منحها لتسهيلات جديدة ، مما يؤدي إلى زيادة أرباحها ، وبالتالي ارتفاع حصة السهم من الأرباح المتحققة ، والذي يشكل بسطه صافي الأرباح بعد الضرائب ، أي أنه كلما زاد الربح زاد هذه المعدل بشكل واضح .

1. أن تقوم البنوك الأردنية بعمل تقييم شامل للآثار الإيجابية والسلبية التي طرأت على السوق المصرفية الأردنية ، كنتيجة حتمية لدخول البنوك الأجنبية ، وذلك من خلال العمل على تقييم الآثار السلبية لدخول هذه البنوك ، وبالتالي محاولة التغلب على السلبيات وتفاديها لكي لا تؤدي بهذه البنوك إلى تراجع واضح في أرباحها وخططها المستقبلية .
2. أن تقوم البنوك الأردنية بالإفادة من الآثار الإيجابية لتجربة الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، والمتمثلة في دخول تقنيات وابتكارات مصرفية حديثة، ومحاولة تطبيق ما هو ملائم منها في هذه البنوك، والإفادة من الخبرات الإدارية والمهارية لبعض موظفي ومديري هذه البنوك لما يتمتعون به من خبرات عالية اكتسبت من خلال عملهم في عدة أماكن مختلفة على مستوى العالم ، نتيجة عمل هذه البنوك في أماكن وأقاليم وقارات مختلفة وامتعتهم بخبرات ومهارات إضافية .
3. ضرورة قيام إدارات البنوك المحلية الأردنية ، بالتركيز على إيلاء دوائر المخاطر المصرفية أهمية كبيرة ، ورفدها بالخبرات والإمكانات اللازمة ، بحيث يكون من مهام هذه الدوائر البحث في خطر هذا الاستثمار الأجنبي للسوق المصرفية على الأداء التشغيلي والمالي للبنوك المحلية ، ورصد قيمة التراجع الفعلي في الأرباح التشغيلية والمالية لهذه البنوك كنتيجة طبيعية لهذه الاستثمار الأجنبي المباشر .

أن تقوم إدارات تسهيلات البنوك الأردنية المحلية بعدم التساهل في منح التسهيلات المصرفية بشكل غير مدروس وغير منظم ، وذلك محاولةً منها في منافسة ومواجهة البنوك الأجنبية والتي ترغب في أخذ حصة سوقية من البنوك المحلية ، حيث إن المبالغة في إعطاء تسهيلات غير مدروسة بشكل جيد من شأنه أن يؤدي إلى زيادة نسب التعثر في التسهيلات، وبالتالي تراجع أرباح البنوك المحلية .

4. ضرورة أن يقوم البنك المركزي بإيلاء عملية الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي أهمية كبيرة ، ويتمثل ذلك من خلال قيامه بإجراءات مسحية في هذا القطاع ، وذلك ليكون قادراً على معرفة الأثر الإيجابي أو السلبي لهذه البنوك ، وفي حال كانت سلبية هذا الاستثمار مستقبلاً أكثر من إيجابياته ، فيتوجب على البنك المركزي حينها بأن يتوقف عن إعطاء تراخيص لهذه البنوك الأجنبية ، وذلك حفاظاً على الحصة السوقية والأرباح للبنوك المحلية ، وحفاظاً على تماسك ومتانة الجهاز المصرفي ككل ، وعدم احتمالية تعرضه إلى أية هزات من شأنها أن تقوض تماسه ودوره الفعال والقيادي للاقتصاد الأردني .

5. ضرورة قيام البنوك الأردنية بإيلاء الخدمات غير التقليدية اهتمام أكبر ، حيث يعتبر بند العمولات المصرفية أقوى وأمتن من بند الفوائد المصرفية لأنه لا يترتب عليه كلفة تمويل عالية كما هو الحال في منح التسهيلات المصرفية ، والتي تضطر البنوك أيضاً في بعض الحالات إلى الاقتراض من مصادر خارجية لتتمكن من منح تسهيلات كبيرة إلى بعض الجهات وخاصة في حالات عدم كفاية الودائع المصرفية لإجراء هذه الوظيفة الرئيسة في المصارف ،

كما أن بند الدخل من غير الفوائد لا تترتب عليه مخاطر مصرفية عالية كما هو الحال في بند القروض المصرفية والتي قد تترتب عليها مخاطر عالية في حال تعثر التسهيلات الائتمانية ، أي أنه بالمحصلة النهائية يجب أن تدرك البنوك الأردنية أهمية العمولات المصرفية ودورها الرئيس في تقدم وامتانة المركز المالي لها وتعزيز تدفقاتها النقدية ، بحيث إن البنوك الأردنية ستتمكن من زيادة هذا البند من خلال توجيهها إلى التركيز بشكل أكبر على الخدمات غير التقليدية مثل : خدمات العملاء الخاصة في مجال الاستثمارات المالية وإدارة المحافظ المالية ، والخدمات المصرفية الجديدة والتي تتمثل في قيام البنك بدور الوسيط بين الشركات وبين العملاء بحيث يتقاضى البنك مثلاً عمولات مقابل تمكينه من عملائه بدفع فواتيرهم لشركة اتصالات أو شركة مياه أو شركة كهرباء من خلال البنك وفروعه المنتشرة في كافة أنحاء الأردن ، وزيادة اهتمام البنوك بدوائر التمويل التجاري والتي تختص بالعمل في مجال إصدار الكفالات وفتح الاعتمادات ، حيث تتقاضى هذه البنوك عمولات عالية وذات مخاطر قليلة وخاصةً إذا تمت إدارة هذه التسهيلات غير المباشرة بشكل مهني عالٍ ، وتتم متابعتها بشكل دوري .

المراجع

الكتب:-

- أبو قحف ، عبد السلام (2001) . نظريات التدويل وجدوى الاستثمار الأجنبي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الطبعة الأولى ، الاسكندرية ، جمهورية مصر العربية .
- أبو قحف ، عبد السلام (2003) . اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي ، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية ، الطبعة الأولى ، جمهورية مصر العربية .
- الحبيب ، فايز (2000) . مبادئ الاقتصاد الكلي ، جامعة الملك سعود ، عمادة شؤون المكتبات ، الطبعة الرابعة ، المملكة العربية السعودية .
- السامرائي ، دريد محمود (2006) . الاستثمار الأجنبي، المعوقات والضمانات القانونية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان .
- الشمري ، ناظم ، البياتي ، طاهر، صيام ، أحمد (1999). أساسيات الاستثمار العيني والمالي ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن .
- الشماع ، خليل (1992). الإدارة المالية ، مطبعة الخلود ، الطبعة الرابعة ، بغداد ، العراق .
- الميّداني ، محمد (1993) . الادارة التمويلية في الشركات ، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن ، الطبعة الأولى ، الظهران ، المملكة العربية السعودية.
- الحسيني، فلاح، الدوري، مؤيد (2006) . إدارة البنوك ، مدخل كمي واستراتيجي معاصر ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الثالثة ، عمان ، الأردن .
- بدوي ، محمد ، نصر- ، عبد الوهاب (2008). المحاسبة المالية ، مدخل نظم المعلومات والتحليل المالي ، المكتب الجامعي الحديث ، الطبعة الأولى ، الاسكندرية ، جمهورية مصر- العربية .
- هندي ، منير (1987). إدارة البنوك التجارية ، المكتب العربي الحديث ، الطبعة الأولى ، الاسكندرية ، جمهورية مصر العربية .

- هندي ، منير (1999). أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال ، المكتب العربي الحديث ، الطبعة الأولى ، الاسكندرية ، جمهورية مصر العربية .
- هندي، منير(1993). أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال، المؤسسة العربية الحديثة، الطبعة الثانية، البحرين.
- جبر، هشام (2004). المؤسسات المالية، منشورات جامعة القدس المفتوحة، الطبعة الثانية ، عمان ، الأردن .
- حماد ، طارق (2006) . التحليل المالي، الدار الجامعية بالإسكندرية، الطبعة الثانية، جمهورية مصر العربية .
- حماد ، طارق (2001). تقييم أداء المصارف التجارية، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.
- رمضان ، زياد (1998). مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي ، دائل وائل للنشر- والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن .
- صيام ، أحمد زكريا (1997). مبادئ الاستثمار ، دار المناهج للنشر- والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الاردن .
- مطر ، محمد (2006) . الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان ، الأردن.

الدوريات:-

- الجعفري ، محمد ، الحمصي- ، جمال (1993). هامش الفائدة في السوق المصرفي الأردني ، منشورات دائرة الأبحاث والدراسات ، البنك المركزي الأردني .
- اتحاد المصارف العربية (1998). منظمة التجارة العالمية بين مكاسب القرن العشرين وتحديات القرن الواحد والعشرين، مجلة اتحاد المصارف العربية، المجلد18، العدد211، بيروت.

القدومي، عبد الرحيم، بركات ، عبد الله (2009) . دراسة ميدانية لمعرفة آراء العاملين في القطاع المصرفي الأردني تجاه دخول البنوك الأجنبية إلى السوق المصرفية المحلية ، مجلة بحوث جامعة حلب ، المجلد 59 ، العدد الرابع ، ص ص 27-40 .

- _____ ، تطور القطاع المصرفي الأردني(1996-2010). جمعية البنوك الأردنية، الطبعة الرابعة، عمان، الأردن.

- حسبو ، هشام (1987) . استخدام النسب المحاسبية في التنبؤ بالأزمات المالية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة ، المجلد الثالث ، العدد 52 ، ص ص 211 - 244 .

- الشماع ، خليل (1994) . دور المصرف الشامل في تطوير الأوراق المالية، مجلة اتحاد المصارف العربية، المجلد الأول، العدد 158، ص ص 112 - 147 ، بيروت ، لبنان .

- الهندي، عدنان (1994) . اتفاقية الجات الخاصة بالخدمات المالية في الميزان، مجلة اتحاد المصارف العربية، المجلد 14، العدد 164، ص ص 27-33 ، بيروت ، لبنان .

- حنفي ، عبد الغفار ، أبو قحف ، عبد السلام (1993) . دراسة مقارنة بين البنوك الوطنية والأجنبية في مصر — للفترة 1968/12/1 إلى 1987/1/7، مجلة الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، ص ص 415-432، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.

- عوض الله ، صفوت(2002). نظرية انتقاديته للسياسة التشريعية المصرفية في مجال الاستثمار ، مجلة العلوم القانونية و الاقتصادية ، المجلد الرابع ، العدد 40 ، ص ص 47-76 ، جامعة عين شمس ، الإسكندرية ، جمهورية مصر العربية .

الرسائل الجامعية:-

- أحمد ، عبد الناصر(2008) . الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ، عمان ، الأردن.

الابراهيم ، نايف (2009) . محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للدراسات المالية المصرفية، عمان ، الأردن .

- القضاة ، خالد(2008). أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على سعر السهم السوقي وحجم التداول ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، الأكاديمية العربية للدراسات المصرفية ، عمان ، الأردن .

- العمري ، محمد(2004).الكفاءة الإنتاجية في البنوك الأردنية في ظل العولمة المالية ، أطروحة دكتوراه تمويل غير منشورة ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، عمان ، الأردن .

- العزام ، نضال(1995). محددات الطلب على الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الأردني ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك ، اربد ، عمان ، الأردن .

- السعدي ، إبراهيم (2004). الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاعات غير النفطية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاردنية ، عمان ، الاردن .

- الشاعر، رضوان(2009). أثر اتفاقية التجارة الحرة الأمريكية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، عمان ، الأردن .

- طويقات ، أمجد (2009) بناء نموذج لمنظمة التعلم لتحسين الأداء المؤسسي- في المصارف التجارية الأردنية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، عمان ، الأردن .

- عيسى-، سوزان (2006) . أثر دخول المصارف الأجنبية على السوق المصرفي المحلي في الأردن ودول الخليج العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للدراسات المصرفية، عمان، الأردن .

- غانم ، مروان (1999). تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الأردنية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة آل البيت ، المفرق ، الأردن .

التقارير المالية السنوية:-

- . التقارير السنوية للبنك العربي من العام 1996-2010 .
- التقارير السنوية لبنك المؤسسة العربية المصرفية/ الأردن من العام 1996-2010.
- التقارير السنوية لبنك الأردن من العام 1996-2010.
- التقارير السنوية لبنك القاهرة عمان من العام 1996-2010.
- التقارير السنوية لبنك المال الأردني من العام 1996-2010.
- التقارير السنوية للبنك التجاري الأردني من العام 1996-2010.
- التقارير السنوية للبنك الأردني الكويتي من العام 1996-2010.
- التقارير السنوية للبنك الأهلي الأردني من العام 1996-2010.
- التقارير السنوية للبنك الاستثماري من العام 1996-2010.
- التقارير السنوية لبنك سوسيته جنرال/الأردن من العام 1996-2010.
- التقارير السنوية لبنك الإسكان للتجارة والتمويل من العام 1996-2010.
- التقارير السنوية لبنك الاستثمار العربي الأردني من العام 1996-2010.
- التقارير السنوية لبنك الاتحاد الأردني من العام 1996-2010 .
- التقارير المالية الدورية لجمعية البنوك من العام 1996-2010 .

القوانين :-

- قانون تشجيع الاستثمار (عام 1995 وتعديلاته لعام 2000)، مؤسسة تشجيع الاستثمار.
- قانون وتعليمات البنك المركزي (2004). البنك المركزي الأردني.
- قانون البنوك (2000). البنك المركزي الأردني.

المواقع الإلكترونية:-

http://www.f-law.net & عبد الخالق ، أحمد (2000) . البنوك الشاملة ، بحث على الأنترت
http://www.diconline.org

www.unctad.org -

www.albankaldawli.org -

English References :

Books:-

- Cheol , S.Eun , Bruce , G.Resnick (2009). International Financial Management, 5th edition , Irwin Mc/Graw Hill .
- David ,F(2000). Strategic Management : Concept & Cases , 8th edition, prentice – Hall Inc.
- Fredrec, S.Mishken(2004). The Economics of Money, banking and Financial Markets, 7th Edition .
- Hughes , Macdonald (2001). International Banking : Text & Ceases, 1th edition, prentice – Hall Inc.
- Timothy, Koch , MacDonald, Scott (2003). Bank Management, South Western ,USA , 6th edition , Joe Sapatino .
- Thomas , Walter , etal. (1997). Reinventing The CFO , Moving From financial Management to strategic management , 1th edition, Mc/Graw Hill .

Articles & Periodicals & Working Papers:-

- Chen, Sheng-Hung (2009). “Are Foreign Banks more Profitable than Domestic

Claessens , Demirguc ,Hurzinga (2001). “How Does Foreign Entry Affect the Domestic Banking Market? “Journal of Banking & Finance, Vol. 25 Issue 5, PP 891- 911.

- Eccles , Robert . G, (1991). The Performance Measurement Manifesto , Harvard Business Review , Vol 69 ,Issue 1, PP 1- 131 .
- Hashem, Abdulrahman (2006). Competitive Conditions in the Jordanian banking sector, an Empirical study. Unpublished Master Research, Jordan University.
- Kose , Ahmet (2009). Foreign bank presence and domestic bank performance in Turkish banking system. Working Paper.
- Jennifer, Crystal , Dages Gerard, and Goldberg Linda (2002). “Has Foreign Bank Entry Led to Sounder Banks in latine American? Issues in Economics & Finance, Vol. 8 Issue 1, PP 1- 6.
- Li , Jiatao (2008). “Asymmetric Interactions between Foreign and Domestic Banks” Effects on Organizations Entry” Strategic Management Journal, Vol. 29 Issue 8, PP 873-893 .
- Lensink , Robert , Hermes, Niels (2004). The Short-term Effects of Foreign bank Entry on Domestic Bank Behaviors: Does Economic Development Matter? “Journal of Banking & Finance ,Vol. 28 Issue 3, PP 553- 578.
- Levine, Ross (2003). “Denying Foreign Bank Entry: Implications for Bank Interest Margins“ Central Bank Of Chile ,Working Paper.
- Miller , K & Bramily (1990). Strategic Risk and Corporate Performance , academy of Management journal , vol.33 , issue No 4 , PP 749- 757 .
- Okuda, Hidenobu , Rungsomboon (2007). " The effect of foreign bank Entry on the

Tong, Yeuting (2000). Foreign Direct investment Exports and firm Performance in Southeast Asia, University of California, Working Paper.

- **Unite , Angelo , Sullivan , Micheal (2003). The Effect of Foreign Entry and Ownership Structure on the Philippines: Domestic Banking Market“ Journal of Banking & Finance, Vol. 27 Issue 12, PP 2323 - 2349.**

قائمة الملاحق

(ملحق 1)

نبذة عن البنوك الأجنبية العاملة في الأردن

1. بنك عودة - لبنان :

بدأ أعماله البنكية في الأردن : 2004

عدد الفروع في الأردن : 11 فرع

2. بنك لبنان والمهجر - لبنان

بدأ أعماله البنكية في الأردن : 2004

عدد الفروع في الأردن : 8 فروع

3. سيتي بنك - أمريكا

بدأ أعماله البنكية في الأردن : 1974

عدد الفروع في الأردن : فرعين

4. البنك العقاري المصري العربي - مصر

بدأ أعماله البنكية في الأردن : 1951

عدد الفروع في الأردن : 13 فرع

5. بنك مؤسسة هونغ كونغ وشنغهاي المصرفية - إنكلترا HSBC

بدأ أعماله البنكية في الأردن : 1949

عدد الفروع في الأردن : 4 فروع

6. بنك أبو ظبي الوطني - الإمارات

بدأ أعماله البنكية في الأردن : يوم الأحد 7 شباط 2010

عدد الفروع في الأردن : فرعين

7. بنك الكويت الوطني - الكويت

بدأ أعماله البنكية في الأردن : 2004

عدد الفروع في الأردن : 6 فروع

8. مصرف الرافدين - العراق

بدأ أعماله البنكية في الأردن : 1957

عدد الفروع في الأردن : 4 فروع

9 . بنك ستاندرد تشارترد - إنكلترا

بدأ أعماله البنكية في الأردن : 2002

عدد الفروع في الأردن : 6 فروع

(ملحق 2)

الوثائق المطلوبة لترخيص بنك أجنبي للعمل داخل القطاع المصرفي الأردني

وفقاً لنظام رسوم ترخيص البنوك الأجنبية رقم (121) لسنة 2004 والوارد في قانون البنك المركزي الاردني ، يقدم طلب الموافقة المسبقة لفرع بنك أجنبي وفقاً للنموذج المعد لهذه الغاية ومرفقاً بالبيانات والوثائق التالية :

1. نسخة عن إجازة ممارسة الأعمال المصرفية في البلد الذي يحمل فيه البنك الأجنبي جنسيته مصادق عليها حسب الأصول من السلطة الرقابية في البلد الأم.

2. موافقة خطية من السلطة الرقابية في بلد مركزه الرئيسي على العمل في المملكة.

3. كتاب رسمي من السلطة الرقابية في بلد مركزه الرئيسي- يبين استعدادها للتعاون مع البنك المركزي الأردني في الرقابة الشاملة وتبادل المعلومات الرقابية مع مراعاة السرية التامة وحماية المعلومات.

4. بيان ما يثبت أن السلطة الرقابية في بلد مركزه الرئيسي— تستند في رقابتها على البنوك المتفرعة دولياً إلى الحد الأدنى من معايير الرقابة المصرفية المتعارف عليها دولياً وبما يتماشى ومعايير لجنة بازل بهذا الخصوص.

5. تعهد البنك الأجنبي بالتزام فرعه المرخص له بالعمل في المملكة بجميع التشريعات السارية المفعول.

6. تعهد المركز الرئيسي— بتغطية أي التزامات مالية قد تترتب مستقبلاً على فرعه الذي يطلب العمل في المملكة.

7. بيان مفصل يتضمن مؤهلات وخبرات المدير العام المفوض وفقاً لأحكام قانون البنوك رقم (28) لعام 2000 وما يثبت تحقيقه للشروط المنصوص عليها في مواد هذا القانون.

8. عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك الأجنبي، ومعلومات حول وضعه المالي.

9. شهادة مصدقة تثبت الملاءة المالية للبنك الأجنبي في البلد الذي يحمل جنسيته.

10. ميزانية مدققة للبنك الأجنبي للسنوات المالية الثلاث السابقة لتقديم الطلب.

11. بيان ما يثبت أن البنك الأجنبي حاصل على تصنيف ائتماني مقبول من مؤسسة عالمية.

12. نسخة عن آخر تقرير سنوي للبنك الأجنبي.

13. نسخة عن تقرير التعريف بالبنك الأجنبي وتنظيمه ونشاطاته والأسواق التي يعمل بها.

14. تعهد المركز الرئيسي- بإشعار البنك المركزي الأردني عن أي تطورات قد تؤثر سلباً على سلامة الوضع المالي للبنك أو سمعته.

15. إستراتيجية واضحة وخطة عمل ودراسة جدوى اقتصادية معدة من قبل المركز الرئيسي للفرع الذي ينوي تأسيسه في المملكة.

16. تعهد من الفرع بتلبية أي متطلبات أخرى قد يطلبها البنك المركزي الأردني.

17. يتعهد الفرع بممارسة الأنشطة الواردة في عقد تأسيس والنظام الأساسي لمركزه الرئيسي وبما لا يتعارض والأنشطة المرخص له بالعمل بها في المملكة.

18. يراعى مبدأ المعاملة بالمثل في دراسة أي طلب لفتح فرع بنك أجنبي في المملكة.

(ملحق 3)

نموذج الدراسة (نموذج أنجيلو وسوليفان)

الوصف	المتغيرات المستقلة
	(1) <u>الدخول الأجنبي</u>
نسبة عدد المصارف الأجنبية إلى مجموع المصارف التجارية.	- عدد المصارف الأجنبية الداخلة FOR# :- - تم إضافة متغير جديد لها وهو نسبة أصول البنوك الأجنبية (عامل مستقل ثاني) - تم إضافة متغير جديد لها وهو نسبة ودائع البنوك الأجنبية (عامل مستقل ثالث) - تم إضافة متغير جديد لها وهو نسبة تسهيلات البنوك الأجنبية (عامل مستقل رابع)
نسبة الملكية الأجنبية	(2) <u>هيكل الملكية (تم حذفها)</u>
نسبة المساهمات في المؤسسات الحليفة	- المجموعات الحليفة

-	تركز الملكية	توزع الملكية بين المساهمين (التركز)
-	مجموعة الملكية	نسبة الملكية من بين أعلى 20 مالكا
(3	عناصر مستوى المصرف (متغيرات ضابطة)	
-	الأصول غير المدرة للفوائد NIBA (تم حذفها)	وتمثل عوائد الودائع من غير الفوائد ، وعوائد الأصول من غير الفوائد إلى مجموع الأصول
-	نسبة الودائع البنكية (تم حذفها) وتم اعتماد نسبة ودائع البنوك الأجنبية إلى إجمالي الودائع	مجموع الودائع البنكية إلى إجمالي الأصول
-	المصاريف التشغيلية (تم الإبقاء عليها كمتغير تابع)	المصاريف التشغيلية إلى إجمالي الأصول
-	نسبة أصول البنوك (تم تعديل هذا المتغير بحيث يكون نسبة الأصول لكل البنوك الأجنبية إلى إجمالي الأصول للبنوك التجارية المحلية)	نسبة الأصول لكل بنك إلى إجمالي أصول البنوك التجارية ككل
(4	العوامل الاقتصادية العامة (تم افتراض ثباتها) متغيرات ضابطة	
-	التضخم INFL	النسبة المئوية للتغير في مستوى الأسعار.
-	ندرة رأس المال CS	سعر إعادة الخصم - معدل التضخم
-	متطلبات الاحتياطي RR	نسبة الاحتياطي الإلزامي التي يقرها البنك المركزي .
-	النمو الاقتصادي GDP	نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي لسنتين متتاليتين
	المتغيرات التابعة	

<ul style="list-style-type: none"> - الأرباح المحاسبية (AP). - الدخل من غير الفوائد NII - مصاريف تشغيلية OE. - مخصص خسائر القروض LLP 	<p><u>أولا :- الأداء التشغيلي</u> تم حذف الأرباح المحاسبية منها ، وإضافة مخصص خسائر القروض وهامش صافي الفائدة على متغيرات الأداء التشغيلي</p>
<p>تم إضافة هذا المتغير إلى متغيرات الأداء التشغيلي ، حيث كان في نموذج انجيلو منفصلا عن متغيرات الأداء التشغيلي</p>	<p><u>ثانيا :- هامش صافي الفائدة IRS</u></p>
	<p><u>المتغيرات التابعة</u></p>